جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

اللغة والأدب العربي

دراسات لغوية

لسانيات عربية

رقم : ع2019/10/09

إعداد الطالبتين :

سميحة حواس و جميلة خوني

يوم :2019/06/23

مقومات بناء الفعل التواصلي في البلاغة العربية

لجنة المناقشة:

نعيمة بن ترابو	أ. مح ب جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
ليلى كادة	أ. د. جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا و مقررا
حسينة يخلف	أ. مس أ جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

مقدمة :

من المعلوم عند المشتغلين بالدرس اللغوي انبناء اللغة على فكرة النظام، وهو الذي يحدد قواعدها وبنيتها المنغلقة عليها، فتوجه الدرس إليها دراسةً وتحليلاً إلاَ أن طبيعة اللغة تتجاوز ذلك النظام بما تم وصفه إلى فعل إرادي له عناصره وسياقاته بفعل مظهرها الإنجازي. فما عاد يقتصر الحديث عن البنية بعيدا عن تمظهراتها أثناء الإنجاز الفعلي لعملية الكلام لذلك اهتم الدارسون بهذا الجانب وأولوه عناية كبيرة فيما عرف بالاتجاه التداولي؛ الذي يركز على عناصر الموقف الكلامي واستحضار عناصر العملية التخاطبية. وعلى الرغم من حداثة هذا الاتجاه إلاَ أنَ ذلك لا يعدم امتداد هذا التصوَر إلى التراث العربي، حيث نجد أنَ البلاغة اهتمت بمكونات النص بما يجعله منجزًا فعليًا من حيث إنتاج المعنى وعلاقته بقائله وبالمتلقي والسياق المحيط بعملية الخطاب، ويتجلى ذلك بالخصوص في مباحث علم المعاني والبيان. فلا يخلو مؤلَف بلاغي من إشارات تدرس الخطاب اللغوي في ضوء الهدف من البلاغة العربية القديمة.

من هذه الجهة تأتي أهمية هذا البحث فهو يسعى إلى ربط التراث البلاغي القديم بالمفاهيم الحديثة، كما أنه يبحث عن ذلك التجاوز الذي ينصبُ في نظر اللغوي من مستوى الجملة إلى النص، والمعطيات السياقية، والمقامية التي جعلته يرد بتلك الصورة ضمانا للفهم والإفهام، لذلك فقد تنبه البلاغيون العرب إلى كثير من العناصر التي تعد أسسا تداولية عند المعاصرين، فكان لزامًا دراسة اللغة في ضوء سياقاتها التي استعملت فيها، ومراعاة مقاصد المتكلمين وأغراضهم من الخطاب، لأجل ذلك ارتأينا أن نسوق عنوان مذكرتنا كالآتي:

مقومات الفعل التواصلي في البلاغة العربية

إنَ الإحساس بأهمية الموضوع نشأ تدريجيا ونما على شكل رغبة عامة وجدت من الدواعي والعوامل ما أكدَها ولعلَ أوفرها حظًا في اجتلاب موضوع هذا البحث ما يلي:

* ذلك التقاطع المعرفي بين البلاغة العربية والبحث التداولي المعاصر؛ فالبلاغة في شقيها المعاني والبيان قد اشتملت على الأفكار الأساسية للتداولية، فلم تكن البلاغة منذ تأسيسها سوى كيفية استجابة المتكلم والمخاطَب للبواعث المقامية الداعية إلى إنجاز التواصل السليم مجسَدة في طرق تأدية المعنى وفق ما يقتضيه السياق المقامي، ومقومات التداولية من متكلم ومخاطَب وسياق تبليغ ماثلة في البلاغة العربية ذات مقاصد تداولية.

*كذلك خدمة البحث اللغوي لاسيما، وأنَه متعلق بتراثنا اللغوي الذي لايزال بحاجة ماسَة إلى جهود معرفية تنفض الغبار عنه من أجل استيعاب زخمه المعرفي الثمين .

*إقامة جسر التواصل بين التراث العربي والدراسات التداولية من خلال الوقوف على الأبعاد التداولية التي كان لها نصيب في بناء الأحكام التداولية.

*الوقوف على خصوصيات الطرح العربي في مقابل الطرح الغربي.

*العودة إلى التراث العربي وإعادة قراءته وفق النظريات اللسانية الحديثة.

هذه الأسباب قاطبة كانت الدافع لنا لخوض غمار البحث، وقد تعززت هذه الرؤية وتأكَدت أهميتها من خلال مراجعة بعض الأساتذة من ذوي الكفاءة هذا المجال المعرفي.

وبحثنا مسوق للإجابة عن جملة من التساؤلات طالما كانت تجول بخاطرنا ونوجزها في الآتي:

– ما مقومات بناء الفعل التواصلي في اللسانيات التداولية ؟ وما مدى عناية البلاغيين بهذه المقومات؟

– ما المحاور البلاغية التي تتجلى فيها التداولية أكثر من غيرها؟

– هل انطوت أفكار وتنظيرات البلاغيين العرب على تخريجات وتصورات متناسقة حول اللغة في بعدها التواصلي، وإذا كان الأمر كذلك، فهل اعتمد البلاغيون العرب في تصوراتهم المرتبطة بإعداد شروط الخطاب البلاغي الناجح على أسس من شأنها مد جسور التلاقي مع الطروحات التي تبناها الدرس التداولي المعاصر؟

– ما المبادئ والقواعد التداولية التي اعتمد عليها البلاغيون في بناء أحكامهم؟

– ما أهم القضايا التي تجلى فيها أثر أقطاب العملية التواصلية في بناء الأحكام البلاغية؟

وللتكفل بالإجابة عن هذه الأسئلة جميعا اتخذ هيكل البحث الصورة التنظيمية التالية:

- مقدمة
- الفصل الأول: مراعاة المخاطِب في البلاغة العربية
- الفصل الثاني: مراعاة المخاطَب في البلاغة العربية
- الفصل الثالث: مراعاة السياق في البلاغة العربية
- الفصل الرابع: مراعاة المقاصد في البلاغة العربية
- خاتمة.

وقد خصص الفصل الأول للطرف المحرك للعملية التواصلية وكان موزعا على أربعة مباحث، مسوق أولها لتقصي أحكام الحذف لدى المخاطِب، ومعقود ثانيها لتحديد أحكام التقديم والتأخير لدى المخاطِب، وأُنيط بالثالث أحكام الفصل والوصل، وتعلق الرابع بأحكام الحقيقة والمجاز.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه مراعاة المخاطَب في البلاغة العربية فهو بدوره موزع على أربعة مباحث، مسوق أولها لتقصي أحكام الحذف لدى المخاطَب، وخصص ثانيها لأحكام التقديم والتأخير لديه، وأُنيط بالثالث أحكام الأساليب الإنشائية، فيما تعلق الرابع بأحكام الالتفات.

وتضافر الفصلان: الثالث والرابع لبيان دور السياق الذي يجري فيه الحدث الكلامي، وكذا حول المقصدية والقواعد التي يستند عليها المخاطِب في بناء أحكامه البلاغية ليحقق بذلك مقصده من الكلام، هذا وقد ذُيِل البحث بخاتمة كانت بمثابة حصيلة لأهم الملاحظات والنتائج والأحكام المتمخضة عن هذا البحث.

وقد زاوجت مادة البحث بين المرجعية التراثية والحداثية نظرًا لطبيعة الموضوع الذي يجمع بين الرافدين.

وتجدر الإشارة إلى أنَ موضوع البحث يتكئ على المنهج التداولي الذي يتماشى مع طبيعة الموضوع ومتطلباته، لما يتمتع به من قدرة على إضاءة مختلف جوانبه.

ختامًا، نتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان والثناء إلى الأستاذة الدكتورة "ليلى كادة"، اعترافا بفضلها وتشجيعها لنا، إيمانا بأيديها السابغة على رعاية البحث.

ونسأل الله السداد والتوفيق.

الطالبتين

الفصل الأول:

مراعاة المخاطِب في البلاغة العربية

عُنِّي الدرس البلاغي بالجانب التداولي عناية كبيرة، فكانت العناية بأقطاب العملية التواصلية واضحة المعالم في المنظومة اللسّانية العربية، فقد حفلت مباحثهم بدور المتّكلم في صياغة الخطاب وإنتاجه والاعتناء بالمخاطِب والسياق الذي يجري فيه الحدث الكلامي إلى تحديد مقاصد المتكلم فيه،([1]) فقد خُصص هذا الفصل للحديث عن دور المخاطِب في البلاغة العربية.

فللمتكلم مكانة بارزة في الدرس البلاغي العربي، بحيث يُعتد به في كثير من المباحث بوصفه مصدر الخطاب وباعثه، ولأنه وحده الذي يستطيع تحديد الدلالات والمقاصد فقد اهتم البلاغيون بالمتكلم واعتبروه اللبنة الأساسية في بناء الخطاب حيث يقوم بعملية إنتاج الكلام في سياق يوضح فيه قصده الذي يريد إبلاغه للمخاطب وحُظي المخاطِب باهتمام بالغ في الدراسات التداولية فـ:«المتكلّم أحد المرتكزات الأساسية في التداولية التي تبحث في معنى المتكلم وقصده ونواياه في الخطاب، لذالك كان من أجل تأويل العناصر التي ترد في خطاب ما، من الضروري معرفة من هو المتكلم؟ ومعتقداته ومقاصده وشخصيته وتكوينه الثقافي.»،[(2)] يمكننا القول بأن الدرس التداولي في التراث اللغوي العربي، كان متحركاً تحرك البحث البلاغي «والمتمثل في أهم اهتمامات البلاغة العربية ومجالات الاتصال والإبلاغ بتناول الشروط المختلفة للمتكلمين بما يرتبط بالمعنى وملابساته إلي معرفة قدرات السامعين ومنازلهم...ولهذا المفهوم مجالات مشتركة مع ما تناولته اللسانيات التداولية الحديثة وحملت كثيراً من القيم التداولية في دراسة اللغة، وفضلت تناول قضايا البلاغية العربية استنادا للعناصر الاتصالية (المتكلم، المخاطَب، الخطاب) لتكون أكثر دلالة على أن البلاغة درست

[(1)] ليلى كادة، المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص: 298.

[(2)]اسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، دار الحامد للنشر والتوزيع، (ط1)، 2011، ص: 62.

اللغة حال استعمالها.» [1] فمجال البحث في التداولية قائم على أقطاب العملية التواصلية، بما فيها التركيز على دور المتكلم ومقصديته انطلاقا من كون اللسان أداة للتبليغ، إذ من خلاله يستطيع الإنسان تأدية الكلام وتحصيل الإبانة عما في النفس، والتواصل مع المخاطَب لتحقيق الفهم والإفهام، فإن المتكلم: «هو الذات المحورية في إنتاج الخطاب لأنه هو الذي يتلفظ به»[2] وتتجلى أهمية المتكلم في عملية التخاطب كونه منطلق الرسالة ومصدرها ويسعى من ورائها إلى تحقيق غرض مقصود «ومعنى هذا أن العملية التواصلية القصدية تفترض طرفين أساسين هما مرسل ومتلق»[3]

فالمرسل هو العنصر الفاعل في كل خطاب تواصلي، وهذا ما نجده مماثلاً في البلاغة العربية، وقد كان تفطنهم لهذا المتكلم الفاعل منذ البدايات الأولى للدراسة البلاغية، ولعل الحال التي تكلم عنها البلاغيون تتسع لتشمل المتكلم كما المخاطَب بوصفهما عنصرين متلازمين في كل مقام خطابي «فمراعاة حال المتكلم شكلاً ومضموناً تقف جنبا إلى جنب مع مراعاة حال المخاطَب أما قصر المطابقة على حال المخاطِب فقط فهو نوع من الاقتصار غير مفهوم تماماً»[4] ولأن المتكلم هو منشئ الكلام يتوجب عليه معرفة اللغة لأنها حاملة المعاني إلى المخاطَب وحسن استعمالها شرط في إتمام الرسالة على الوجه الذي يسفر على المراد وهنا يحضر الأداء اللغوي للكفاءة لدى المتكلم؛ فتشمل دورة التواصل في البلاغة العربية على عناصر، ولاشك في أن المرسل والباث والمخاطِب ألفاظ تنطوي تحت مفهوم المتكلم، فالكلام لابد له من متكلم، والمتكلم عنصر من عناصر عملية الإرسال، فهو طرف تعتمد عليه هذه العملية «وعملية الإرسال لابد أن تتم بين قطبين: المتكلم وهو قطب

---

[1] خليفة بوجادي، نحو منظور تداولي لدراسة البلاغة العربية، مشروع لربط البلاغة بالاتصال، جامعة سطيف، الجزائر، ص: 717-718.

[2] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، (ط1)، 2004، ص: 45.

[3] محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري إستراتجية التناص، دار البيضاء، المغرب، (ط1)، 1985، ص:164.

[4] محمد أبو على بركات، البلاغة العربية في ضوء الأسلوبية ونظرية السياق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، (ط1)، 2003، ص:83.

إرسال إذ يؤلف رسالة ويرسلها، وقطب ثان وهو المتلقي يفك شفراتها، والسلسلة المشفرة التي يرسلها المتكلم يحلها المتلقي في ضوء السياق الثقافة إذ لابد في كل موقف تواصلي من شخصين أحدهما فاعل حقيقي هو المتكلم والآخر المخاطَب، وكلاهما ينتمي في الأقل إلى جماعة لسانية أي طائفة من الأشخاص لها نفس اللغة.»[1]

يتضح لنا أن العملية الخطابية قائمة على ثلاثة أقطاب هي: (المتكلم، السامع، المقام الذي يرد فيه الخطاب)، وقد أولت البلاغة العربية لكل منهم اهتماماً خاصاً وتأتي فيما يلي لعرض هاته المفاهيم مرتبطة بميدان البلاغة العربية.

فالعناية بإرادة المتكلم والمخاطَب والعلاقة التي تربط بينهما، ومقاصد كل طرف منهما في العملية التواصلية ومضمون الرسالة وأثرها في المخاطَب وأثر سياق الحال وغرض المتكلم، من المسائل التي شدت اهتمام القدامى على اختلاف توجهاتهم وتباين مرجعياتهم الفكرية([2]) «فالمتكلم في إنشائه للمعنى يعتد بشكل المعاني ونوع المخاطَب، وحال الخطاب ومقامه، وهي كلها شروط لإحراز المنفعة، ونجاح الإبلاغ، ولا تختلف عما تعرضه اللسانيات التداولية حديثا من شروط نجاح الملفوظ»[3] وهو ما يسعى هذا البحث لبيانه.

I/مراعاة المتكلم:

تُعد العملية التواصلية بمختلف مكوناتها قطب الرحى بين عديد الدارسين على اختلاف توجهاتهم وتخصصاتهم إن قديما أو حديثا([4])

---

[1] بن صالح مهدي لخفاجي، المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، كلية التربية، عدد97، ص:181.

[2] ليلى كادة، المكون التداولي في النظرية اللسانية، ص: 299.

[3] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر، (ط1)، 2009، ص:159.

[4] ليلى كادة، المكون التداولي في النظرية اللسانية، ص: 300.

فالتواصل هو: «التبادل الكلامي بين الشخص المتكلم الذي ينتج ملفوظا ما موجها إلى متكلم آخر، وهذا المخاطِب يلتمس الاستماع أو الجواب الصريح أو المضمر حسب نمط الملفوظ»[1]

لقد ورد في لسان العرب "لابن منظور" (ت 711 هـ) في تعريفه للمتكلم: «تكلّم الرجل تكلماً وتكلاماً وكلّمه كلاما، وكالمه ناطقه، وكليمك الذي يكلمك وكالمته إذا حادثته»[2]؛ ومنه فالمتكلم هو المتفوه، أو المتحدث أو الناطق بالكلام.

أما في تعريفه الاصطلاحي: فُيعد المتكلم القطب الرئيس في العملية الخطابية «إذ يستحيل أن يكون الخطاب ذا معنى، أو أن يتواصل به مع الناس إلا إذا تلفظ به.»[3] ويحظى المتكلم بدور بارز في البلاغة العربية بوصفه المنشأ الأول للخطاب ويعبر عنه "العسكري" بقوله: «هو فاعل الكلام.»[4] ويقوم المتكلم من خلال كلامه بتوجيه رسالة أو خطاب إلى السامع ويتصف المتكلم بأوصاف بلاغية والمتمثلة في الفصاحة والبلاغة.

فالفصاحة: هي وصف المفرد للمفرد والكلام والمتكلم وقد ورد لفظ الفصاحة في القرآن الكريم في قوله سبحانه وتعالى حكاية عن موسى عليه السلام﴿ وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءاً يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ (34)﴾ [5]؛ فلم يخرج معنى الفصاحة في الذكر الحكيم عن المعنى اللغوي "البيان والتوضيح".

لقد تكلم علماء البلاغة عن الفصاحة فمنهم من لم يفرق بينهما، ومنهم من فرق وبيّن شروط الفصاحة من أمثال "القزويني" الذي جعل الفصاحة في اللفظ وفي الكلام وفي المتكلم.

---

[1] محمد النظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، دار البيضاء، المغرب، (د–ط)، 2010، ص: 15.

[2] ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله على الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د–ط)، (د–ت)، مج :13، ص:302، مادة: (ك ل م).

[3] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 46.

[4] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، تح: إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، مصر، ص:27.

[5] سورة القصص: الآية 34.

أ/- الفصاحة في اللفظ:

حتى يكون اللفظ فصيحا لابد أن يكون خاليا من: «تنافر الأحرف والغرابة ومخالفة القياس»([1]) على حد قول "القزويني"؛ وهنا يتبين الفرق بين البلاغة والفصاحة في ذكر بعض النصوص "لابن سنان الخفاجي" حيث يقول: «إن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني.»[(2)] ويظهر من خلال هذا القول أن البلاغة اجتماع للألفاظ مع المعاني في حين أن الفصاحة صفة مختصة باللفظ أو المفردات. أما "ابن الأثير" فيظهر موقفه في قوله: «إن الكلام الفصيح هو الظاهر البين، وأعني الظاهر البين أن تكون ألفاظه مفهومة.»[(3)] فهو من هذا القول يجعل الظهور مقياسا للفصاحة وهو هنا ينفي الغرابة عن اللفظ الفصيح فيرجع ويقول: «فاختاروا الحسن من الألفاظ واستعملوه، ونفوا القبيح منها فلم يستعملوه فحسنت الألفاظ ...فالفصيح من الألفاظ الحسن»[(4)]

ب/- الفصاحة في الكلام:

يقول الخطيب في فصاحة الكلام: «أما فصاحة الكلام فهي خلوصه من ضعف التركيب وتباعد الكلمات والغموض مع وجود مقياس الفصاحة»[(5)]

[(1)] القزوينى، تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، (ط1)، 2002، ص: 38.

[(2)] ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تح: إبراهيم شمس الدين، كتاب ناشرون، بيروت، لبنان، (ط1)، 2010، ص:81.

[(3)] ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تق: احمد الحوض وبدوي طبانة، دار نهضة، مصر، (د-ط)، (د-ت)، ص:25.

[(4)] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[(5)] القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، (ط3)، 2007، ص: 13.

وينتقل الخطيب "القزويني" إلى الحديث عن فصاحة الكلام وما يشترط فيه لتحقيق ذلك فيقول:«فصاحة الكلام هي خلوصه مما ذكر بإضافة الإقلال من التكرار ومن تتابع الإضافات»[1] أما عن:

ج/- فصاحة المتكلم:

فيقول: «هي ملكة يقتدر بها على التعبير عن مقصوده بلفظ فصيح.»[2] ونجد كذلك "أبو العدوس" يعرفها بقوله:«هي ملكة أو صفة في نفس المتكلم يستطيع بها أن يعبر تعبيرا صحيحا عما يجول في خاطره من الأغراض وهذه الملكة تتكون بكثرة الإطلاع وطول الممارسة، والثقافة الواسعة.»[3] ومنه: تتعلق فصاحة المتكلم بأمرين هما: ذاته متجلية في الملكة التي يمتلكها، وثانيا: في الخبرة التي تتكون من خلال كثرة السّعي والإطلاع والممارسة.

أما بلاغة المتكلم فهي: «ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ »[4] أي أنها ملكة أو صفة قائمة في نفس المتكلم راسخة فيه يستطيع بها أن يؤلف كلاما بليغا في أي غرض يريده، ونلاحظ أن البليغ يحتاج إلي:

1/الطبع والموهبة والذهن الثاقب، والخيال الخصب؛ وهذه صفات خلقية.

2/الثقافة اللغوية والنحوية، ومعرفة أحوال النفوس البشرية وطبائعها، والإلمام بما يحيط به من البيئة الطبيعية والاجتماعية؛ وهذه صفات مكتسبة.[5]

إنّ من أهم الفنون البلاغية التي جسدت واقع فعل المتكلم هي فن "الخطابة" والتي تتجلى في كونها «صفة راسخة في نفس المتكلم، يقتدر بها على التصرف في فنون القول كمحاولة التأثير في نفوس السّامعين، وحملهم على ما يراد منهم لترغيبهم وإقناعهم، فالخطابة

---

[1] بتصرف: المصدر السابق، ص:18.

[2] المصدر نفسه، ص:19.

[3] يوسف أبو العدوس، مدخل إلي البلاغة العربية علم المعاني علم البيان، علم البديع، دار المسيرة، عمان، الأردن، (ط1)، 2007، ص:47.

[4] القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص:21.

[5] يوسف أبو العدوس، مدخل إلى البلاغة العربية "علم المعاني، علم البيان"، ص:49.

مرماها التأثير في نفس السامع، ومخاطبة وجدانه، وإثارة إحساسه للأمر الذي يراد منه ليذعن للحكم إذعانا، ويسلم به تسليما.»[1] ومنه يسعى الخطيب أو المتكلم إلى التأثير والإقناع في نفوس من يسمعونه، ولكن لا يتأتى له هذا الأمر إلا من خلال شروط عدّها العلماء أساسا لنجاح التواصل بين المتكلم والسامع، فيما جعلها بعضهم آدابا وجب على المتكلم التحلي بها أمام سامعيه «فصناعة الخطيب من شأنها الاتصال بنفوس من يخاطبهم والقرب من قلوبهم، والناس مختلفون؛ مشاراً وعادات وأخلاقا وسُننا، ولكل طائفة من الناس أحوال، يقتضي نوعا من الخطاب لا تقتضيه أحوال الجماعة الأخرى وعلى الخطيب أن يلبس لكل حال لبوسها، ويعالج كل طائفة بأنجع دواء لها، ليستقيم به الطريق ويصل إلى غرضه»[2] ؛فالخطيب المتميز هو من يفي بغرض سامعيه ويحقق لِكل طبقة ما ترمي إليه، وبهذا يستقيم له الطريق وينال مبتغاه.

كما تعرض "الجاحظ" (ت255هـ) لهذا الأمر من خلال قوله: «أن يكون الخطيب رابط جأش ساكن الجوارح قليل اللّحظ، متخير اللّفظ لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة ولا الملوك بكلام السوقة، ويكون في قواه فضل التصرف في كل طبقة»[3]

هذا يعني أن المتكلم يتخير ما يناسب كل طبقة من الطبقات المستمعة وفق أو حسب منازلهم ومقاماتهم، فتتفاضل أساليب الخطاب بحسب الطّبقات التي يلقى إليها الخطاب ويظهر هذا جليا في كلام "بشر بن المعتمر" حينما يقول: «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، يوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة من ذلك مقاما حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار الحالات.»[4]

---

[1] محمد أبو زهرة، الخطابة أصولها، تاريخها في أزهى عصورها عند العرب، دار الفكر العربي، القاهرة، (د–ط)، (د–ت)، ص:15.

[2] المرجع نفسه، ص:43.

[3] الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، (ج1)، (ط2)، (د–ت)، ص:92.

[4] المصدر نفسه، ص:138.

وهذا يعني حسب رأي أن يكون المتكلم ثابتا دقيقا ينتقي ألفاظه وكلماته حسب المستمعين فيجعل لكلامه أقدارا حيث يقدر لكل طائفة ما يستوجب من أنماط الخطاب والتواصل ولهذا وجب عليه الموازنة بين أقدار الكلام وأقدار المستمعين وأقدار الحالات.

وفي السياق ذاته يورد "السكاكي" عنايته بالمتكلم من خلال تعريفه لعلم البيان حيث جعل قصد المتكلم لبّ دراسته، يقول: «هو معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليعزز بالوقوف على ذلك عن الخطاب في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»[1] فعلم البيان في اهتمامه لمطابقة الكلام للمراد منه يعني أنه يقوم أساسا على العناية بقصد المتكلم ويجعله مركز اهتمامه، فإذا لم يوافق الكلام قصد قائله، ولم يتحقق للمطابقة، لا يتحقق للخطاب أو النص نصيته، ولو كان خطابا سليماً، والقصد كما اشرنا بؤرة اهتمام اللسانيات التداولية لأنه أساس التواصل،فلا تواصل دون قصديه فهي الخطوة الأولى التي يتخطاها أو يقوم بها المتلفظ بالخطاب وهذا من مظاهر التداولية.

ومن الإشارات الواضحة أيضا التي اعتنى بها "السكاكي" بالمتكلم (المبدع) ربط الخطاب ويسّميه الكلام بشخصية مبدعه وكفاءته اللغوية الأدبية يقول: «نظم الكلام إذا استحسن من بليغ لا يمتنع أن لا يستحسن مثله من غير البليغ،وإن اتخذ المقام، إذ لا شبهة في صحة اختلاف النظم مقبولاً وغير مقبول عند اختلاف المقام، فلا بد لحس الكلام من انطباق له على ما لأجله يساق ومن صاحب له عرّاف بجهات الحسن لا يتخطاها، وإلاّ لم يمتنع حول الكلام منه على غيرها ويتعرى عن حسن الذهاب كسوته»[2]

"فالسكاكي" هنا يقصد بأن النص لا يكتسب نصّيته وجماليته إلا إذا كان صادراً عن المتكلم وملبيًا لقصده من كلامه، ومطابقاً له فيكون المتكلم على وعي بما يقصده ومدركا له، فالإنتاج النص مرتبط بذوق صاحبه يقول: «فإن ملاك الأمر في علم المعاني هو الذوق

---

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط1)، 2000، ص:249.

[2] المصدر نفسه، ص:431.

السليم والطبع المستقيم فمن لم يرزقهما فعليه بعلوم آخر، وإلا لم يحظ بطائل مما تقدم وتأخر»[1] إذن يتجلى بوضوح وعي "أبي يعقوب السكاكي "بأهمية المتكلم (المبدع) في إنتاج النص الأدبي الخطاب سواء من الجانب اللغوي أو الشخصي الفردي ومخزونه الذهني والفكري وهو فكر يتقاطع فيه "السكاكي" مع علماء التداولية في عنايتهم بالمتلفظ بعدَّه منتجاً للخطاب وذاتا محورية فيه ومع الدراسات النقدية الحديثة في نظرية التلقي والشعرية الباحثة عن جماليات النص الأدبي انطلاقا من علاقة المبدع بالنص والمتلقي.

ومن الأحكام البلاغية التي تقف شاهدة على عناية البلاغيين بدور المتكلّم {المخاطِب} وغرضه من الكلام نذكر:

1/ مراعاة المخاطِب في أحكام الحذف:

درس البلاغيون من خلال علم المعاني سياقات الكلام التي يعتريها حذف أحد العناصر الاسنادية، لأّن الأساس لديهم أن تأتي الجملة على أصلها في ذكر تلك العناصر لأن النظام اللغوي يتطلب ذلك، غير أنّ ورود الكلام في الجانب العلمي قد يسقط أحد تلك العناصر ولكن يشترط أن يكون هناك دليل يشير إلى العنصر المحذوف، وهو معلّق بشرط الدلالة عليه إمّا لفظاً أو معنى ويقصد به الحذف، وهذا الأخير أداء يلجأ إليه المتكلم، ولكن ينبغي أن يكون مدلولاً عليه بحال أو مقال لئلا يفسد المعنى«والأساس العام لمفهوم الحذف ينطلق من الحاجة الفنية للمعبر في استخدام هذا النسق من الأداء، بحيث يكون العدول عنه إفسادا له»[2] فالحذف أسلوب يقوم به المتكلم لأن ما في السياق يُغني عن الذكر الإظهار ولو أظهره لكان حشوا مُملا يضع الكلام عن هيئة البلاغة.

لذا فقد جمع البلاغيون والنحاة على أن الحذف قائم على الاختصار، فيستغني المتكلّم عن بعض اللفظ في الكلام ما يشير إليه، لذا فالحذف «هو ظاهرة مشتركة في اللغة الإنسانية حيث يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكررة أو التي يمكن فهمها من

---

[1] المصدر السابق، ص:413.

[2] محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، دار نوبار للطباعة، القاهرة، مصر، (ط1)، 1995، ص:313.

السياق.»[1] إن تعليق الحذف بهذا الشرط هو جبر للمعنى ومراعاة لاستقامته لفظاً، فلابد من مراعاة المناسبة بين اللفظ المحذوف والمعنى الكلى للتركيب، فالكلام لا يميل دائما إلى التصريح بكل عناصره، بل يترك مساحة للمتلقي لتأويل ما هو مضمر في التركيب ما دام نظام اللغة يسمح بذلك.

فالحذف جاء لغرض بلاغي في مقتضاه إسقاط كلمة لدلالة الباقي عليها، ولعل الدافع الأكبر الذي حدى بالبلاغين العرب نحو مقاربة ظاهرة الحذف راجع إلى ما تحمله هذه الظاهرة من جمال فني وإبداعي من جهة، وما تحمله من دلالات وأغراض من جهة أخرى، بالإضافة إلى محاولة الربط بين البنية التركيبية للألفاظ وبين الهدف التواصلي الذي يسعى المتكلم لبلوغه، وهذا بتوفير الاتساق والربط بين متتالية مكونة من ألفاظ وجمل أو على الأرجح بين بعض عناصر الجمل، ويتّم هذا الربط بين عنصر وآخر وارد في جملة سابقة أو لاحقة، أو بين عنصر ومتتالية برمتها سابقة أو لاحقة.[2]

يُعتبر مبحث الحذف من المباحث التي استأثرت باهتمام نفر غير قليل من البلاغين العرب، فهاهو "الجرجاني" يفرد له بابا خاصا به استهلّه بقوله: «هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت عنه الإفادة، أزيد للإفادة وتجدك انطق ما تكون إذا لم تنطق وانتم ما تكون بيانا إذا لم تبن.»[3]

فقد وقف عبد القاهر الجرجاني على مبدأ (ترك الذكر أفصح من الذكر)، فقد استطاع النفاذ من التأليف أو الصياغة إلى معرفة سبب اختيار الحذف وترك الذكر[4] «والمسألة مرتبطة بالنسبة له بغرض المتكلم الذي يقوم بصياغة التراكيب اللغوية التي تتلاءم مع الدلالة

---

[1] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د–ط) 1979، ص:149.

[2] ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلي انسجام الخطاب، مركز الثقافي العربي، (ط1)، 1991، ص:12– 13.

[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص:106.

[4] ليلى كادة، المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، ص: 308.

النفسية الكامنة، والتأليف اللغوي الذي يقدم للمخاطب صورة منطوقة مسموعة لقصد المتكلم، وتأتي بعدها مهمة المخاطب لتدقيق النظر في تلك العلاقات النحوية وبيان الفروق بينها وتعليل تفضيل بنية على آخري»[1]

ومن خلال ما سبق يتبين أن هناك غرض في مقتضاه إسقاط كلمة لدلالة الكلمة عليها، وبهذا المنحى إنما يخطو خطوات حقيقية نحو التداولية التي تُعنى بمثل هذه المقاربات، ولذا فإن الآليات والمباحث المندمجة تحت لواءه تتقاطع تقاطعا معرفيا في بعض تمظهراتها مع بعض الميكانزمات المعتمدة بالتنظيرات التداولية المعاصرة وفي هذا المقام نستحضر قاعدة الكم التي تحدث عنها "جرايس" والتي تقوم على قاعدتين أساسيتين هما: [2]

- قاعدة الكم:⟵ التي تقول بأن تجعل مساهمتك إخبارية بالقدر المطلوب حسب ما تميله الحاجة في تلك المحادثة القائمة، ولا تقدم معلومات أكثر مما يلزم.
- قاعدة العلاقة:⟵ أن يتحدث عما هو مناسب للموضوع.[3]

فعدم التقيد بردود تكون على قدر من السؤال المطروح، تجعل الحذف واجبا مفروضا ولا سيما إذا كانت له من الدواعي عدم الذكر، ما يجعل الذكر غريبا غير مستساغ.

إن المتكلم لا يحتاج إلى ذكر تفصيلات ما يشاهده المخاطب إذا كان هذا الأخر يرى رؤية العين ما يتحدث عنه المتكلم، فلا يحتاج إلى ذكر تفصيلات للمخاطب هو في غنى عنها وعلى هذا الأساس يعمد المتكلم إلى الاختصار في كلامه، فيذكر منه ما كان بالاهتمام أولى وبالإفهام أغنى ويحذف سوى هذا.[4] لذا فقد خصص "عبد القاهر الجرجاني"

---

[1] ينظر: سعيد حسن البحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقات بين البنية والدلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، (ط1)2005، ص:247- 248.

[2] ليلى كادة، المكون التداولي في النظرية اللسانية، ص: 308.

[3] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، دار البيضاء، المركز الثقافي العربي، (ط1)، 1998، ص:112.

[4] ينظر: بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط1)2008، ص:62.

بابا للحديث عن ظاهرة "الذكر والحذف" وكل ما يتعلق بهذه الظاهرة فتظهر مقصديته من خلال معالجته لهذا الباب في عدة مسائل.

أ/ مقصدية حذف المبتدأ:

ففي جزئية حذف المبتدأ لدواعي تختص بالمتكلم ورغباته المتعلقة بالتنويع في الكلام حسب «مقتضيات الأحوال لفهم المخاطب ومعرفته وعمله بمضمون كلامه»[1] بمعنى أن السبب الرئيسي القابع وراء حذف أو ذكر المبتدأ يعود إلى المقام وحيثياته؛ ومن المواضع التي يستحسن فيها حذف المبتدأ في التقاليد البلاغية وحتى النحوية القطع والاستئناف، ولذا نرى الشعراء العرب يبدؤون بذكر الرجل وبعض خصوصياته ثم يستطردون إلى كلام آخر محذوف المبتدأ في غالب الأحيان أي إتيانهم في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ ومثال ذلك:

وعَلمتُ أنَّى يَوم ذَا كَ منازلٌ كعبًا ونهدًا

قَوْمٌ إذَا لَبُسوا الحَدي دَ تَنمّرُوا حلقاً وقدًّا[2]

فقد وردّ في هذا السياق – سياق حذف المبتدأ – أن الحذف قد تمّ في البيت الثاني فأصل بداية البيت"هم قوم "ولكنه حذف المبتدأ (هم)لأنه ذكر في البيت الأول انه منازل كعبا ونهدا (وهي قبائل)، ولذا استأنف حديثا أخر أو جزء جديدا من المعنى في البيت الثاني قوامه ذكر عدّتهم وخصوصياتهم التي امتازوا بها في الحروب بالاعتماد على الحذف لأنّ أسلوب الحذف ههنا مناسب لقوة الانفعال لهذا الجزء من المعنى، بحكم أن الفروسية والإحساس بها يعظم حين تكون المواجهة في ساحة الحرب ضد الأعداء وفي هذه الحالة التي نلحظ فيها الإحساس الصادق النابع من التأثير المعنوي يكون السياق سياق إيجاز بعيد عن كل من الحشو والإسهاب.

من المعترف به في القول أن ما حقه الذكر يستقبح حذفه، لأنّ لكليهما سياقات خاصة بهما، والبعد الجمالي في أركان الكلام منعدم ما لم يكن هناك انتظام دقيق بين أجزاء

---

[1] المرجع السابق، ص:183.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:121.

الكلام وجودة سبكه، وهو ما جعل مبحث الحذف يأخذ نصيبا لا بأْس به من الانشغالات البلاغية.

ب/ حذف المفعول به:

وقد وقف "الجرجاني" على دلالة حذف المفعول به بدوره انه يمثل علاقات أساسية لا تتغير فينا، بينها خلافا لنظرة النحاة من أن الفاعل يعد عمدة والمفعول به فضلة أي يمكن الاستغناء عنها، فحال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل قصد استخلاص ذكر إرادة إثبات المعنى دون تعرضه لحديث المفعول أي يجب تحقيق غرض حذف المفعول فيقول "الجرجاني" في هذا: «... وهكذا في كل موضع كان القصد فيه أن تثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء وان تخبر بأْن من شأْنه أن يكون منه أولا يكون إلا منه فان الفعل لا يتعدى هناك لأْن تعديته تنقص الغرض وتغير المعنى.»[1]

ويواصل" الجرجاني" تحليلاته، وبذلك يقدم الحجة على صحة القاعدة الدلالية في إسقاط المفعول لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله إلى قيمة النظم المتمثلة في لغة القرآن وفي هذا الملمح المتعلق بحذف المفعول به نورد في الآيتين الثالثة والعشرون والرابعة والعشرون من سورة القصص قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنْ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ (23) فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٍ﴾ [2] يعتبر "عبد القاهر" أن هاتين الآيتين أربعة مواضع قد تّم فيها حذف المفعول به إذ المعنى: وجد عليه أمّة من الناس يسقون أغنامهم أو مواشيهم وامرأتين تذودان غنمهما، وقالتا لا نسقى غنمنا، فسقى لهما غنمهما ثم إنّه لا يخفي علي ذي بصر انه ليس في ذلك كله ألاّ أن يترك ذكره، ويؤتي بالفعل مطلقاً، وما ذاك إلاّ أن الغرض في أن يعلم انه كان من الناس في تلك الحال سقي، ومن المرأتين ذودٌ وأنهما قالتا: لا يكون منّا سقيٌ حتى يُصدر الرعاء، وأنّه كان من موسى عليه السّلام من

---

[1] المصدر السابق، ص:126.

[2] سورة القصص، الاية:23-24.

بعد ذلك سقيٌ.[1]، فالحذف هنا مناسب لغرض واثبات المحذوف خروج على القصد الذي لا يصح إلا مع ترك الذكر وبهذا يتم حصول الفائدة وهي روعة وحسن النظم والغرض لا يصح إلا بتركه.

نكتشف من هذا التحليل النابع من لدن "عبد القاهر" أنّ فائدة الحذف ههنا قائمة على أساس تداولي محض كون أن الدافع الأول لاستخدام هذا النوع من الحذف (حذف المفعول به) متمثل في دفع اللبس والتعمية عن المقصدية التي عقد من أجلها الكلام، وهو ما نجده ماثلا في تحليل "الجرجاني" لدوافع الحذف، ممّا يجعلنا نتلمس تقاربا وتماثلا مفاهيمياً بين هذا الدّاعي وبعض القواعد والتربصات التي انبثقت من الدرس التداولي المعاصر في مضمار نظرية "الاستلزام الحواري" وبالضبط في "مسلمّة الجهة" التي توحي بالابتعاد عن اللبس والغموض واستعمال الإيجاز.[2]

ج/ حذف الخبر لعلم المخاطب به:

ففي سياق حذف الخبر لعلم المخاطب به أو إلقاء الخبر من متكلم إلي مخاطب عالم بذلك الخبر، إلاّ أنّ غاية المتكلم هي شد انتباه مخاطبه وهو ما سمي في علم البلاغة "بلازم فائدة الخبر" إذ يقول: "القزويني" «من المعلوم لكل عاقل أقصد المخبر بخبره إفادة المخاطب إما نفس الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعلم أنه قائم، ويسمى هذا فائدة الخبر، وإمّا كون المخبر عالماً بالحكم كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك: زيد عندك، ويسمى هذا "لازم فائدة الخبر"»[3]

وهذا هو سر ميل اللّغة العربية في عمومها نحو الإيجاز والاختصار، وهو ما يجاور مصطلح "الاقتصاد اللّغوي" في الدراسات اللغوية المعاصرة المهتمة بالتواصل، وقد نجد أنّ المتكلم يُلقي الخبر لكن ليس الغرض إفادة المخاطَب فالمخاطِب عالم به مثلاً ولكن الغرض

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:131.

[2] ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة للنشر، بيروت، لبنان، (ط1)، 2005، ص:33-34.

[3] القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص:22.

هو إشعار المخاطَب أنّ المتكلم عالم بهذا الخبر ولا يجهله فمثلاً عِلم المخاطَب سفر المخاطِب، فيقول المخاطب: أنت قدِمت من سفرك أمس، فالمسافر والمتكلم لا يجهلان هذا الخبر لكن المتكلم أراد إخبار المسافر بأنه على علم به، وهذا هو "لازم الفائدة".[1]

وقد عبر "عبد الرحمن الحاج صالح"عن هذا من خلال قوله: «فمعنى هذا الكلام أن الفائدة هي ما يستفيده المخاطب من علم لم يكن تحصل عليه إلا بهذا الكلام الذي يسمعه ولا بّد أن يكون قد جهل هذا الذي بلغه بهذا الكلام، أما إذا احتوى على شيء الذي كان علم من قبل أيّا كان فلا تكون هناك فائدة، فالفائدة إذن هي: كمية من المعلومات قد تكون إيجابية أو مساوية للصفر، فالخطاب يتحصل به المخاطب على علم أو لا يتحصل على شيء من ذلك»[2] وفي السياق نفسه يقول "المبرد" (ت285هـ) «ومما يُحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم: لا عليك إنما يريدون، لا بأس عليك، وقولهم ليس إلاّ، وليس غيرُ، إنّما يريدون ليس إلاّ ذلك»[3]

ومما لا شك فيه أن مساحة الحذف يتموضع في ذلك المجال المُعنى "بتقليل اللّفظ وتكثير المعنى" وهذا يعني أننا نضع المعاني الكثيرة في ألفاظ أقل منها شريطة أن تفي بالغرض المقصود مع الإبانة والإفصاح؛ لأنّ الأهمية العظمى المتأتية منه (الحذف) هي إثارة الانتباه وعمال ذهن وفكر المتلقي الذي يجد نفسه ملزما بمعرفة المحذوف وموضعه لفهم مراد قصّدية (المتكلم).

ويظهر من خلال هذه العتبات المنهجية أن قضية الحذف في الدراسات البلاغية، إنّما تلتقي مع مفهوم "الافتراض السابق" المهم بدراسة المعارف المشتركة بين الباث والمتلقي أو

---

[1] ينظر: فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص:108-109.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، سلسلة علوم اللسان عند العرب3، (د-ط)(د-ت)، ص:70.

[3] المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د-ط)، (د-ت)، ص:129.

بين ما ينبغي أن يكون معلوما بينهما قبل المباشرة بالعملية التخاطبية التفاعلية، بصيغة أخرى "هي ما يعتبره المتكلم أرضية مشتركة مسلما بها لدى كل أطراف المحادثة".[1]

ولذلك فالمتكلّم يتلفظ ويوجه حديثه إلى المتلقي على أساس أنّه مدرك لديه، فلو قال متكلم لمتلق معين: اغلق النافذة، فالمفترض سابقا أن هناك نافذة وهي مغلقة، وأن المتلقي يتمتع بكل المؤهلات الحركية والذهنية التي تمكّنه من غلق النافذة، وأن المتلقي في وضعية آمرة تمكنه من احتلال منزلة الآمر...

2/مراعاة المخاطِب في أحكام التقديم والتأخير:

إن الحديث عن ظاهرة "التقديم والتأخير" في الموروث اللساني العربي يستوجب استحضار ثلاثة بحوث مختلفة تناولت هذه الظاهرة كل من زاويا معينة، وهي البحث النحوي والبلاغي والأصولي، فالنحوي ينظر إليها من حيث علاقتها بالقواعد التي تضبط التراكيب العربية مع بقاء العلاقة النحوية كما هي في البنية الأساس واحتفاظ الخطاب بالدلالة ذاتها[2] بينما الأصولي ينظر إليها من حيث حاجته إلي تفسير آيات الذكر الحكيم وتأثيرها على الأحكام الشرعية، معتمدا على السياق. بينما يسعى البلاغي –وهو مجال اهتمامنا– إلى اكتشاف مدى اقتضاء المواقف التواصلية للتقديم والتأخير بحسب غرض المتكلم ومقصوده وهدفه من الخطاب (مقتضى الحال) فإعادة ترتيب العناصر اللغوية لا يكون اعتباطا، بل استجابة تداولية لعناصر سياقية خطابية، وينضوي كل تقديم أو تأخير على قصد معين يبتغيه المتكلم[3] لذا فإن مجيء الكلام على الأصل ووفق ما يقتضيه نظام الجملة من ترتيب لا يسترعي انتباه البلاغي ولكن ما عدل عن الأصل لغرض من الأغراض المختلفة المرتبطة بمعنى من المعاني، هو ما يتوجه إليه نظر البلاغي، لأنه يشكل سمة تعبيرية ترتبط بمؤثرات أدائية لدى المتكلم وتستهدف المخاطب «أي إن البلاغي يحرص

---

[1] جورج يول، جورج براون، تحليل الخطاب، تر: محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، دار النشر والمطابع، 1997 ، ص: 37.

[2] ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، ص:141.

[3] ينظر: يوسف تغزاوي، التداوليات وتقنيات التواصل، مطبعة بنلفقيه الراشدية، (ط1) 2012، ص: 36.

على كشف الإرادة الاستعمالية للتركيب المنجز وهذه الإرادة شيء زائد على التركيب لأنها مرتبطة بسياق الحال وموافقة لمقتضاه»[1]

فالتقديم والتأخير حال من الأحوال التي تطرأ على البنية الاسنادية، فيلجأ المتكلم إلى تحريك العناصر اللغوية من أماكنها الأصلية إذا كان المعنى يتطلب مثل هذا العدول الذي يعني كذلك المخاطب بوصفه الطرف الذي يلقى إليه الكلام، ويسعى إلى التأثير فيه. «والبلاغيون لا يعتدون من حيث القيمة البلاغية إلاّ بما يمثل عدولاً عن الأصل أو المستوى العادي المألوف، فإذا كان النحوي يشرح تركيبًا من نحو: ضاحكًا جاء زيد (...)، فان البلاغي يحرص على تبيان أو تقديم (ضاحكًا) جاء لغاية يبتغيها المتكلم، ليحقق احتياجات المخاطب أو المتلقي الدلاليّة»[2] فهو يُعد غرض أسلوبي، يجعل الكلام أكثر تأثيرا وجمالاً، لأنه ينقل المعاني إلي المتخاطبين على وفق ترتيبها في ذهن المتكلم تبعا لدرجة أهميتها عنده فيكون التعبير صورة صادقة لإحساس المتكلم ومقصده من الكلام.[3]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن "سيبويه" تحدث في كتابه عن التقديم والتأخير بكلام يعدّ العمدة وصاحب الريادة فيه، إذا كان أول من بّين سر هذا اللون البلاغي وكل من سبقه من العلماء اكتفوا بتعريف التقديم والتأخير دون اهتمام أو ذكر للجوانب البلاغية.[4] وفي أبواب عديدة صرح بأن السبب والداعي إلى التقديم في نظره هو دائما عناية المتكلم واهتمامه بالقصد الابلاغي فوضع بإبرازه مفهوم أهميّة هذا الضرب من الأسلوب قاعدة تداولية هامة استثمرها الخلف بعده، مع الاختلاف في التعليل.

---

[1] ينظر :عبد الحميد السّيد، دراسات في اللسانية العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن(ط1)، 2004، ص: 65.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، ص: 90.

[4] عبد القادر حسين، اثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998، ص: 81.

فنجد "عبد القاهر الجرجاني" قد اهتم بهذه الظاهرة اهتماما بالغاً وتناولها بالتفصيل وجعل لها فصلاً بقوله: «هو باب كثير الفوائد، جمَّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحوِّل اللفظ من مكان إلى مكان»[1] فقد يلجأ المتكلم إلى تغيير مواقع عناصر التركيب لأغراض وغايات تداولية يريد تحقيقها بالإضافة إلى أنه يسعى إلى جعل خطابه يستجيب لحال مخاطبه لتحقيق التفاعل والانسجام لذا فهو –التقديم والتأخير– آلية في القول يتم فيها تقديم ما أريد لتنبيه عليه والتفات إليه ويُأخر ما يبدو أقل شأنا من الموضع المقدم، لما عرض بديع الموقع، يترك أثراً في السامع ربط الألفاظ من خلال السياق ومعناه: فوجوب التقديم أمر فرضه الواقع اللغوي على المتكلم، أما في حالة الجواز فيكون هذا التقديم والتأخير ناتجا عن تصرف المتكلم.

أ/تقديم على نية التأخير: {تقديم المسند}

ويعنى أن يكون التقديم والتأخير موضعا لا حكما أي أن يبقي الحكم الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر مبتدأ ذا قيمة على المبتدأ نحو (منطلق زيد)[2]، وهذا ما يظهر في تحليل "الجرجاني" في قوله (منطلق زيد) بدلا من قوله (زيد منطلق) وكذلك (ضرب عمرا زيد) بدل من (ضرب زيد عمر) والغرض تقديم لفظ منطلق وإبقاء الخبر كما كان، فانطلاقه في تفسير الظاهرة التقديم والتأخير من المعاني والمقاصد بحسب السياق الكلامي «فيكون في كل واحد من الأحوال غرض خاص»[3]، فيربط المعاني بحسب الحالات المحددة في الغرض الخاص الذي لديه من خلال المقام الكلامي للدلالة عليه «وهي دلالة المعنى الظاهر على معنى آخر على سبيل الاستدلال»[4]

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص:94.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب، ص: 201.

[4] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 191.

وبهذا يصل المتكلم أو المخاطِب إلى المعنى المراد وهو المعنى الضمني الذي يتطلبه السياق المقامي «فيستدل بلغة الخطاب الظاهر ليفهم الخطاب في قصده الباطن أو المضمر.»([1]) وهو المعنى المقصود الواجب الوصول إليه، وهذا ما جعله أداة لها دور في قصد انطلاق المتكلم من التراكيب الظاهرة في إطار التفاعل في السياق بحسب الغرض المقامي الذي يحدده الكلام، لذا فتقديم "المسند" لاعتبارات تتعلّق بأحوال الخطاب، إذ لابد من مراعاة حال المتلقي في توجيه الخطاب بما يتناسب مع سياق الحال الذي يحيط به ليكون أكثر قبولاً وتأثيراً ومن تلك الاعتبارات ما يلي:

- **التخصيص:**

فنجد "العلوي" ينبه في هذا المقام على مبدأ "ما يجب تقديمه ولو تأخر لفسد معناه" غير أن التقديم هنا يكون لغرض " التخصيص" فيقول: «تقديم المفعول على فعله كقولك زيداً ضربتُ في ضربت زيداً فإن في قولك: زيداً ضربت تخصيصًا له بالضرب دون غيره»[(2)]، فالتخصيص هاهنا دفع للشك عن المخاطَب لئلا يعتقد أن المضروب غير زيد، فضلا عن كون زيد في المثال محل الشاهد يمثل الوظيفة (البؤرة)، لأنّه المخصوص بالكلام والمشار إليه دون غيره زيادة عن كونه هو المفعول من جهة التركيب[(3)]، فالمتكلم –إذا– مطالب بأن يصوغ الجملة وفقا لدرجة "التردد"[(4)] لدى المخاطب وهذه القيمة التداولية ينبغي استدعاء التركيب الأصلي للجملة، ضربتُ زيدا قد توحي هذه الجملة بنوع من الشك لدى المتلقي، وزيدا ضربت أزالت هذه الجملة المحولة إمكانية احتمال الشك، فالتقديم ومتعلقاته مرتبط بوضعية المخاطب، فيعتمد المتكلم إلى التخصيص رفعا للبس الذي قد يحصل للمتلقي وهنا ينبغي استحضار "مبدأ التعاون" «من أجل إقرار التفاعل القائم على عقد التعاون»[(5)]،

[(1)] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 200.

[(2)] المرجع نفسه، ص: 65.

[(3)] ينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار البيضاء المغرب، (ط1) 1985، ص:121.

[(4)] ينظر: عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص: 65.

[(5)] هناء محمود شهاب، الأبعاد التداولية عند الخطيب القزويني، التقديم والتأخير في كتاب الإيضاح أنموذجا مؤسسة السّياب للطباعة والنشر، لندن، بريطانيا، (ط1)، 2012 ص: 356.

فظروف العملية التواصلية تستدعي التفاهم بين المتكلم والمخاطب ليتم إنجاز القول على الوجه اللائق والمطلوب، لذا يستعمل التخصيص لغرضين أساسين إمّا لاختصاص مراعاة نظم الكلام، والسبب الثاني أبلغ؛ ومن أمثلة القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (5)﴾ [1] ففي سبب تقديم وتأخير في الآية الكريمة إنه لم يقدم المفعول للاختصاص خلافا "للزمخشري"، وإنما قدم لمراعاة نظم الكلام لأنه لو قال: نعبدك ونستعينك لم يكن له حسن، بينما السبب هنا هو التخصيص ومعنى الآية هو:" نخصك بالعبادة والاستعانة "[2]

- **الإنكار:**

ويستدل العلوي على ذلك بقوله تعالى:﴿ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنْ اللَّهِ فَأَتَاهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمْ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ ﴾ [3] فتصور العلوي لهذا التقديم أنه «قد يرد ردًّا لإنكار من ينكره، فقد قدّم قوله:" مانعتهم حصونهم من الله" وهو خبر المبتدأ في أحد وجهيه ليدل بذلك على فرط اعتيادهم لحصانتها ومبالغة في شدة، وثوقهم بمنعها إياهم وأنّهم لا يبالون معها بأحد ولا ينال منهم نيل»[4]، فغرض الإنكار متعلق بالمخاطب (الذين كفروا في الآية) في سياق الردّ عليهم ودحض الوهم الحاصل في أذهانهم من قوة بنيانهم، كما نجد العلوي يبرز غرضاً آخر في سياق التقديم في الآية فيقول: «وفي تقرير ضمير (هم) اسمًا وإسناد المنع والحصون إليهم، دلالة بالغة على تقريرهم في أنفسهم أنهم في عزة ومنعة، لا ترى حوزتهم ولا يغزون في عقر دارهم، ولو أخر الخبر لم يعط شيئا من هذه الفوائد»[5] ويورد "عبد القاهر الجرجاني" مثالا عن الإنكار في قوله: «قولك

---

[1] سورة الفاتحة، الآية: 5.

[2] أحمد أبو زيد، التناسب البياني في القرآن، منشورات كلية الآداب، الرباط، (د–ط)، 1992، ص: 94.

[3] سورة الحشر: الآية: 2.

[4] العلوي، الطراز، ص : 68.

[5] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

للرجل قد أنتحل شعراً: أأنت قلت هذا الشعر؟ كذبت، ليس ممن يحسن مثله، أنكرت أن يكون القائل ولم تنكر الشعر»[1]

ب / تقديم لا على نية التأخير:{ تقديم المسند إليه وهو الأصل }

فالأصل في الجملة الاسمية أن يتقدم المبتدأ (المسند إليه)، لأنه محل الإخبار عنه فلا يعدل على هذا الأساس إلاّ بمسوغ يضطر إليه مقام التلفظ؛ «ويعد التقديم مظهرًا من مظاهر كثيرة تمثل قدرات إبانة أو طاقات تعبيرية يديرها المتكلم اللقِن إدارة حية وواعية، فيسخرها تسخيرًا منضبطًا للإبانة عن معانيه ومقاصده، ومواقع الكلمات في الجملة عظيمة المرونة، كما هي شديدة الحساسية وأي تغيير فيها يحدث تغييرات جوهرية في تشكيل المعاني وصّورها وظلالها»[2]؛ بمعنى أن التقديم هو الإبقاء على الأصل فضلا عن كونه يمثل المنوال النحوي المألوف، إلا أنه يمثل سياقا تعبيريا وجب الانتباه إليه لأن التلازم قائم بين عنصري الجملة.

فصل "الجرجاني" في هذا المبحث بقوله: «ولكن على أن تنقل الشيء على حكم إلي حكم وتجعل له بابًا، غير بابه، وإعرابًا غير إعرابه، وذلك بأن تجيء إلى اسمين يحمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة على ذاك، وآخرى ذاك على هذا ومثله ما تصنعه بقوله:(زيد منطلق) وأخرى (المنطلق زيد)على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان.»[3] وتظهر أهمية المتكلم في هذا الموضوع في اهتمامه بأمر المقدم، بتغير عناصر مواقعها وإبدال رتبها كتقديم الخبر المعرف على المبتدأ وجعله مبتدأ؛ لإيصالها للمتلقي.

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 99.

[2] محمد حسين أبو موسى، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، (ط4)، 2008، ص: 259.

[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص: 94.

والمعنى المقصود الواجب الوصول إليه هو أن "التقديم والتأخير" أداة لها دور في قصد انطلاق المتكلم من التراكيب الظاهرة في إطار التفاعل في السياق بحسب الغرض المقامي الذي يحدده الكلام، فالعلاقة بين عناصر التواصل اللغوي تُحتم استخدام لون من التعبير.
وما – التقديم والتأخير– إلاّ صورة من صور أداء الكلام في موقف معين فمن مواضع تقديم نذكر:

أ/التشويق:

يقول "العلوي": «وإمّا لأن في تقديمه تشويقا للسامع إلى ما يكون بعده من الخبر كقولك: الأمير قادم، والخليفة خارج إلى غير ذلك.»[1] فالتشويق هنا متعلق بأمر السامع إذ يكون الخبر أكثر أهمية من المبتدأ، لأن هذا الأخير متمكن في ذهنه.

ب/ تقوية الحكم:

ويسوق "العلوي" له هذا الكلام، إذ يقول: «وإمّا لأن يتقوى إسناد الخبر إليه لأجل تقديمه كقوله تعالى:﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلالاً وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ الْجِبَالِ أَكْنَاناً وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ (81) ﴾ [2]، فقدم اسم الجلالة (الله) لتعداد النعم وظهور قدرها وعلو أمرها على الخلق»[3]، فالمسند إليه قدم ليتم تقريره –وههنا– تقوى المسند إليه بالإسناد إليه مرتين بلفظ الجلالة وكذا الضمير المستتر في الفعل (جعل) وهذا يثير في المخاطب من بواعث التشوق إلى معرفة الله الكثيرة على عباده.

ج/ التقديم والتأخير في الاستفهام بالهمزة:

يحكم الاستفهام مع الفعل الماضي غرض المتكلم إذا تقدم الفعل بعد همزة الاستفهام فإذا كان القصد من السؤال متعلقا بمعرفة الفعل نفسه تقدم، وإذا كان متعلقا بالشك في الفاعل نفسه تقدم، وإذا كان متعلقا بالشك في الفاعل يتقدم الاسم بعد همزة الاستفهام ويتأخر

---

[1] العلوي، الطراز، ص: 270.

[2] سورة النحل، الآية: 81 .

[3] العلوي، الطراز، ص: 270–271.

الفعل.[1] وهذا ما نجده في حديث "الجرجاني" في سياق الاستفهام بالهمزة «ومن أبين شيء في ذلك: الاستفهام بالهمزة، فإن الكلام على أنك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت «أأنت فعلت؟» فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه»[2] ففي الجملة الأولى تقدم الفعل عن الفاعل لأن الشك في الفعل، ولما تقدم الفاعل عن الفعل في الجملة الثانية كان الشك فيه.

ويزيد توضيح المقاصد المتكلم في الاستفهام بالهمزة في تقديمه: (أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟)(أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟)(أفرغت الكتاب الذي كنت تكتبه) تبدأ في هذا ونحوه بالفعل، لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه، لأنك في جميع ذلك متردد في وجوه الفعل وانتقائه كجواز أن يكون قد كان وإن يكون لم يكن وتقول (أأنت بنيت الدار؟)،(أأنت قلت هذا الشعر؟)(أأنت كتبت هذا الكتاب؟)[3]، فقد فرق "الجرجاني" بين التراكيب لاختلاف المقاصد فالجمل الأولى صحيحة لأنها راعت القاعدة العامة في وجوه الفعل ووقوعه أمّا الثانية خاطئة الوقوع لأنها تخالف التركيب؛ ثم أشار إلى فساد هذه الخطابات بقوله: «(أبنيت هذه الدار؟)(أقلت هذا الشعر؟)(أكتبت هذا الكتاب؟) وفكر مسبقا أن يبدأ باسم ذلك لأن القصد لم يشك الفعل أنه كان كيف؟ وأشار إلى الدار مبنية والشعر مقولا والكتاب مكتوب، ذلك أن النقل إنما الشك في الفاعل من هو»[4]، وهذا ما يحيل إلى مقصدية المتكلم في نقل الكلام من الشك في الفعل إلى الشك في الفاعل.

ولقد رأى "سيبويه" أن التقديم والتأخير قائم عنده على حسب اهتمام المتكلم وما يريده من معنى وعلى ذلك يجيز تقديم الاسم أو الفعل بعد همزة الاستفهام، فإذا قلت أزيد عندك أم عمرو أو زيدا لقيت أم بشرا؟ فقدم المتكلم الاسم لأنه يسأل على أحد الاسمين ولم يسأل عن

---

[1] ينظر: مختار عطية، التقديم والتأخير ومباحث التراكيب بين البلاغة والأسلوبية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، (د– ط)، 2005، ص: 40.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 97.

[3] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[4] ينظر، المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

اللقاء لذالك ورد التقديم وجعل الاسم الآخر عديلا للأول، فقدم "سيبويه" الاسم ههنا لأنه محط الاستفهام بالهمزة وهو يطوق السائل إلى معرفته[1] فتقديم الاسم هنا لأنه محط الاستفهام وهو الذي يسعى المتكلم إلى معرفته، أما إذا قلت: أضربت زيدا أم قتلته؟ فالبدء هنا بالفعل أحسن لأنك تسأل عن أحدهما كما كان البدء بالاسم فيما ذكرنا أحسن كأنك قلت: أي ذاك كان بزيد[2]، فموضع الاستفهام ههنا هو الفعل فهو مقدم لأنه المعني به لا الاسم، فبالنظر إلى معنى الاستفهام بوصفه غرضا إبلاغيا متعلقا بمصطلحات المعاصرين باعتباره «فعلا كلاميا استعلاميا يقوم بوظيفة تواصلية لغاية الأهمية» [3]

فيتضح لنا أن وظيفة الاستفهام هي الأغراض التي تنبع من مقاصد المتكلم ومجموع هذه المقاصد موجهة للمتلقي لتحقق الاستفهام، معنى هذا؛ أن الاستفهام يتناقص في أقل تقدير مع مجموع المعاني المستوحاة من التأكيد، التخصيص، الدعاء، وغيرها، أما بالنسبة للدراسات التداولية يندرج ذلك في إطار ما جعله "سيرل" مفوضا للقوة الانجازية للفعل الكلامي، لكونه مبدأ وقائيا وُضع ليكون الاستفهام محافظا على قوته الانجازية ومحققا لغايته التداولية، وكل ذلك يؤكد حضور المنحى التداولي عند علمائنا.[4]

د/ مقصدية التقديم والتأخير في النفي:

جاء في مقام النفي المطلق قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [5]، فالأمر هنا يتعلق بحالة الظرف، وهو ظرف اصطلاحي، فإنه قصد إلى أنه لا يلصق به الريب ولا يخالطه، لأن النفي إلتصق بالريب نفسه فلا جرم كان منتقصا من أصله فتقديم الظرف في الآية تنبيه للمخاطب على انتفاء الريب حول الكتاب والريب قريب من الشك، وفيه زيادة ومعنى الزيادة ما يصاحب النفس من القلق والاضطراب.[6]

---

[1] سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، (ط1)، (د ت)، ص: 61.

[2] المصدر نفسه، ص: 171.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 196-197.

[4] المرجع نفسه، ص: 198.

[5] سورة البقرة، الآية: 2.

[6] فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1، 1981، ص: 21.

هـ/ مقصدية التقديم و التأخير في الإثبات:

أوضح "الجرجاني" في تحليله للقول الذي يحتوي على الخبر المثبت من قوله تعالى:﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ (61) ﴾ [1]، حلل "الجرجاني" الآية بالاستناد إلى الغرض الذي تتضمنه طريقة النظم، فرأى أن التقديم الوارد في الآية يكون بحال تأكيد الخبر بتقديم المحدث عنه.[2] ونجد في الآية تقديم الضمير(هم) عن الفعل، ويرى أن ذلك يكون بحال السياق والمقام الذي تستدعيه الآية ليكون منطلق تأكيد الفعل الكلامي المتضمن في القول مبينا على جهة الحجاج الوارد في القول وهو حجاج متعلق بالبنية اللسانية ما دام الخطاب يُعرف على أنه «كل منطوق به موجه إلى الغير بغرض إفهامه مقصودا مخصوصا»[3]

والملحوظ أن "التقديم والتأخير" في مكونات الجملة العربية مرتبط بأهداف تواصلية مقامية، وقد تمسّ أيا من مكوناتها لأغراض معينة يتوخاها المتكلم، وغايته إيصالها إلى متلقي، فيقدم عنصر الذي يحبذ التركيز عليه، فالألفاظ تقتضي في نظمها أثار المعاني، لذا فالترتيب عنصر تحويلي يرتبط بالبنية المتعلقة بالمعنى لدى المتكلم، فتختلف المقاصد والأغراض التي يرجوها المتكلم باختلاف الفائدة المرجوة.

3/مراعاة المخاطب في أحكام الفصل والوصل:

تُعد قضية "الفصل والوصل" من المباحث المهمة التي شغلت انتباه النحاة والبلاغيين على حد سواء فقد عالج النحاة قضية الوصل تحت مسمى "عطف النسق" ولم يتعمقوا كثيرا في الفصل،[4] فهي من المباحث البلاغية الراقية التي اهتم بها السواء الأعظم من البلاغيين البلاغيين العرب، ويرجع ذلك إلى أهميتها كون أنها تمثل انعكاسا للمظاهر الخطابية التي

---

[1] سورة المائدة الآية: 61.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص: 109.

[3] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 215.

[4] ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص:159.

يظهر من خلالها تماسك الخطاب[1]؛ بمعنى أنها بمثابة مقياس حقيقي يعوّل عليه في عملية التميز بين الخطاب التواصلي الناجح والفعال وبين الخطاب الرديء غير الفعال في مستواه الاستعمالي.

من هذا المنطلق، جاز القول على أن الكلام البليغ الذي يشتمل على الحسن ويحض بالقبول عند متلقيه متوقف على استثمار عدة آليات وميكانزمات ذات طابع تنظيمي لأسوار الخطابات بكل أشكالها وصورها، ومن بين الأولويات القصوى والفعاليات الكبرى التي يتأسس عليها هذا الاستثمار: هو التوظيف الأمثل لآليتي (الفصل والوصل) في ثنايا النصوص والخطابات. وبذا فإن البليغ من استطاع أن يوصل ويفصل في مواضع وصوله؛ «فإن البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كآلائي بلا نظام»[2]

ولهذا السبب تقترن أو تقرن ماهية البلاغة برمتها عند البعض بالتوظيف الأمثل لهاتين الآليتين. وكان "الجاحظ "سبّاقا إلى أهمية الفصل والوصل فجعله هو البلاغة حيث جاء في تعريف واصل بن عطاء للبلاغة « معرفة الفصل من الوصل» [3] وقد أوضح "الجرجاني" المسألة فقال «والفصل في اصطلاح أهل المعاني ترك عطف بعض الجمل على بعض بحروفه، والفصل قطعة من الباب مستقلة بنفسها منفصلة عمّا سواها وأما الوصل فعطف بعض الجمل على بعض.»[4] وحقيقة الوقوف على مواضع الفصل والوصل لا يستطيعها إلا العرب الأقحاح الذين طبعوا على اللغة أو الذين تمرسوا على البلاغة وكان لهم نصيب وافر من الذوق.[5] ومن دون مراعاة قواعد الفصل والوصل لا يتأتى ضمان استقامة

---

[1] ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، ص:97.

[2] أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص: 406.

[3] الجاحظ، البيان والتبيين، ص:88.

[4] الجرجاني الشريف، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة القاهرة، مصر، (د ط)، (د ت) ص: 140.

[5] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار الأفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2006، ص:124.

التراكيب النحوية وبعدم مراعاتها يضطرب المعنى ويفسد[1]، لذا يختص أسلوب الوصل بقدرات تعبيرية لارتكازه على أدوات العطف التي تدخل تحت مسمى " حروف المعاني"، وقد جعل لها البلاغيون وظائف أكثر فاعلية من النحاة في اختصاصها بالربط بين المفردات والجمل وإن هذه المعاني لا تكتسب وجودها من الدلالة المعجمية وإنّما من السياق الوظيفي، فمعنى هذه الحروف هو وظيفتها في آن واحد ومن هذا كانت عملية العدول في دلالة الأحرف ذات تأثير بالغ في الدلالة والمقصود بالعدول هو أن هذه الأحرف تدل على معنى معين، وقد تخرج عن ذلك المعنى الأساسي بحسب سياقها فتتغير دلالتها كليّا.[2] فوجب تبعا لذلك مراعاة السياقات التي ترد فيها حتى يفهم المعنى الحقيقي والمستلزم فلا تضيع الإفادة.

أ/ أضرب الفصل والوصل عند البلاغين:

تحدث "الجرجاني" عن الفصل وقصد به فصل الكلام عن كلام آخر ليلجأ إليها المتكلم في كلامه للتلميح بقوله: «لها كان في العادة إذا قيل للرجل (كيف أنت؟) فقال (عليل)»[3] ويوضح ذلك المثال الشعري قائلاً:

قال: كَيفَ أَنتَ قُلتَ عَليلٌ سَهرُهُ إثمٌ وحزنٌ طويلٌ.

وقصد أن يسأل ثانيا فيقال: ما بك؟ وما علتك؟ قدَّ كأنه قد قيل له ذلك، وقصد بقوله: (سهر دائم) جوابا عن هذا السؤال المفهوم من فحوى الحال فاعرفه.([4]) فقد عمد "الجرجاني" هنا إلى دور السياق في إنجاز القول وهو متعلق بقصد المتكلم من حيث كيفية إقامة التواصل الحكم، استنادا إلى كفاءاتنا اللسانية والتداولية، بأن هذا الملفوظ أو ذاك يحتاج إلى تأويل مع

---

[1] الطاهر محمد المدني على، الفصل والوصل بين علم القراءات وعلم النحو، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2004، ص: 25 .

[2] محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص: 284-285.

[3] المرجع نفسه، ص: 188.

[4] المرجع نفسه، ص:171.

المتلقي واستنباط الأحكام في القول و«لا تقف عند حدود بل إنما يحتاج فوق ذلك إلى إتمام التأويل وتأويل ما حكمنا بأنه يحتاج إلى تأويل»[1]

ويدعم "الجرجاني" بأمثلة ما يقع فيها الفصل فهي تحليلات كانت من الذكر الحكيم ومثال ما هو في الجمل كقوله تعالى:﴿ الم (1) ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ(2) ﴾ [2] قول "الجرجاني"، (لا ريب فيه) بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة أن تقول: «هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب » فتعيد مرة ثانية لتثبته، وليس ليثبت الخبر غير الخبر، والمقصود ليس هناك شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضام يضمُّه إليه وعاطف تعطفه عليه.[3]

ونسوق أمثلة كثيرة تم فيها الاستغناء عن "حروف العطف" الموجب للوصل لاعتبارات تتطلبها عوارض معينة، لأن إثبات العطف فيها قد يخلّ بالبينية التركيبية للجملة، ومن أمثلة التي نؤكد بها مقولتنا قوله تعالى:﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّيناً وَقَالَتْ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَراً إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ (31)﴾ [4]، مع قوله: «إن هذا إلا ملك كريم لأن الجملة الثانية واردة مورد التأكيد، فإن كونه ملكًا ينفي كونه من البشر»[5]، فوظيفة الوصل هي تحقيق الربط بين الجمل، وتقوية الجملة التركيب، وهذا لا محالة يعد عنصرا من عناصر التماسك النصي واتساقه.

وفي هذا الضرب يقول "الرازي": فقوله "إن هذا إلاّ ملك يحتمل أن يكون توكيدا لقوله" ما هذا بشرًا" من وجهين، وأن يكون صفة له من وجه واحد[6]، فأمّا وجها التوكيد

---

[1] حافظ إسماعيل علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، (د ط)، 2011، ص: 219.

[2] سورة البقرة: الآية 1-2.

[3] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الأعجاز في علم المعاني، ص:174.

[4] سورة يوسف، الآية، 31.

[5] العلوي، الطراز، ص: 46.

[6] فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص: 326 -327.

المقصودان، فأحدها أن يُرفع عن البشرية في مقام التعظيم، وجب أن يكون ملاكا وإثبات الملكية وجه من وجوه تأكيد الرفع عن البشرية وأن الناس في عرف التواصل الاجتماعي وما تواضعوا عليه شاهدوا في الإنسان الخُلق الحسن، والخلق الجميل ما تعجبوا وانبهروا به، قالوا "ما هذا بشر "والقصد الابلاغي" هذا ملاك " وإذا كان هذا المراد مفهوما قبل التصريح، فإن التصريح به –كما يرى الرازي– يُعد توكيدا له.[1]

وبعبارة تداولية يمثل التركيب نظما مزيدًا في قوة فعله الكلامي من خلال العبارة الثانية التي أتمت المعنى الأول وزادته تأكيدا. وفي نفس السياق يورد "الجرجاني" قوله:"إن هذا إلا ملك كريم" مشابه لقوله (ما هذا بشرا) ومداخل في صفته ثلاثة أوجه، ففي الآية وجهان فيهما شبيه بالتأكيد، ووجه هو فيه شبيه بالصفة، ويفصل" الجرجاني" قوله: هو شبيه التوكيد وذلك لاختلاف تكوين البشر عن تكوين الملاك، ولا يجتمع هذا التوكيد أن في خلق واحد فأما يثبت بأنه يحمل الصفات التكوينية الملائكية، ويقصد أنه ملاك أو يثبت الصفات التكوينية البشرية فيثبت أنه بشر، فيقول: «كونه شبيه بالتأكيد هو أنه إذا كان ملكا لم يكن بشرا، وإذا كان كذلك كان إثبات كونه ملكا تحقيقا لا محالة وتأكيد لنفي أن يكون بشرا.»[2] وأن الجاري في العرف والعادة أنه إذا قيل: ما هذا بشرًا وما هذا بآدمي، والحال حال تعظيم وتعجب مما شهد في الإنسان من حسن خَلق أو خُلق، أن يكون الغرض والمراد من الكلام أن يقال إنه ملك، وأنه يُكفى به عن ذلك، حتى أنه يكون مفهوم اللفظ وإذا كان ذكره إذا ذُكر تأكيدًا لا محالة، لأن حد التأكيد أن يحقق اللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك.[3]

لذا فالفصل والوصل آلية بلاغية وتداولية مهمة تسهم في اتساق القول وانسجامه بنظم الكلام نظما مخصوصا، يُراعي معاني النحو بحسب مقتضى الحال وقصدا الاستعمال ويسهم بقوة في إتمام المعنى وقد تجاوز به"الرازي" –على غرار ما فعل الجرجاني– ما يؤديه من وظيفة نحوية إلى اعتبارات أخرى ترتبط بالسياق والمقام، إذ به يتم الربط بين المفردات

---

[1] المصدر السابق، ص: 327.

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 175–176.

[3] المصدر نفسه، ص 176.

والجمل وصولا إلى النص المعبر عن مقاصد المتكلم، ولا يمكن إدراك الفصل والوصل مظهرا خطابيا يُعنى بإتمام المعنى وتأكيده وتوضيحه إلاّ إذا «أتقن المستعمل أصولا ثلاثة يعتمدها العطف في باب البلاغة، وهي: الموضع الصالح للعطف، وفائدة العطف، ومقبولية العطف أولا مقبوليته» [1]

لقد توصل البلاغيون من خلال هذه الظاهرة (الفصل والوصل) التي سر جمالها بالتحليلات والشروحات التي قدمت، ومن خلالها استطعنا معرفة مقاصد المتكلم ومعانيه التي أراد البلاغيون تبليغها بأسلوب جميل وشافي للمتلقي، ولعل أهمية الفصل والوصل تكمن في كونها وجها من أوجه النّظم وآليّة بلاغية إجرائية لتحقيق النظم في أرقى صوره، بما يحمله من غرض متضمن في القول؛ والبليغ من يستطيع استثمار هذه الظاهرة فيصل ويفصل حسب موضعه ومقامه وقصده التواصلي لينجز خطابه ويضمن وصوله للسامع في معرض حسن ووجه بليغ.

4/ مراعاة المخاطِب في أحكام الحقيقة والمجاز:

من المعلوم أن علم البيان هو العلم الذي يتأتى فيه اختلاف الطرق في وضوح الدلالة على المعنى المراد، وأكثر ما يظهر فيه هذا الاختلاف في الدلالة على المعنى المراد هو المجاز «فالمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة دالة على عدم إرادة المعنى الأصلي»[2]، فالمقصود بالوضع وهو أن توضع الكلمة في المعنى الذي تدل عليه، وهذا الوضع يطلق عليه الحقيقة ومثال ذلك كلمة الأسد فهي تطلق على الحيوان المفترس والقمر على الكوكب المنير، فهذه كلها حقائق. أمّا في غير ما وضع له؛ أي تستعمل الكلمة في غير المعاني التي وضعت لها، مثل كلمة أسد تطلق عل الرجل الشجاع وكلمة القمر لذي الطلعة البهية.[3]

---

[1] محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص: 111.

[2] أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، المكتبة العصرية صيدا، بيروت (د ط)، (د ت) ص: 251.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص: 251.

إذن نجد هنا أن للكلمة معنيين، معنى أول وهو الذي وضعت له الكلمة الأصل ومعنى ثانيا وهو المعنى الذي استعملت فيه، وهذا ما عرفه البلاغين وغيرهم وأطلقوا عليه مقولة الأصل والفرع، المعنى الأول هو الأصل وهو الألفاظ على حقيقتها، أما الثاني فهو الفرع وهو الاستعمال المجازي، وللانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثاني لابد من وجود صلة وقرب بين المعنى الأول والثاني «فغاية المتكلم من استعمال هذا المكون في أبعاده المجازية هو تصوير المضمر من المعاني أو اشتقاقها أو اقتضاؤها أو استلزامها، وهي وسيلة يتيحها استعمال اللغة وتتفنن في عرضها الذات المتكلمة»[1]

يرى "ابن الأثير"(ت 637 هـ) أن الأصل في المعنى أن يحمل على ظاهر لفظه ولمن أراد أن يتأول كان لابد له من دليل: «واعلم أن الأصل في المعنى أن يحمل على ظاهر لفظه، ومن يذهب إلى التأويل يفتقر إلى دليل كقوله تعالى: ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ (4) ﴾ [2]، فالظاهر من لفظ الثياب هو ما يلبس، ومن تأول ذهب إلى أن المراد هو القلب لا الملبوس، وهذا لابد له من دليل لأنه عدول عن ظاهر اللفظ»[3]

فقد عرفه " الجرجاني" بقوله: «وأما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول، فهي مجاز وإن شئت قلت: كل كلمة جرت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعًا لملاحظة بين ما تجوزه بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز»[4] ومن خلال هذا يتبين ربط المجاز بالأبعاد النفسية لدى المخاطب فإبداع المتّكلم في أساليب التعبير حين يلبسها حلة من الغموض، فلا يكشف عن مراده وفق تراكيب مألوفة، ما من شكّ في أنه يبعث التشوق في نفس المخاطب ويستثير ذهنه في إدراك الدلالة

---

[1] ينظر: بنعيسى أزابيط: المعنى المضمر في الخطاب اللغوي العربي"البنية والقيمة التنجيزية" مقاربة تداولية لسانية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، (د–ط) 1996، ص: 264.

[2] سورة المدثر، الآية: 4.

[3] ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، علق عليه: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار النهضة، مصر، القاهرة، (د–ط)، (د–ت)، ص: 62.

[4] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، ص: 304.

والمعنى، ثم إن التعبير المجازي لا يلغي عنصر الفائدة لدى المخاطب، بل إن المتكلم يحرص على إيصال المعنى في استعماله اللغوي حقيقة أو مجازًا، فالكلام «إنما هو مبني على الفائدة في الحقيقة ومجازه»[1]

فالمجاز كونه عدولاً عن الأصل اللغوي إلى معنى ثان يكشف عن مرونة اللغة وقدرة المتكلم على تكييف الأسلوب وفق مقتضيات الخطاب فهو«إنّما يعدل إلى المجاز إذا كان فيه زيادة في الفائدة واستيعاب للمعنى الحقيقي بإضافة معنى جديد ينتقل إليه ذهن السامع، وهذا الانتقال بذهن السامع ذو قيمة فنية في شمولية اللفظ العربي ومرونة استعماله»[2]، وهكذا يكون استعمال المجاز من لدن المتكلم قد ربط بين اللفظ في دلالته الحقيقة ومعناه الجديد المستحدث المنقول إليه فنحن إزاء دلالة مبتكرة، وهذه الدلالة الثانية وسعت من أفق الإرادة الاستعمالية المتجدّدة للمتكلم كل ذلك بمعية القرائن إذ تحافظ الكلمة على دلالتها الوضعية، وكذلك ما أُريد بها في الاستعمال المجازي.[3] إنّ مقاصد المتخاطبين لا يجسدها الوضع الحقيقي للغة، أو دلالة الكلمة المجردة، بل لابد من مراعاة سياقات التعبير، ومقاصد المتكلّمين، فهم يتجاوزون الدلالة الوضعية المحضة لدلالات أخرى تعبر عن أغراضهم، وتفي بمقاصدهم ولا يمكن التحقق من قصد المتكلمين في النظم والتركيب من خلال الدلالة الوضعية فحسب، لأن مبنى الكلام يتجاوز الإخبار المحض إلى تركيب خاص لا يفهم إلاّ عن طريق التأويل وإعمال الفكر والعقل، وهذا هو المستفاد من المجاز لأنه لا يفهم إلاّ بواسطة[4]، وهي قرائن الأحوال والمقال وهكذا يكون «كل تركيب يصدر من متكلم لابد من أن يكون مقصودا، فالمتلقي لابد من أن يتوقف على قصد المتكلم لا أن يكتفي بالمعاني

---

[1] الآمدي، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تح: أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 1، (د–ت)، ص: 201.

[2] محمد حسين علي الصغير، أصول البيان في ضوء القرآن الكريم، دار المِؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ص: 48.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص: 42.

[4] شكري الطوانيسي، المقام في البلاغة العربية دراسة تداولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب الكويت، عالم الفكر، العدد 1، مجلد 42، 2015، ص: 87.

الحرفية والوضعية للمفردات إذ إنها قد لا تكون مقصودة، وإنّما يقصد من وراءها معنى آخر يحكمه السياق»[1]، فالمجاز آلية لغوية تحرر المعنى من قيد الدلالات الوضعية وتطلق سراح المعاني مما يسمح للمتكلم "المبدع" بالارتقاء بها من أبعادها المادية المحدودة إلى عالم الحسّ والخيال والجمال من خلال الاتساع والمجاوزة، وهذا ما لا يمكن حصوله إلا بتجاوز الأحكام الوضعية لدلالات الألفاظ والخروج بها والعدول فيها بقوانين الاستعمال، وهذا هو ما تقوم عليه التداولية في دراستها اللغة أثناء الاستعمال والتواصل[2]، فالمجاز هو استعمال الألفاظ في غير ما وضعت لأجله مع ضرورة توفر المناسبة بين المعنيين أو قرينة دالة على المعنى المجازي وتضمن سلامة ونجاعة التواصل مع المتلقي وكذا استعمال الجملة في غير الأحكام العقلية التي تنظمها فيحدث أن يعدل المتكلم عن حكم ثابت في نظام الجملة ليثبته لمن لا يستحقه شرط أن يكون بين من يستحقه ومن لا يستحقه مناسبة فيتحقق المجاز.

إن المجاز تركيب مخصوص، لأنه يصاغ وفق ما يقتضيه المقام، وتستوجبه الدلالة لتحقيق غرض لا يستوعبه التعبير الحقيقي، فهو ليس «إلاّ انحرافا عن ذلك المألوف الشائع» وشرطه –أي المجاز– أن يثير في ذهن السامع والقارئ دهشة أو غرابة أو طرافة»[3]

أما" السكاكي" فيحد المجاز بقوله: «هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع»[4] تبعا لهذا فهو يأتي نتيجةً للانحراف عن المعنى الأصلي، وهو ما حدا ببعض الدارسين أن يسميه "بالتغيير أو النقل"، الذي يؤتى به في اللغة لتقوية القدرات التعبيرية، فلا تكاد تخلو منه لغة من اللغات البشرية[5] ويشترط في اللفظ ليكون مجازًا شرطان هما:

---

[1] ينظر، حسين عودة هشام، المجاز والتداولية، مجلة آداب ذي قار، البصرة، العراق، العدد 5، المجلد 2، فبراير، 2012، ص: 265.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص: 264.

[3] إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط5، 1984، ص: 192.

[4] السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 198.

[5] ليلى كادة، المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، ص: 356.

1/ النقل عن المعنى اللغوي الأصلي: فلا يتحقق المجاز إلا بالنقل والخروج من المعنى الأول للألفاظ إلى معنى ثان جديد يُعدل به عن المعنى الأول. وهذا تمييز للمجاز عن المشترك المتضمن المعنيين معا.

2/ المناسبة أو العلاقة فشرط سلامة المجاز في النقل من معنى لمعنى هو وجود علاقة ما ومناسبة بين المعنيين تسمح بتفّهم المعنى الثاني والاستدلال بالمناسبة أو الملاحظة للوصول إليه، فالمناسبة هنا سمة تداولية وقرينة مهمة دّالة على المقصود وتحتاج فقط إلى فكر ورؤية، وعلى أساس توفر المناسبة من عدمها أو القرينة وهذا وعي تداولي مهم.[1]

ومن الأمثلة التي يسوقها صاحب" نظرية النظم" في معرض حديثه عن حمل العبارة اللغوية على ظاهرها وحملها على المجاز، إذ يمكن أن تدل على غير معناها اللفظي، فيتحدد معناها اللفظي، فيتحدد معناها حينئذ من طريق التأويل، ما نقف عليه في فصل عنوانه: "في اللفظ يطلق والمراد به غير ظاهره":

- هو طويل النجاد: يريدون طويل القامة
- كثير الرماد: يريدون رجلا كريما
- نؤوم الضحى: يريدون امرأة مترفة

وقد أردف "الجرجاني" هذه الأمثلة بقوله: «...فقد أرادوا في هذا كله كما ترى معنى ثم لم يذكروه بلفظة الخاص به ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود وأن يكون إذا كان، أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد، وإذا كثر القرى كثر رماد القدر، وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها ردف ذلك أن تنام إلى الضحى»[2]

1-أقسام المجاز عند البلاغين:

من المعلوم أن المجاز ينقسم إلى قسمين: مجاز عن طريق اللغة ومجاز عن طريق المعنى (مجاز لغوي ومجاز عقلي) والمجاز اللغوي ضربان مفرد ومركب، وفي كتاب "مدخل إلى البلاغة العربية" فنجد صاحب الكتاب يعرفه بأنه «استعمال الكلمة في غير معناها

---

[1] فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص: 168.

[2] المصدر نفسه، ص: 60.

الحقيقي لعلاقة مع قرينة ملفوظة أو ملحوظة، وينقسم إلى قسمين فإن العلاقة فيه بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي إذا كانت قائمة على غير المشابهة فهو مجاز مرسل، وإذا كانت قائمة على المشابهة فهو استعارة »[1]

أ/ المجاز المفرد: يعرف "عبد القاهر" هذا النوع بقوله: «كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهي مجاز، وإن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعا لملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز»[2] وغير بعيد عما ورد في نص "الجرجاني"، نجده عند "الخطيب القزويني" بقوله: «أما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته »[3] ومجموع الأمثلة التي تساق لمثل هذا النوع من المجاز كلمتا شمس وأسد، اللتان تدلان على سبيل الحقيقة في الأصل على الكوكب العظيم المضيء، والثانية على الحيوان الذي يوصف لشجاعته بأنه ملك الحيوانات، فقد يتجوز في هذين اللفظين من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، وهذا الانتقال تدل عليه قرينة، فالقول عن الوجه الجميل شمس، وعن الشجاع أسد، فقد استعملت الكلمتان في غير ما وضعتا له [4] ويقول "الجرجاني" «فإذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة كقولنا "اليد" مجاز في النعمة "الأسد" مجاز في الإنسان»[5] ، ويعتمد الأثر البلاغي للمجاز لجعل المتكلم أو الأمر على أن الكلام على ظاهره، ومستعمل في معناه الحقيقي، ثم يتبين بالتأمل والتدقيق أنه له معان خفية، فيؤدي ذلك التأمل إلى معرفة هذه المعاني، والوصل إليها وثبوتها وتقريرها إلى المتلقي، فالمجاز دليل على سخاء دلالة اللغة واتساعها لدى المتكلم.

---

[1] يوسف أبو العدوس، مدخل إلى البلاغة العربية، ص: 170.

[2] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، ص: 304.

[3] القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 252.

[4] ليلى كادة، المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، ص: 338.

[5] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 260.

ب/ المجاز في الجملة "المركب":

إذا كان المجاز في المفرد قوامه الكلمة، فإن نوعا آخر من المجاز اختصت الفائدة منه بالجملة معنى ذلك: «أن الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بواسطة وضع وفي قوله لضرب من التأويل ليحترز به عن الكذب، فإنه لا يسمى مجازا كونه كلاما مفيدا خلاف ما عند المتكلم، وفي قوله إفادة للخلاف لا بواسطة وضع، ليحترز به عن المجاز اللغوي»[1] أي أنه يكون باستخدام صورتين منتزعتين من أمرين أو عدة أمور على سبيل التمثيل للمبالغة فيدخل الصورة المشبهة في جنس المشبه بها مع بقاء اللفظ الأصلي[2]، فمثلا نقول: "سال الوادي" وفاض الكأس "يكون هناك إسناد الفعل إلى غير ما هو له، فالسيلان لا يكون للواد والكأس بل للماء الذي فيهما، وبهذه الصياغة أصبحت العبارة مجازًا والعلاقة التي جعلتنا على مثل هذا هو ما بين الماء وكل من الوادي والكأس من صلة وقرب، أما في أسرار البلاغة فصاحبه يصفه في قوله: «متى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام كان مجازًا من طريق المعقول دون اللغة»[3]

وحاصل النظر: أن المجاز في اللفظة المفردة يسميه "الجرجاني" {المجاز اللغوي} بمعنى أنه يقع على مستوى المفردات في حين أنّ المجاز الذي يقع على مستوى الجملة فهو{المجاز العقلي}؛ ولأنّ المجاز مرتبط بالتأويل فإنه يقوم على: «قصدية المتكلم وحدس المخاطَب الذي يلجأ إلى الحسابات التأويلية»[4]، فالتعاون بين المتكلم والمخاطب قائم على أساس معطيات المقام الذي يلتزم به المتكلم ويستند إليه المخاطب بغية الوصول إلى الغرض المطلوب.

---

[1] السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 399.

[2] القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 231.

[3] ينظر: عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، ص: 355.

[4] ذهبية الحاج حمو، تحليل الخطاب وتداولية الخطاب، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، (د ط)،2005، ص: 178.

خاتمة :

نصل في ختام هذا الفصل إلى جملة من الملاحظات نوجزها في النقاط الآتية:

- تدرس التداولية اللغة حال الاستعمال وتعنى بالأبعاد الخطابية الاستعمالية وتهتم بأقطاب العملية التواصلية فتهتم بالمتكلم ومقاصده، وتراعي حال السامع أثناء الخطاب كما تهتم بالظروف والأحوال الخارجية المحيطة بالعملية التواصلية.
- يتمثل دور البلاغة العربية في كونها أداة للإفهام والتأثير في المتلقي وفق مقاصد المتكلم والسياق الذي يرد فيه الخطاب وهو ما يجعلها تتقاطع مع التداولية في كثير من المجالات.
- إن البلاغة العربية بمختلف علومها "البيان، المعاني، البديع" تتجه بآلياتها وقضاياها نحو أفق تداولي صريح لا غبار فيه على أساس أن علم المعاني يسلط عنايته حول دراسة طرائق الكلام، أما البيان والبديع فهما قسمان مرتبطان بجوهر التواصل وذلك بفضل عنايتهما بالجانب الجمالي للألفاظ لغرض التأثير في نفوس السامعين.
- يبقى علم المعاني من الأقسام البلاغية التي تحوي في ثناياها زخما تداوليّا مهما وقد يظهر ذلك جليا عند مقاربة بعض مباحثه {كالفصل والوصل، الحذف، الخبر والإنشاء...} وغيرها من المباحث.
- قدم البلاغيون مسائل مرتبطة بالمتكلم مما يظهر أثره في بناء الأحكام البلاغية من تقديم وتأخير، وحذف، وفصل ووصل.
- عدّى البلاغيون المخاطِب هو العلة المسوغة للحذف، فالمتكلم يلجأ إلى أيسر السبل في النطق لمبدأ الخفة في الكلام.
- ظاهرة الحذف باب واسع يعتمد جله على معرفة ودراية المخاطِب وما يدور حوله من كلام.
- يلجأ المتكلم إلى التقديم والتأخير في كلامه من أجل تحقيق غرضه ومقصده من الكلام.

- الفصل والوصل عناصر أسلوبية تحقق انسجام النص، فهي مرتكزة على حروف العطف وحروف المعاني.
- إنّ المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة دالة على عدم إرادة المعنى الأصلي.
- اعتمد البلاغيون على التأويل حيث ينطلق فيها المتكلم من المعنى الظاهر لينتقل إلى المعنى المضمر لمعرفة كفاءة المتكلّم.
- إن الأصل في الكلام أن يحمل على الحقيقة ولا يتم العدول إلى المجاز إلا بوجود قرينة.

الفصل الثاني:

مراعاة المخاطَب في البلاغة العربية

معلوم أنّ التخاطب فعل تواصلي مهم يبنى على مجموعة عناصر أساسية: المتلفظ بالخطاب (المتكلم) ومتلقي الخطاب (السامع) والنّص أو الخطاب، الذي يمثل رسالة اتصالية تعبيرية وجمالية، تحمل الغرض (القصد) وتحاول الإفادة والتأثير في السامع أو المتلقي، الذي يعدّ ركيزة مهمة جدًا في إنتاج النّص أو الخطاب في البلاغة العربية ومنطق استعمالها للغة العربية، بحضوره القوي في ذهن منتج الخطاب، فموقف المتلقي مهم جدًا في ذهن المتكلّم حال إنتاجه اللغة كونه يمثل «الحالة الذهنية التصورية التي تتوقع النص من حيث هو رسالة اتصالية وموضوع جمالي وفق وعي محدّد بوظيفته وشكله ومحتواه، ومن ثم تجسد بكيفية قراءتها له واستهلاكها إياه عددا من الخصائص التي لا يتحدد بها فقط، دور المتلقي وأوضاعه ونواياه، بل دور المرسل أو المؤلف لذلك النص وأوضاعه ونواياه، مثلما لا يتحدد بها، فقط وظيفة النّص وطريقة تشكيله، وتعيين محتواه، بل الرؤية للغة والمعنى والوجود الإنساني والاجتماعي»[1]، أما إذا انتقلنا إلى "السامع"؛ فتظهر أهميته مما سبق؛ فهو الشريك في العملية التواصلية، وهو لا يقل أهمية عن الطرف الأول {المتكلم}.

يتجلى اهتمام البلاغيين بهذا –السامع أو المخاطَب– من خلال بحوثهم حول "المقام" و"مقتضى الحال" وعلى اعتبار أن "البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال"، والحال عندهم هي حال المخاطَب وبذلك ربطوا بين الصياغة اللغوية {المقال/ الرسالة} أو تشكيلات الكلامية وبين المخاطَب، وظروفه الاجتماعية والثقافية، ويعتبر المخاطَب الشريك في التصور العام من الناحية الإبداعية للرسالة؛ فالمخاطَب يحتل مركز الصدارة حينما يفكر المنتج (المنشئ أو المتكلّم) بصياغة كلامه لذا فلا يكون المخاطِبُ مخاطِبًا إلاّ بوجود المخاطَب فهو يعتبر الركن الثاني من المقومات التي

[1] صالح بن غرم الله بن زياد، البلاغة العربية من حيث هي موقف تلق إستراتيجية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، العدد 91، 2005، ص: 60.

يبنى عليها الفعل التواصلي «فقد عني دارسو اللغة على اختلاف تخصصاتهم بالمخاطَب، وأولوه العناية الفائقة لكونه واحدا من أطراف العملية اللغوية، ووصول الأفكار الملقاة إليه بوضوح هي الغاية التي يسعى الناطقون إلى تحقيقها بمفردات اللغة؛ لأن اللغة عبارة عن إشارات يحاول المتكلم إيصالها إلى السامع»[1] وهو ما يسعى هذا البحث لبيانه.

Π/ مراعاة السامع:

ذكرنا آنفا أن العملية التخاطبية لا تتم إلا بحضور أقطابها ويشكل السامع ثاني أقطاب هاته العملية بعد المتكلّم، «والواقع أنّ ما يذكر بشأن المتكلم لا يستقيم إلا بدور السامع، حتى إن ما يرتبط بقصد المتكلّم، يفترض وجود سامع مقصود بالخطاب، ولذلك فالحديث عن المتكلم هو حديث ضمني عن السامع أيضا»[2]، فمن هو السامع أو ما علاقته بالبلاغة العربية؟

السامع: لغة:

ورد في لسان العرب السّامع من السمع و«السمع: حس الأذن وفي التنزيل﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ (37) ﴾ [3]، وقال معناه خلاله فلم يشتغل بغيره وقد سمعه سمعا وسماعًا.»[4]

إذن السامع هو المنصت والمصغي والمستمع للكلام بواسطة حاسة السمع.

اصطلاحا:

السامع هو المخاطب أو المتلقي أو المرسل إليه، ويعرفه بن ظافر الشهري على أنّه الطرف الآخر الذي يوجه إليه المرسل خطابه عمدًا وبين إشارة اللّغويين القدماء في

---

(1) بان الخفاجي، مراعاة المخاطَب في النحو العربي، ص: 15.

(2) خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص: 136.

(3) سورة ق، الآية: 37.

(4) ابن منظور، لسان العرب، مج8، ص: 162، مادة (س م ع).

التراث العربي إلى تأثير المرسل إليه على المرسل عند إنتاج خطابه كما يرى أنّ للسامع دور كبير عند البلاغين: فبناء الخطاب وتداوله حسبة مرهون إلى حدّ كبير بمعرفة حال السامع أو بافتراض ذلك الحال.[1]

إنّ المتكلم عندما يتكلّم فهو يسعى إلى ربط خط التواصل مع متلق ليؤثر فيه، بما يلقيه إليه من قدر تواصلي معين، أو بتعبير أدق إنّ المتكلّم يريد من البداية أن يظهر مّراده للسامع، وعلى إثره «يحظى السامع في العملية الإبلاغية في الدرس البلاغي العربي القديم بأهمية لا تقل عن أهمية المتكلم، ولئن كان المتكلم هو منشئ الخطاب ومنتجه، ويسمه بكثير مما يميزه متكلما عن الآخرين، فإنّ السامع هو من ينشأ له الخطاب ومن أجله، وهو مشارك في إنتاج الخطاب مشاركة فعالة، وإن لم يّكن مشاركة مباشرة»[2]، لذا فالسامع طرف هام دوما «وحاضر في ذهن المرسل عند إنتاج الخطاب سواءً كان حضورًا عينيا، أم استحضارًا ذهنيا وهذا الشخوص أو الاستحضار للمرسل إليه هو ما يسهم في حركية الخطاب، بل يسهم في قدرة المرسل التنويعية، ويمنحه أفقا لممارسة اختيار إستراتيجية خطابه»[3] وندلل على هذا الكلام، بما جاء في دلائل الإعجاز "لعبد القاهر الجرجاني" أنّه: «لابدّ لكل كلام تستحسنه ولفظا تستجيده، من أن يكون لاستحسانك ذلك جهة معلومة وعلة معقولة»[4]، وهذا ما يبرز استحضار السامع في ذهن المتكلّم أثناء خطابه لأنّه لولاه لما كان لخطابه معنى، فالسامع هو العنصر المساهم في تفعيل دورة التواصل بين هذين القطبين أي بينه وبين المتكلّم، وهذا ما أشار إليه أبو زيد في قوله: إننّا لا نبالغ إذا قلنا إنّ المتكلّم قد يرتهن عند حالة المخاطب، لأنّها هي التي تحدد الفعل المستقبلي للمتكلّم نفسه، بأن يكمل خطابه، أو

---

[1] ينظر: بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب، ص:47 -48.

[2] خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص: 142-143.

[3] بن ظافر الشهري، استراتجيات الخطاب، ص: 48.

[4] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 41.

أن يجعل له، حدّا في لحظة ما يقررها بناء على تلك الحالة، فهي تلعب دورا في قرار المتكلّم فيما يخص استمرارية الكلام، لأن انتباه السّامع دليل على قدر من الاحترام للمتكلّم، والتقدير لقيمة ما يلقيه إليه.[1]

إذن المتكلّم يكون دوما في مراعاة حال السامع وبه يحكم قراره في استكمال خطابه ومواصلته أو التوقف، فإذا أبدى السامع انتباها وحرصا على فهم كلام المتكلّم أدى هذا إلى تحفيز المتكلم في استكمال خطابه وجعله أكثر فاعلية، وإذا كان العكس فبدوره ينعكس هذا على المتكلّم ويجعله أقل حماسا أو يرمي به هذا إلى التوقف وعدم المواصلة.

كما نجد أنّ هناك من البلاغيين القدماء من وضع شروطا للسامع وجب توفيرها فيه ومن بينهم "عبد القاهر الجرجاني" الذي يرى أنه يلزم على السامع الإلمام بأمور مهمة تسهم في فهمه للخطاب الموجه له من طرف المتكلّم وهي كالآتي:

1/ أن يكون عالما باللغة وهذا الشرط يتجلى في قوله: «لا يخلوا السامع من أن يكون عالما باللغة وبمعاني الألفاظ التي يسمعها»[2]، فهو بهذا يطالب السامع بالإلمام باللغة وبجميع قضاياها النحوية والصرفية، وبمختلف أساليبها البلاغية لكي يبدى له فهم المعنى المقصود من غير لبس.

2/ أن يكون متهيأ ومستعدًا لتلقي الخطاب أو تلقي الكلام وهذا يبدو في قوله: «أنت لا تستطيع أن تنبه السامع بها وتحدث له علما بها حتى يكون مهيئا لإدراكها وتكون فيه طبيعة قابلة لها ويكون له ذوق وقريحة يجد لهما في نفسه إحساسًا»[3]، ومنه نرى أنّه اشترط الاستعداد وإضافة إلى ذلك اشتراط الذوق والمعرفة، ومنه فمعرفة السّامع

---

(1) ينظر: نواري سعودي أبو زيد، ممارسات في النقد واللسانيات، بيت الحكمة، سطيف، الجزائر، ط1، ص: 38.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:291.

(3) المصدر نفسه، ص: 265.

بعلوم اللّغة وتهيؤه لاستقبال وتلقي الكلام وما يحمله من شأنها أن تساعد السامع إلى معرفة ما يرمي إليه المتكلّم.

3/ أن يستعمل فكرة في تحليل الخطاب: وعبّر الجرجاني عن هذا بقوله «قد تعمل فيه المشقة الشديدة وقطع إليه الشقة البعيدة وأنّه لم يصل إلى درّة حتى غاصّ، وأنّه لم ينل المطلوب حتى كابد منه الامتناع والاعتياص»[1] فالسّامع يتحمل المشقة في الوصول إلى ما يصبو إليه المتكلّم وكأن المتكلّم في هذه الحال يريد من السّامع أنّ يعيش نفس تجربته معيدًا صياغة الخطاب بصورة أخرى، ومجمل ما ذكرناه سابقًا يتجسد في هذا المخطط:

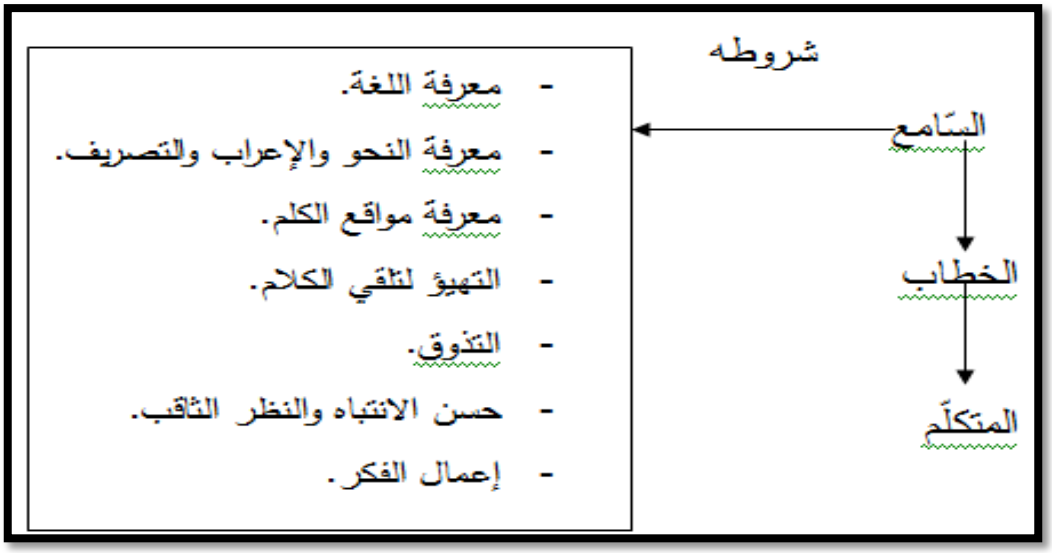

ويتبين لنا من منطلق هاته الشروط أن عبد القاهر الجرجاني استطاع تقديم تصور شامل متكامل للأسس التي كان لزاما على السامع التحلي بها ومن نصوصه هاته أنيرت الطرق للوصول إلى دور السامع في فهم الخطاب عند تلقيه له، ولن يتحقق له ذلك إلا بعدما يعمل بالشروط التي أوردها "عبد القاهر الجرجاني" ومن سبقه من العلماء، فالسامع هو المفسر والمؤول للخطاب وهو شريك المتكلّم في عملية

[1] المصدر السابق، الصفحة نفسها.

التخاطب[1]، لذا فهو طرف مهم في تحقيق العملية التواصلية فلا غنى عنه وهو المستقبل للرسالة التي تصدر عن المتكلّم ولقد أولى البلاغيون الاهتمام به لأنه الطرف الذي تكتمل به «كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن»[2].

السامع هو الطرف الثاني في العملية التخاطبية، وهو المعني بالكلام أو الرسالة؛ لذالك يعد أهم العناصر المكونة للحدث الكلامي، «الاهتمام بالمخاطب يشكل ظاهرة ذات أهمية بالغة في الدراسات اللغوية قديمها وحديثها، لأنه أحد أطراف العملية اللغوية فالاهتمام به بدأ منذ القدم لكن الدراسات اللسانية الحديثة عند الغربيين أولته عناية خاصة إذ أنه يمثل عنصرًا مهمًا في أغلب النظريات اللغوية لديهم»[3]، فهو على درجة من الأهمية في إحداث التفاعل إزاء المتكلم فلا بد من مراعاته لأنّه المقصود بالكلام أساسًا ولذالك نجد المتلقي في الدرس اللغوي العربي ذُكر تحت عناوين من مثل "السامع، المخاطَب، مراعاة حال المخاطَب" «لقد تناول النقّاد العرب القدامى "المتلقي" من خلال بحوثهم حول "مقتضى الحال" "المقام"، ولكنّ تناولهم كان من جانب إدراكي واحد هو جانب الإقناع»[4]، فالتركيز على مراعاة حال المخاطبين فكرة متأصّلة في أذهان اللغويين العرب، و«بالنسبة للفكرة الأولى، وهي التوجّه إلى مستمع يُؤثر في عملية إنتاج النص، إذ إنّ منتجه يراعي الطرف المستقبل في إطار هذا المفهوم، وإنّ ما ينبغي أن يُحتفظ به من البلاغة التقليدية إنّما هو فكرة المستمعين التي تنبثق مباشرة

---

(1) إبرير سمية، مفاهيم لسانيات النص وتحليل الخطاب في دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني دراسة في ضوء علم المصطلح ماجستر، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2011، ص: 130.

(2) أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص: 15.

(3) أسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه، ص: 70.

(4) محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية ، ص : 238.

عن فهم طبيعة الخطاب»[1]، فالنص هو الرابط بين طرفي الحدث الكلامي، ولذلك كان لزامًا على كل واحد منهما مراعاة الآخر حتى يتم إبلاغ الرسالة وحصول الفائدة.

فلا يمكن –إذا– تصور عمليّة تواصلية من دون السامع أو في غياب توافق بينه وبين المتكلم في مستوى الخطاب، إذ الهدف الذي يصبو إليه كل منهما هو التفاهم.

وقد كان" المعنى "جزءا من دراسة النحاة اللغوية، وتجسّد ذلك في عنايتهم بتحديد العلاقة بين المخاطِب والمخاطَب، وما يترتب على ذلك من تحقيق فائدة الخبر، وتحقيق التفاهم، واستجابة المتلقي، ومراعاة أحوال الحديث الكلامي، وما يصاحبه من الملابسات وأحوال ومقامات.[2]

إنّ الحرص على إفهام المخاطَب هو حرص على تحصيل المعرفة، وهي أهّم ما تسعى إليه الدراسات التداولية، ولا يُمكن ذلك إلا من خلال قوانين يستطيع من ورائها المتكلم والمخاطَب تحقيق التواصل المرغوب، فهناك المنطوق الظاهر، وهناك المعنى الخفي، وهناك الصريح وهناك المضمر، وهناك الظاهر، وهناك المستتر، وهذه كلها ظواهر لغوية في حاجة إلى توافق تام بين طرفي العملية التخاطبية.[3]

وقد أدرك اللغويون أنّ الكلام إنّما يكون لإيصال رسالة ذات مقاصد، من المتكلّم إلى المتلقي«إنّ المخاطَب والمخاطِب، والمخبر عن هو المخبر به، أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها، (...)، فالخبر –إذا– هو غير المخبر والمخبر عنه وهما داخلان تحت الاسم والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو ضمّن معناه، وهو الحديث الذي ذكرناه، ولابد من رباط بينهما»[4]، فالمتكلّم والسامع هما عُمدة العملية

---

(1) سعيد حسن بحيري، مدخل إلى علم لغة النص، ص: 8.

(2) ينظر: هناء محمود إسماعيل، النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص: 224.

(3) ينظر: إدريس مقبول، الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، (د ط)، 2011، ص: 25.

(4) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979، ص: 42.

التواصلية، فالمخاطب يراعي أحوال السامع ومعارفه، وهذه العلاقة المنتظمة بينهما هي التي تؤدّي إلى الكشف عن المعاني والمقاصد لدى المتكلم، وهنا نجد السهيلي (ت 581 هـ) يقول: «اعلم أنّ الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ أو بخط ولولا المخاطب ما أُحتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلّم»[1]، فالحرص على العلاقة الوثيقة بين المتكلم والسامع وحصول الإفهام والتواصل والإبلاغ يتقاطع مع ما يذهب إليه النظر اللساني الحديث في طبيعة فعل الفهم حيث تجعل المتلقي شريكًا في إنتاج الدلالة وأن يراعي المخاطب من حيث العلم والجهل بالخبر، ويكون أساسًا في ترتيب الكلام وبناء أجزائه.

إنّ وظيفة المخاطب هي الاجتهاد في فهم الخطاب وتتبع تلك العلائق التي ينتظم من خلالها الكلام حتى يستطيع الوقوف على المعنى «وعندما يوضع الخطاب بين يدي القارئ أو السامع فإنّه يتعامل معه بطريقته الخاصة في الفهم مستعينًا في ذلك بثقافته وتجاربه وأحواله الخاصة التي ينفرد بها عن غيره وإن كانت في معظمها مشتركة بين أفراد المجتمع الذي ينتمي إليه لغويًّا»[2]، فالاتكال في فهم الخطاب متروك إلى قدرة المخاطب الذي يجب أن يكون في مستوى المتكلم لغويًا؛ فالمخاطَب لابدّ أن يكون له خبرة في طرائق الشعراء والأدباء إلى جانب حسّه اللغوي المتميّز الذي يسمح له بإدراك المعاني وتذوُّق الأساليب.

لذا فالمخاطَب عند البلاغيين فهو صاحب الشأن الأكبر، إذ إنّ حضوره في حدودهم لمباحث علوم البلاغة ليس خافيًا فالكلام موجه إليه على الخصوص، ومرهون به لذلك فإنّ «دور المرسل إليه يتجاوز ذلك، فبناء الخطاب وتداوله مرهون إلى حدٍ

---

(1) السهيلي، نتائج الفكر، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص: 170.

(2) محمد محمد يونس على، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 2007، ص: 155.

كبير بمعرفة حاله أو بافتراض ذلك الحال والافتراض المسبق ركن ركين في النظام البلاغي العربي إذ العناية في المقام الأول موجهة إلى المرسل إليه»[1]، فاللفظ الذي يكشف عن أهمية المخاطَب هو "الحال" التي هي قطب رحى في البلاغة العربية، وهو لفظ يتسع لافتراضات كثيرة «فذكاء المخاطب أو غباؤه وتردده أو إنكاره، وطبقته الاجتماعية وطبيعة ثقافته وميوله وآراؤه المذهبية وعلاقته بالمتكلّم أو بموضوع الكلام وما إلى ذلك كلّها أحوال أو مقامات يتنوع الكلام بتنوعها، بل إنّ بلاغة الكلام لا تتمثل إلاّ في مطابقته لها ومشاكَلتِه إيّاها.»[2] فالحال –إذا– هي التي تجعل الكلام ذا خصوصية تعبيرية وفقًا للمواقف الكلامية المتعلقة بالمتكلم والمخاطب.

وقد أولى "الجاحظ" عناية فائقة للمتكلّم لا يخطئها من يطّلع على مؤلّفه، أما المخاطَب؛فهو طرف ثاني بمعنى أننا نجد دوره في إنجاح التواصل اللغوي في قول الجاحظ: «إذا لم يكن المستمع أحرص على الاستماع من القائل على القول لم يبلغ القائل في منطقه وكان النقصان الداخل في قوله بقدر الخُلّة في الاستماع منه»[3]، لذا فقد اهتم علماء العربية خاصةً منهم البلاغيين بالمخاطَب اهتمامًا كبيرًا، كما احتفوا بظروف القول وما ينبغي للمتكلّم أن يراعيه حين التلفّظ؛ فهو «الطرف الذي يستقبل المعلومات والمعاني من المرسل، وهو بذلك مكمل دائرة التواصل، حيث يعمل على تفكيك الرسائل التي يبعث بها المرسل، ومن ثمة فإن دوره لا يقل عن دور المرسل بل إنه عنصر أساسي في العملية التواصلية وذلك لأن الوضع التواصلي يستلزم "علاقة تسنين" و "فك التسنين" التي يقوم بها المتخاطبون كل بطريقته، ويقوم المتلقي فردا كان أو جماعة بتنفيذ ما ورد في الرسالة أو رفضه (...) ولكن السؤال الوارد طرحه هنا هو:

---

(1) ظافر بن محمد الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 47.

(2) حسن طبل، علم المعاني في موروثنا البلاغي تأصيل وتقييم، مكتبة الإيمان بالمنصورة، القاهرة، ط2، 2004، ص: 13.

(3) البيان والتبيين، الجاحظ، ج1، ص: 34.

هل تنحصر وظيفة المرسل في الإرسال وظيفة المتلقي في الاستقبال؟»[1]؛ نعم تنحصر وظيفته في حال الإرسال أي الإخبار، أما في حالة العلاقة التحاورية فإن المتكلم يصير متلقيا والمتلقي يصير متكلما، وبالتالي فالمتلقي قد يقوم بدور الموجه في العملية التواصلية بشكل لا يقل عن نظيره لدى المرسل، كما لا ينحصر دور المرسل في مجرد النقل بل إنّ النقل الذي يمارسه المرسل هو في الأقل نقلان اثنان: أحدهما صريح: يتعلق بالمعنى الظاهر، والثاني ضمني: يتعلق بالمعاني المضمرة والمجازية.[2]

والواقع أن لا فصل بين المتكلم والسامع؛ إذ المتكلم ذاته عدّ كذلك لأنه فاعل الكلام، ولأنه يتكلم إلى سامع أيضا، وبالتالي فإن حضوره يستدعي وجود السامع والعكس وارد.[3] لذا فالأمر لا يقتصر «على دور كل من طرفي الخطاب بمعزل عن الطرف الآخر أو بمعزل عن محيطهما، فهناك العلاقة بينهما والمعرفة المشتركة وغير ذلك من العناصر المؤثرة»[4]

فالمتلقي في البلاغة العربية عامة يبحث دوما عن قصد منتج الخطاب، وهو قصد يحمل تصوره للأشياء، بطرق استدلالية لغوية وعقلية تنطلق من وحدات اللغة وطريقة تركيبها في ظل الظروف والأحوال المحيطة بالخطاب، وتتمظهر في كثير من قضايا البلاغة وآلياتها نحو استعمالات أضرب الخبر، والخروج لا على مقتضى الظاهر، والتجاوز اللفظي والدلالي في المجاز والكناية وأحوال الإسناد، وغيرها من القضايا ويستند المتلقي إلى كفاءته اللغوية والبلاغية في تأويله وتفسيره، وكذا محيطه، كونه ومخاطبه يشتركان في المحيط الاجتماعي والثقافي؛ والبلاغة العربية حين رسمها

---

(1) بان لخفاجي، مراعاة المخاطَب في النحو العربي، ص: 32 –33.

(2) المرجع نفسه، ص: 33.

(3) خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص223.

(4) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 48.

لقوانين إنتاج الخطاب وقوانين تفسيره، تستند إلى جملة مفاهيم تركز أساسا على المتلقي ومراعاة مقامات الكلام وبيئة الاستعمال وهي: الفهم والإفهام، والمعنى والاستعمال (المجاز والاتساع)، والقصد والغرض، والقياس.[1]

فهذه العناصر مبادئ أساسية في البلاغة العربية تعتمد على مراعاة حال متلقي الخطاب {السّامع}، وهو ما يتّضح في الصياغات البلاغية المختلفة التي يقدّمها لنا البلاغيون العرب ويظهر دور المخاطَب في البلاغة العربية في جانبي الإنتاج والتفسير، والتي تظهر في كثير من قضايا البلاغة التي تقوم على مبدأ "المطابقة لمقتضى الحال"، ومن ضمنه مراعاة حال السّامع ومقام التواصل.

فالبلاغة وإن كانت صفة للمتكلّم، فإن غايتها ومقصد المتكلّم فيها إفادة السّامع معنى بتراكيب بيانية مخصوصة، يقول الرازي مبينّا أهميته وحضوره الذهني لدى المتكلّم«اعلم أنّ المقصود من الكلام إفادة المعاني... فإن السامع للفظ إما أن يكون عالما بكونه موضوعا لمسمّاه أو لا يكون، فإن كان عالما به عرف مفهومه بتمامه، وإن لم يكن عالما به لم يعرف منه شيئا أصلا»[2] ويكون هذا في الإفادة اللفظية التي لا تفاضل في دلالتها على المعنى لأنّها إما أن تدلّ على معنى واضح يفهمه السّامع أو لا تدلّ أصلا على أي معنى، فلا تحقق فائدة «لأنّ السامع لها إن عرف كونها موضوعة بإزاء مفهومات الألفاظ الأولى كان فهمه منها كفهمه من تلك الألفاظ الأولى، وإن لم يعرف ذلك لم يفهم منها ذلك المعنى»[3]

ومن الأحكام البلاغية التي تقف شاهدة على عناية البلاغيين بدور السّامع (المخاطَب) وغرضه من الكلام نذكر:

---

(1) ينظر: صالح بن غرم الله بن زياد، البلاغة العربية، ص: 33.

(2) الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص: 90.

(3) المصدر نفسه، ص: 90-91.

1/ مراعاة المخاطَب في أحكام الحذف:

من المواضيع التى عني بها البلاغيون أبواب الحذف ومواضيعه فقد سوغ علماء البلاغة الحذف لعلم السامع وهذا ما يثبت قولهم: «اعلم أنّ مدار الإيجاز على الحذف لأنّ موضوعه على الاختصار، وذلك إنّما يكون بحذف مالا يخل بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة بل أقول لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام عن علو بلاغته ولصار إلى شيء مشترك ولكان مبطلاً لما يظهر على الكلام من الطلاوة والحسن والرقة»[1] والأساس العام لمفهوم الحذف ينطلق من الحاجة الفنيّة للمعبر في استخدام هذا النسق من الأداء، بحيث يكون العدول عنه إفسادًا له[2] فالكلام لا يميل دائمًا إلى التصريح بكل عناصره، بل يترك مساحة للمتلقي لتأويل ما هو مضمر في التركيب مادام نظام اللغة يسمح بذلك وهنا تتجلى قيمة الحذف إذ تمنح النص أبعادًا إيحائية تحمل المتلقي على تأويل العناصر المضمرة.

والمقصود من الكلام هو إفادة المخاطب معنى مخصوصًا، فإن ظاهر الكلام مؤذنًا بتحصيل المراد، فإن ترك المحذوف وطيّة عن الذكر أليق بالبلاغة «وفي طبع اللغة أن تسقط من الألفاظ ما يدل على ما يدل على غيره، أو ما يرشد إليه سياق الكلام أو دلالة الحال وأصل بلاغتها في الوجازة التي تعتمد على ذكاء القارئ والسامع، وتعوّل على إثارة حسه، وبعث خياله وتنشيط نفسه، حتى يفهم بالقرينة ويدرك باللمحة، ويفطن إلى معائب الألفاظ التي طواها التعبير»[3] وتتراءى تداوليّة الحذف في تفاعل المتلقي مع الخطاب ذاته من خلال مستوياته المختلفة، وقدرة الخطاب كذلك على احتواء السياقات المختلفة وبكيفيّات متنوعة[4] بمعنى ضرورة هذه الظاهرة لقيمتها

---

(1) العلوي، الطراز، ص: 92.

(2) محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص: 313.

(3) محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ص: 189.

(4) ينظر: محمد عبد الباسط عيد، النص والخطاب، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2009، ص: 188.

وبلاغتها الفنية، فمختصر الأمر وغرض الكلام هو ما دعا إليه "الجرجاني" «أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لابد من مسند ومسند إليه»[1]

فأساس الكلام ومفاده ومقصده طرفا الإسناد، وبهما يتم الكلام ويستقيم ويفهمه السّامع وتتم بهما حصول الإفادة لديه «بيد أن القاعدة غير مضطردة، إذ يلزم في بعض المواضع العدول عنها،وهو ما يعني أنها قاعدة جزئية، وأن الحذف(الإضمار) يتوقف على قدرة السّامع على كشف علة إيثار المتكلّم الحذف على الذكر»[2] وبيّن الجرجاني ذلك من خلال تفسيره لقول الشاعر:

وَلَوْ شِئْتَ أنْ أَبْكِي دَمًا لَبكَيْتهُ عَلَيْهِ وَلَكِن سَاعةَ الصّبْرِ أوْسعِ

أي كأنه بدع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دمًا، فلما كان كذلك، كان الأول أن يصرح بذكره ليقرره في نفس السامع ويؤنس به[3]، وذكر (لبكيته) هنا أحسن، أما سبب الحسن فهو قصد فيه عدول لمخالفة العادة، «إذ من الطبيعي أن يبكي الإنسان دمًا، ولما خالف الشاعر ذلك المألوف احتاج إلى أن يؤكد هذا المعنى فكرر الفعل ليجعل السّامع يألف هذا المعنى ويستسيغه ويؤثره على المألوف لما فيه من حسن وغرابة، ويضيف إلى ذلك أن الذكر يتوقف بذلك على أمرا عظيمًا أو بديعا غريبًا، كان الأحسن أن يذكر ولا يضمر»[4]، المراد والغرض أن السّامع هو المعيار الذي يقرر ما إذا كان المعنى يتطلب الحذف أو الذكر. فالمتكلّم لا يحذف شيئا من خطابه ما لم يكن في مقدور السّامع معرفته، بناءا على افتراضات مسبقة، نحو: شاهدت رجلا؛ تكون لمتلق خال الذهن من موضوع الحديث، أما: شاهدت الرجل؛ فتفرض أن المعلومة موجودة

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 16.

(2) سعيد بحيري، القصد والتفسير، ص: 84.

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 132.

(4) سعيد بحيري، القصد والتفسير، ص: 85.

في ذهن من يتلقاها مسبقا[1]، ويمكن حذف الخبر لعلم المخاطب به: «فأما حذف الخبر فمعروف جيد ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الأَمْرُ جَمِيعاً أَفَلَمْ يَيْئَسْ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً وَلا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيباً مِنْ دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ (31) ﴾ [2] ؛ لم يأت بخبر لعلم المخاطب،ومثل هذا الكلام كثير، ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوما بما يدل عليه من متقدم خبر أو مشاهدة حال.[3]

يقسم ابن مضاء (ت592 هـ) أنواع الحذف: «اعلم أن المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام: محذوف لا يتم الكلم إلا به، حذف لعلم المخاطب به[...]»[4]، وفي نفس السياق سأل "سيبويه" الخليل عن قوله تعالى﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ (73)﴾ [5]، وعن قوله تعالى:﴿ وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبّاً لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ (165)﴾ [6]، وقوله:﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ (27) ﴾ [7]، فقال الخليل: «إنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وُضع هذا الكلام»[8]، فالغالب على المتكلّم أن لا يذكر في كلامه إلا ما كان يعلم أنّ المستمع يحتاج إلى معرفته ليتبين الفائدة منه يقول: "طه عبد

---

(1) خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص: 184- 185.

(2) سورة الرعد، الآية : 31.

(3) بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص: 181.

(4) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، دار الاعتصام، ط1، 1979، ص: 21.

(5) سورة الزمر، الآية: 73.

(6) سورة البقرة، الآية: 165.

(7) سورة الأنعام، الآية: 27.

(8) سيبويه، الكتاب، ج3، ص: 103.

الرحمن" «إنّ اللسان العربي يمتاز على كثير من الألسن بكونه يميل إلى إيجاز العبارة وطي المعارف المشتركة طيا، اعتمادًا على قدرة المخاطب في تدارك ما أضمر في الكلام، وفي استحضار أدلته السياقية، بل في إبداعها من عنده متى اقتضت ذلك حاجة الفهم، ومعلوم أنه على قدر ما يأتي المتكلّم من الإضمار، يأتي المستمع من الجهد في الفهم»[1]

فالمحذوفات في كلام العرب، والاختصار في كلام الفصحاء كثير، موجود إذ آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون[2] لذا يلجأ العرب إلى الحذف في كثير من المواضع كما يعمد الفصحاء إلى الاختصار في معظم كلامهم وهذا ما يكون إلا في حالة مراعاتهم لحال المخاطب، ومعرفته وفهمه على من يعود هذا الحدث.

فالإضمار باب واسع يعتمد جله على المخاطب وعلى معرفته وعلمه بما يدور من كلام، فعندما يضمر من كلام، إنما يضمر لمعرفته أن المخاطب يعلم ما ضمر...فاستغنى المتكلّم عن ذكره لأن في الكلام ما يدل عليه.[3]، إذ المتكلّم لا يذكر يذكر في كلامه إلا ما كان يعلم أن المخاطب يحتاج إلى معرفته ليتبين الفائدة منه،معتمدا في ذلك على قدرة المستمع على استحضار المحذوف إما لوضوحه أو لقربه أو لشهرته، فتكون عناية المتكلّم بالكلام على حسب المخاطَب من الإدراك، وعلى قدر مشاركته له في بعض الفوائد والمعلومات، فيضمر ما علمه المخاطَب، ويظهر ما جهله وغاب عنه.[4]

---

(1) طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 112.

(2) بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص: 62.

(3) طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 207- 208.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص: 112.

وفي باب حذف الفعل؛ يقول "المبرد" «إذا علمت أنّ السامع مستغن عن ذكره –نحو قولك– إذا رأيت رجلا قد سدّد سهما فسمعت صوتا: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس، أو رأيت قومًا يتوقعون هلالا، ثم سمعت تكبيرًا قلت: الهلال والله، أي رأوا الهلال»[1]

إنّ الذي ينعم النظر في هذه النصوص على تنوعها يدرك أنّ القدامى قد أعملوا الفكر وأجالوا النظر في مسألة ترك الأجوبة لقدرة الألفاظ على الدلالة على ما حذف من الكلام فضلا عما يمتلك المخاطب من معرفة مسبقة بقصد المتكلّم تجعله يميل إلى الإيجاز ويتقيد بقاعدة الكم –وفق الرؤية التداولية–، فضلا عما يجنيه الإيجاز من حلاوة التأمل والاستنباط للمخاطَب، إنها الرياضة الفكرية التي تجعله –المخاطب– يغوص في ثنايا النص لكشف أسراره وسبر أغواره، وفهم مراد المتكلّم منه.[2]

فقد أفرد "الرازي" عنايته بالمخاطَب {السامع} في بابه المخصص للمباحث المتعلقة بـ: "إنّ" و"إنّما" عن حكاية " المبرد" مع الكندي على مراعاة نفسيته السامع وحالته، فعلى أساسها من حيث الجهل بالخبر أو الشكّ فيه أو إنكاره تماما يتم إنجازه الخطاب الإخباري المناسب للحالة الشعورية للمخاطَب، فالخصوصية البلاغية التداولية لكل ضرب من أضرب الخبر تتحدد وتتميز بحسب مقتضى حال المخاطَب ونفسيته[3]، وهو ما تنبه إليه أيضا "ابن وهب" في ضرورة مراعاة الحالة النفسية للمخاطَب، حيث قال: «وإذا رأى "أي الخطيب" من القوم إقبالاً عليه وإنصاتاً لقوله فأحبوا أن يزيدهم، زادهم على مقدار احتمالهم ونشاطهم، وإذا تبين منهم إعراضًا عنه وتثاقلاً عن استماع قوله خفف عنهم، فقد قيل من لم ينشط لكلامك فارفع عنه مؤونة

---

(1) المبرد، المقتضب، ص: 129.

(2) ينظر: بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، ص:67 –68.

(3) الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص: 358.

الاستماع منك»[1]، وما ذاك إلاّ لأنّ "السامع" يؤثر في المتكلم في نشاطه وقدرته على الاستمرار.

ولعلك واجد في أسلوب القصر ما ينهض شاهد صدق على مراعاة المخاطب، وحاصل معناه «راجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان كقولك: زيد شاعر لا منجم لمن يعتقده شاعرًا ومنجما، أو قولك: زيد قائم لا قاعد لمن يتوهم زيدًا على أحد الوصفين من غير ترجيح»[2]، فقد أُجيز حذف الموصوف شريطة أمن اللّبس ولكي لا تضيع فائدة الخطاب فتبهم على السامع فيخفى عليه مراد متكلّمه يقول: وقد حذف الموصوف وأقيمت لصفة مقامه... وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين إما للتخليص والتخصيص وإما للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظان الإيجاز والاختصار، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل لم يتبين من ظاهر اللفظ أن المرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك، وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث[3]، فلا يحذف الموصوف إلاّ إذا قام الدليل عليه واستغني بسياق الحال عن إظهاره؛ ومن الأمثلة التي يمكن الاستناد عليها في هذا الصدد قول الله تعالى:﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً (79)﴾ [4]، يعتبر السيوطي أن التقدير في هذه الآية هو: وكان وراءهم ملك يغصب مختلف السفن سوءًا كانت

---

(1) ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، تحقيق: حفني محمد شريف، مكتبة الشباب، مصر، (د–ط)، (د–ت)، ص: 95.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 162 .

(3) ابن جني، الخصائص، تحقيق: الشربيني، شريدة، دار الحديث، القاهرة، (د–ط) 2008، ص: 360.

(4) سورة الكهف، الآية: 79.

صالحة أم معيبة، ما عابها الخضر عليه السّلام، ولكنه أراد أن يعيبها ويسبب لها الأذى حتّى لا يغصبها الملك الجائر ولا يكترث لأمرها على أساس أنه لا يغصب إلاّ السفن الصالحة[1]، فبحكم أن المتلقي عالم وعارف –بالاعتماد على ما تقدم– أن السفينة التي أراد الخضر عليه السّلام أن يعيبها صالحة اقتضى الأمر حذف الصّفة وإقامة الموصوف في موضعها بغية تحقيق الإيجاز والاختصار.

فأغراض الحذف تتعدد وتختلف مقامات ورودها من موضع إلى آخر، فتختلف الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند إليه فهي: إذا كان السامع مستحضرا له، عارفًا منك القصد إليه عند ذكر المسند، فالترك راجع إما لضيق المقام وإمّا للاحتراز من العبث بناء على الظاهر، وإما التخييل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وإما لإبهام أن في تركه تطهيرا للسان عنه أو تطهيرا له عن لسانك وإما للقصد إلى عدم التصريح ليكون ذلك سبيلا إلى الإنكار،إن مست إليه حاجة وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة كقولك: خالق لما يشاء فاعل لما يريد، وإما لأن الاستعمال وارد على تركه، وترك نظائره كقولهم نعم الرجل زيد، على قول من يرى أصل الكلام: نعم الرجل هو زيد، وإما لأغراض سوى ما ذكر مناسب في باب الاعتبار بحسب المقامات لا يهتدي إلى أمثالها إلا العقل السليم والطبع المستقيم.[2]

لذا فقد أدرك القدامى هذه الحقيقة، ونصوصهم خير شاهد على ذلك فقد تحدثوا عن المتكلم والمخاطب ولم يهملوا الحديث عن العلاقة بينهما، فالقائل: كان زيدٌ، يجعل

---

(1) ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تقديم: محمد شريف سكر، مراجعة: مصطفى القصاص، دار إحياء العلوم، بيروت، 1987، ج2، ص:62.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم، ص : 176.

المخاطَب "ينتظر الخبر"، وإذا قال المتكلّم (كان حليما) فإنّ المخاطَب «ينتظر أن تعرِفه صاحب الصفة»[1]

يولي المخاطَب أهمية لسؤال السائل فيجيب عليه على قدر ما فهمه من هذا السؤال، فهذا قال المجيب: مررت برجلين مسلم وكافر وجعل (مسلم وكافر) بدلا فكأنه «أجاب من قال: بأي ضرب مررت؟ وإن شاء رفع، كأنه أجاب من قال: فما هما؟ فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب، لأنه إنما يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته»[2]

حاصل النظر فيما مضى: أنّ المخاطب وقبله المتكلّم يعدان من أهم أركان التواصل التي أولاها القدامى عناية فائقة، كما أكسب هذا الاهتمام بالمخاطب تنوعًا وثراءًا في الأحكام البلاغية، ففي ظاهرة الحذف التي تمنح الخطاب «الرقي على مستوى تعبيري قادر على شد انتباه المتلقي والتأثير فيه، أي الإقناع فضلا عن استغلال سمات جمالية تضفي على الخطاب سمات الجمال أي الإمتاع»[3]

إذن تتضافر قصدية المتكلّم وتفسير المتلقي في مقاربة المعنى المضمر الذي ينتج عن الحذف، وبهذا يصبح الحذف وسيلة تبرز البعد التداولي في البلاغة العربية.

2/ مراعاة المخاطَب في أحكام التقديم والتأخير:

فهو باب من أبواب علم المعاني التي تؤدي وظائف تداولية مهمة ترتبط بمقامات الاستعمال، فالتقديم والتأخير «من الظواهر التركيبية التي تسعى إلى نقل المعنى من إطاره الإخباري إلى إطار جديد وفق مقتضيات المقام والسياق، قصد التأثير في المتلقي لتغيير موقفه أو لتعزيز موقف حاصل لديه»[4]

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 48.

(2) المصدر نفسه، ص: 431.

(3) محمد خطابي، لسانيات النص، ص: 95.

(4) قالط العنزي، التداولية في التفكير البلاغي، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، ط1، 2014، ص: 216.

كما يذكر "الجرجاني" بأن اهتمام النحاة بهذه الآلية –التقديم والتأخير–؛ أي الغرض الأساسي من التقديم هو "العناية" يقول: «واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، قال صاحب الكتاب "يقصد سيبويه" وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى»[1]

وتتضح رؤية "الجرجاني" بإيراد المعنى الظاهر على معنى آخر، ومعنى القصد إلي معاني العلم أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه، فيقول: «كمثل ما يعلم من حالهم حال الخارجي، فيقول (قتل الخارجيّ زيد) ولا يقول (قتل زيد الخارجي)، فالمتكلم يبادر بذكر المفعول به قبل الفاعل وهو عدول مرتبط بالقصد ضمن السياق إذا القصد في هذا الموضع لاهتمام بأمر المقدم، يقول: ولا يبالون من كان القتل منه ولا يعنيهم منه شيء، فيقول: (قتلَ الخارجيَّ زيدٌ) لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له (زيد) جدوى وفائدة فيعينهم ذكره(...) وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه»[2]

فالغرض المقصود إبلاغ المتلقي خبر مقتل الخارجي ويظهر في كلامه مقاصد المتكلم من خلال التقديم والتأخير إذ ليس الفائدة والجدوى معرفة القاتل وإنما قصده معرفة المقتول، وذلك بمعرفة السياق أو المكان وهو يدل عليه مكانة الخارجي عند الناس «فالبلاغي يحرص على كشف الإرادة الاستعمالية لتركيب المنجز وهذه الإرادة شيء زائد عن التركيب لأنها مرتبطة بسياق الحال وموافقة لمقتضاه، فالقصد ليس مسلطا على التركيب في ذاته فحسب وإنما في خواصه»[3] ومن الأمثلة التي ساقها العلوي تدليلا على وظيفة التقديم بالنسبة للمسند قوله تعالى﴿ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ (97) ﴾ [4]، فقد فسر

---

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ،ص: 84.

(2) المصدر نفسه، ص: 95.

(3) عبد الحميد السّيد، دراسات في اللسانيات العربية، ص: 129.

(4) سورة الانبياء، الآية: 97.

التقديم من وجهين الأول: «ليدل به على أنهم مختصون بالشخوص دون غيرهم، والثاني لأنّ تقديم الخبر يفيد أنّ الأبصار مختصة بالشخوص من بين سائر صفاتها من كونها جائزة أو مطموسة... إلى غير ذلك من صفات العذاب، ولو قال واقترب الوعد الحق فشخصت أبصارهم، لم يعط من هذه الأسرار معنى واحداً»[1]، فتقديم (الخبر) في الآية فيه تنبيه للسامع بالصفة المخصوصة (الشخوص) على غيرها من الصفات، فتقديم شاخصة على أبصار يجعل السامع يشعر بأن كل الصفات الأخرى قد زالت ولم يبق إلاّ تلك الصفة التي لصقت بهم وتلبستهم وهي حالة شخوص العينين، وما تلبسهما من خوف ورعب وذهول.[2]

وفي مثال يوضح به في سورة القصص في قصة موسى:﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى قَالَ يَا مُوسَى إِنَّ الْمَلأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنْ النَّاصِحِينَ (20)﴾ [3]، فذكر المجرور بعد الفاعل وهو موضعه، وقال في سورة يس؛ في قصة رسل عيسى عليه السلام:﴿ وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ (20) ﴾ [4] فقدم لما كان أهم، يبين ذلك أنه حين أخذ في قصة الرسل، اشتمل الكلام على سوء معاملة أصحاب القرية للرسل، وأنهم أصروا على تكذيبهم، وانهمكوا في غوايتهم مستشرين على باطلهم، فكان مظنة أن يعلن السامع على مجرى العادة، تلك القرية قائلا: ما أنكدها تربة، وما أسوأها منبتا، ويبقى مجيلا في فكره»[5]

وهذا التقديم جاء لغرض تداولي وهو ما كان ينتظره "السامع" من المتكلّم في مساق حديثه؛ لذا فهذا الأسلوب لا يكون إلا من "متلقى" أو سامع له خصوصية؛

---

(1) العلوي، الطراز، ص: 69.

(2) منيرة محمد فاعور، الحاكم البلاغي دراسة في التفكير البلاغي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، (د–ط)، 2010، ص: 187.

(3) سورة القصص، الآية: 20.

(4) سورة يس، الآية: 20.

(5) السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 344.

فيجب أن يكون ذا فطنة وذكاء، لكي يكشف أسرارها ومعانيها، بالإضافة إلى الذوق العالي.

وجعل "سيبويه" التقديم لتنبيه المخاطب وتأكيد الكلام يقول: «فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدُ ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبنيٌ عليه الفعل أنه في موضع منطلق، إذا قلت: عبد الله منطلق، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول وارتفع به، فإنما قلت عبد الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء»[1]، والملاحظ مما تقدم أنّ التقديم والتأخير عنده كثيرا ما كان بدافع العناية والاهتمام بالمخاطَب، وهو أمر أولته التداوليات الحديثة عناية كبيرة انطلاقا من أن الخطاب اللساني يتوجه {من وإلى} أحد الطرفين (المتكلم والمخاطَب)، فـ: «المرسل إليه حاضر في ذهن المرسل عند إنتاج الخطاب، سواء أكان حضورًا ذهنيا، وهذا الشخوص أو الاستحضار للمرسل إليه، هو ما يسهم في حركية الخطاب، بل يسهم في قدرة المرسل التنويعية ويمنحه أفقا لممارسة اختيار استراتيجية خطابه»[2]

ويقول في موضع الاستفهام بالهمزة "أأنت فعلت؟" فهنا تقرير بالفعل من غير توهم بأن الحدث غير موجود كما في القول الأول، بدلالة أن الفعل واقع «فاعلم أن هذا الذي ذكرت لك، في الهمزة وهي "للاستفهام" قائم فيها إذا كانت للتقرير، فإذا قلت: أأنت فعلت ذاك كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل»[3]، كما يحتاج المتلقي إلى ضرورة إدراك الأغراض وفهم المقاصد من الخطاب حتى يعرف الفروق بين وجوه الحال وبين وجوه الشرط، فمثلا في الشرط: إن تخرج، أخرج (يفيد المستقبل)، (إن تخرج، فأنا خارج)، (أنا خارج إن خرجت) وكذلك الأمر بالنسبة لمعرفة الفروق بين أدوات الربط ف: "ما" و"لا" كلاهما للنفي، ولكن "ما" لنفي الحال و"لا" لنفي الاستقبال (ما سافرت

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص: 81.

(2) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 48.

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 87 –88.

إلى الخارج)،(لا أسافر إلى الخارج)، و"لم" و"لن" كلاهما يفيد النفي، فـ: "لم" تحول المضارع إلى وجهة خلفية بمعنى تنفي المضارع في الماضي (لم أسافر إلى الخارج)، و"لن" تتركه يستمر في المستقبل (لن أسافر إلى الخارج)[1] ومن بين هاته الأغراض نذكر: الإنكار بقوله: «واعلم أنا وأن كنا نفسر الاستفهام في مثل هذا بالإنكار فإن الذي هو محض المعنى أنه لينتبه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل ويرتدع ويعي الجواب، إما لأنه قد ادعى القدرة على فعل لا يقدر عليه، فإذا تبث على دعواه قبل له...»[2]

فالرازي يرى أنّ الإنكار يتوجه إلى أصل الفعل على أنه لم يكن ولذلك قدم، وقد يكون الإنكار متوجها إلى الفاعل «كقولك لمن انتحل شعرا، أأنت قلت هذا الشعر؟ كذبت لست تحسن شعرا مثله، فأنكرت أن يكون القائل هو، ولم تنكر الشعر»[3] وهنا نجد خاصية أسلوبية وهي الانزياح بالتركيب الدال على إنكار أصل الفعل، من خلال تقديم الفاعل أو المفعول على النحو الآتي:

أأنت قلت هذا الشعر؟ (التركيب)

أداة استفهام + فاعل + فعل.

ينزاح إلى ⟵ أداة استفهام + فعل + فاعل.

فالغرض من البدء بالفعل يفيد إنكار وجود الفعل، وإيهام سامعه أنه لا علم له بحقيقة وقوع الفعل.

وقد يكون التقديم وفق اعتبارات تتعلق بالسامع:

---

(1) ينظر: بشير إبرير، دلائل اكتساب اللغة في التراث اللساني العربي، منشورات مخبر اللسانيات كلية الآداب، قسم اللغة العربية، جامعة باجي مختار، 2007، ص: 104.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 93-94.

(3) فخر الدين الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص: 302.

وذلك أن في تقديمه تشويقا للسامع إلى الخبر ليتمكن في ذهن، ويتأثر به، كمثل قولك: "صديقك فلان الفاعل الصانع رجل صدوق"، وإما للتفاؤل فتقدمه إلى السامع لتسره أو تسوؤه، وإما لأن كونه متصفًا بالخبر يكون هو المطلوب،أي أن السامع يطلبه[1]

ويقول صاحب الكتاب في معرض حديثه عن الاستفهام الذي يبدأ باسم وتكون الغاية هي تنبيه المخاطَب: «هذا باب من الاستفهام يكون الاسم رفعا لأنك تبتدئه لتُنبه المخاطَب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: زيدٌ كم مرة رأيته، وعبد الله هل لقيته، وعمرو هلا لقيته»، ولا يجوز أن تقول: زيدًا هل رأيت، ولا عمرًا أضربت؛ لأن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله «ولو أرادوا الإعمال لما ابتدءوا بالاسم»[2]

ففي سياق الإثبات يقول الرازي: «والذي ذكرناه في الاستفهام والنفي قائم في الخبر المثبت، فإذا قدمت الاسم: فقلت: "زيد قد فعل"، و"أنا فعلت" اقتضى أن يكون القصد إلى الفاعل، وقولي القصد إلى الفاعل يقتضي وجهين: الأول: أن يكون الغرض تخصيص ذلك الفعل بذلك الفاعل، كقولك: "أنا كتبت في معنى الأمر الفلاني" و"أنا شفعت في بابه، والمراد أن يدّعي الانفراد بذلك... والثاني: ألا يكون المقصود هو التخصيص بل لأجل أن تقديم المحدث عنه بحديث آكد لإثبات ذلك الفعل له مثل قولهم: "هو يعطي الجزيل"، فلا تريد الحصر بل أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل دأبه، وتمكن هذا الحديث في نفس المستمع»[3]

أما في باب [الأمر والنهي] يقول: «وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبد الله اضربه، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء، ونبّهت المخاطَب له لِتُعرّفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر»[4]

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 324.

[2] سيبويه، الكتاب، ص: 127-128.

[3] الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص: 307-308.

[4] سيبويه، الكتاب، ص: 138.

وعموما يمكن القول في مبحث التقديم والتأخير إنّه باب بلاغي مهمّ وآلية من آليات النّظم التي ترقى به إلى مستوى بليغ من حيث التعبير عن المقاصد التواصلية بحسب مقتضى الحال، فمن خلال تقديم عناصر وتأخير أخرى حسب القصد ومقام التواصل وهو ما يكسب التركيب تأثيرا أعمق في نفس سامعه، ومن أهم الدلالات التي نستفيدها من هاته الآلية في التراكيب المنظومة: الإثبات، الإنكار، التخصيص، وإزالة الشك ودفع الشبهة عن المتلقي ليتقبّل بصدق ما يقال له.

3/مراعاة المخاطَب في أحكام الأساليب الإنشائية:

كان لكثير من البلاغين العرب اهتمام بالبحث في معاني الأساليب وأغراضها التواصلية، لذا فجعلوه أساسًا معرفيا لتحليلهم، فتعود البدايات الأولى لملاحظة هذا المنحى التداولي لعصر الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه، ولكن المتأخرين كانوا أكثر اهتماما بذلك مثل الجرجاني والاستراباذي.[1]

ومن معاني الأساليب الإنشائية التي نراعي فيها حال المخاطَب نذكر:

أ/ أسلوب الأمر:

واحد من أساليب الإنشاء غير الطلبي، يعبر به المتكلّم عن أمر للمأمور للقيام به، ومعنى الأمر«طلب الفعل على وجه الاستعلاء»[2]، فقد عدّ القزويني هذا النوع منقسما إلى ثلاثة: فإن كان على سبيل الاستعلاء فهو أمر، أما إن كان مع الخضوع فهو دعاء، وإن كان مع التساوي فهو التماس[3]

---

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 205.

[2] القزويني، التلخيص، ص: 104.

[3] ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 137.

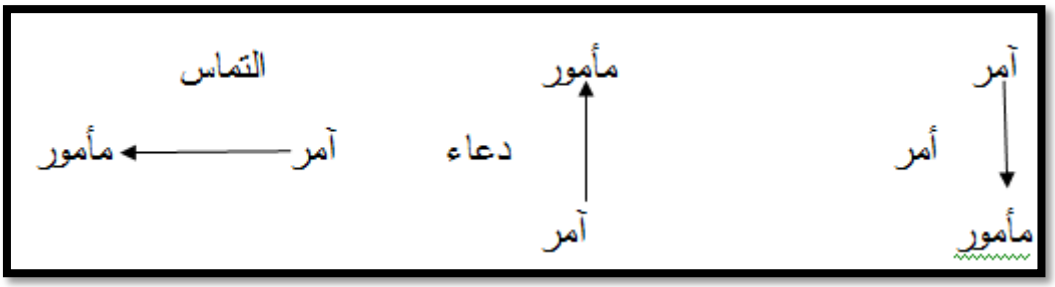

والمتعارف عليه أن الأمر أسلوب واحد، يقتضي طلب الآمر من المأمور القيام بالفعل على وجه الاستعلاء والإلزام، أمّا ما ذكره القزويني من دعاء أو التماس فهي أغراض تواصلية تفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال، وفي ذلك يقول السكاكي: «... إذا كان الاستعلاء ممن هو أعلى مرتبة من المأمور استتبع إيجابية وجوب الفعل... وإلا لم يستتبعه، فإذا صادفت هذه أصل الاستعمال... أفادت الوجوب، وإلاّ لم تفد غير الطلب، ثم إنها حينئذ تولّد بحسب قرائن الأحوال مناسب المقام»[1]، فشرط الاستعلاء هو شرط تداولي إذ يحدد علاقة المتكلّم بالسامع، بحيث يجب أن تكون مرتبة المتكلّم أعلى درجة من السامع، وهذه السلطة هي التي توجب أن تكون ردة فعل المخاطب بتنفيذ أمر المطلوب منه؛ أي يسعى إلى التأثير في المخاطب عن طريق سلطته.

لذا فهو: «صيغة وضعت لطلب فعل، أو طُلب بها فعل، بأداة على وجه الاستعلاء»[2]

وتظهر قيمة هذا التخريج وتثبت أحقيته حين ندرك أن السلطة تلعب دورًا رئيسا في إنتاج الخطاب التداولي الناجع والمحافظ على قوته الانجازية بحكم أن السلطة بمعناها العام هي "الحق في الأمر"، فهي تستلزم آمرًا ومأمورًا وأمرًا، آمرًا له الحق في إصدار أمر إلى المأمور، ومأمورا عليه واجب الطاعة للآمر بتنفيذ الأمر الموجه

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 429.

(2) الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، (ط1) ، 2002، ص: 97.

إليه[1]، ومن هذا المنطلق فالقضية الأساسية منحصرة في ذلك المجال المعرفي الذي يبنى على فكرة جوهرية عمادها أن القضية ليست متعلقة بخصوصيات لغوية فقط بل تتعدى ذلك حيث تعتد بأبعاد لغوية تداولية «إذ ليس الوضع اللغوي هو المعيار الأوحد، بل لابّد أن تعضده مرتبة المرسل، لأنها هي التي تحول دلالة الصياغة من الأمر إلى غير ذلك»،[2] وفي هذا دلالة صريحة على عدم كفاية التركيب النسقي الحامل لخصوصيات وعناصر تمت بالأمر بصلات قوية، كصيغ الأمر؛ بل إنّ استنباط دلالة الأمر مرهونة بالوقوف على عناصر خارج لغوية ومن أهمها فحص العلاقة السّلطوية بين الباث والمتلقي، إذ لابد أن تواكب صيغة الأمر شرط ذو أولوية قصوى وهي علو مرتبة الآمر في الواقع مقارنة مع المأمور، وهذا من أجل إنجاح الفعل الكلامي

وعليه يغدو الأخذ بالعوامل والظروف المحيطة بأساليب الأمر، من القضايا التي عكف البلاغيون العرب على التنبيه عليها، ولعلّ القضية الجوهرية الباعثة على هذا الاهتمام راجعة إلى سبب احترازي يفض إلى عدم الوقوع في المزالق والمطبات في عملية الكشف عن المعنى الحقيقي والغرض المراد من الصيغ التي تبدو في بناءها السطحي أنها حاملة لمقولات أسلوب الأمر، غير أنّها في الواقع تخرج إلى أغراض بلاغية أخرى، حيث نولد هذه الأخيرة بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام[3]، فالبلاغيين حاولوا أن يضعوا أساليب التي تخص هذا الفعل الكلامي المتمثل في الأمر، وقد أكدوا على ضرورة امتلاك "السامع" للكفاءة اللغوية وذلك في معرفته للصيغ الخاصة بالأمر.

---

(1) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 221.

(2) ينظر: مختار عطية، علم المعاني ودلالات الأمر في القرآن الكريم، دراسة بلاغية، دار الوفاء، مصر، 2003، ص: 342.

(3) ينظر: السكاكي، المفتاح، ص: 177.

فبالرغم من الصيغ التي يتحدد الأمر وفقها مثل فعل الأمر "افعل"، واسم الأمر مثل: أنتم مأمورون بكذا، والقول المضارع المسبوق باللام، واستعمال الفعل مثل صه، والألفاظ المخصوصة الوجوب مثل: يجب، ينبغي، لابد من، والمصدر النائب عن فعل الأمر[1] ففي فعل الأمر نحو قوله تعالى:﴿ فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (5) ﴾ [2]، وفي المضارع المقرون بلام الطلب كقوله تعالى:﴿ مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ (15) ﴾ [3] أما بالنسبة لاسم فعل أمر كقوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (105)﴾ [4] والمصدر النائب عن فعل الأمر، كقوله تعالى:﴿ فَإِذا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ (4)﴾ [5]

إلا أنّنا نبقى دائما في حاجة إلى معرفة قضايا خارج عن نطاق البناء اللغوي، كالملابسات المختصة بالزمان والمكان والظروف الحضارية والاجتماعية والعلاقة بين المتلفظ والمتلقي... إلى غير ذلك من عناصر وظروف شكلت الكنف الجوهري للعملية التواصلية.

---

[1] ينظر: ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 220.

[2] سورة التوبة، الآية 5.

[3] سورة الحج، الآية: 15.

[4] سورة المائدة، الاية: 105.

[5] سورة محمد، الآية: 4.

ب/ أسلوب الاستفهام:

لقد كان واضحا أنّ البحث البلاغي لأسلوب الاستفهام كان يهدف إلى بيان أهميته لأنه ليس ظاهرة أسلوبية فحسب، بل لأنه أسلوب بلاغي ذو صلة بالدلالة المجازية، وهي دلالة جانبية تدرك من خلال السياق الكلامي وفق قرائن الأحوال.[1]

فقد عرفّه صاحب كتاب "التعريفات" بأنه: « طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين أولا وقوعها، فحصولها هو التصديق وإلا فهو التصور»[2]، لذا فالغرض من الاستفهام طلب العلم بأمر يجهله المستفهم، وذلك تريد أعلمنا إذا استفهمت، فالاستفهام يراد به أمر لم يستقر عند السائل.[3] فأسلوب الاستفهام من أساليب الإنشاء الطلبي أي؛ طلب السامع من المتكلّم الاستخبار عن الشيء الذي يجهله ولم يكن له علم به، وأدواتها إحدى عشر أداة: حرفان هما الهمزة وهل، وتسعة أسماء: منها من وما...[4] ولما كانت هذه الأدوات هي العلامات التي تشير إلى أسلوب ما وتفرقه عن غيره من الأساليب صارت هذه الأدوات العلامة التي تشير إلى الحالة التعبيرية لأول ومضة في فكر المتكلّم حين ينطق، ويتضح في هذا الأسلوب برعايته للمخاطَب، واهتمامه به وهذا ما التمستاه في تصدر أدوات الاستفهام.[5]

---

[1] ينظر: الوارث الحسن، أصول الكلام في علم المعاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص:76.

[2] ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، ص: 18.

[3] محمد سالح صالح، الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (ط1)، 2006، ص: 332.

[4] فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، (ط1)، 1985، ص: 173.

[5] بان الخفاجي، مراعاة المخاطَب في النحو العربي، ص: 251.

فبالنظر إلى معنى الاستفهام بوصفه غرضا ابلاغيا متعلقا بالتحقق وعدمه {في التصور والتصديق معا} أو بمصطلحات المعاصرين "فعلا كلاميا استعلاميا" يقوم بوظيفة تواصلية في غاية الأهمية أي لابد أن يكون محافظا على معناه الفني الذي أضفاه عليه أوسيتين حتى يصنع أفعالا اجتماعية متوخاة منه حتى يكون فعلا كلاميا ناجحا ويحقق شرط الفائدة الخاصة التي يتوخى المتكلّم إيصالها إلى المخاطَب.[1]

فتصدر هذه الأدوات بتحديد المعنى المراد من الكلام، ويغير معناه الذي كان عليه قبل دخولها ويبعد الإبهام واللبس عن المخاطب عند دخولها.

هذا وقد يخرج الاستفهام من دلالته الأصلية إلى أغراض أخرى يقتضيها مقام التلّفظ بغية تحقيق مقاصد يبتغيها مثل:

أ /التقرير:

وهو من معاني الهمزة كقوله تعالى:﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ (1)﴾ [2]، ومعنى التقرير هو حمل المخاطَب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده[3] «ومن خصائصه أن يكون الكلام منفيًا، فيخرج المعنى من الاستخبار إلى التقرير، وهو أمكن من التقرير الخبري وأبلغ في التوكيد»[4]

ب/ الإنكار:

---

(1) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 192.

(2) سورة الشرح، الآية: 1.

(3) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، (د- ط)، 1983، 1/ص: 90.

(4) ينظر: الأزهر الزناد، دروس في البلاغة العربية، المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1992، ص: 112.

والمعنى فيه منفي، وما بعده منفي كذلك قوله تعالى:﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ (40) ﴾ [1] ومعنى الإنكار إنكار توبيخ على أمر واقع في الحال[2]

ومما مر يتضح أن أسلوب الاستفهام له دور كبير في كشف عن مقصد المتكلّم، فالمخاطِب يستعين بأدوات الاستفهام في كلامه لتجنب الإبهام واللبس على المخاطَب.

4/ مراعاة المخاطَب في أحكام الالتفات:

جاء مصطلح "الالتفات" البلاغي بوصفه الانتقال في الكلام من أسلوب إلى أسلوب، متصلاً بمعناه اللغوي، وهو ما أوضحه "ابن الأثير" (ت 637 هـ)، بقوله: «وحقيقته مأخوذة من التفات الإنسان عن يمينه وشماله؛ فهو يقبل بوجه تارة كذا وتارة كذا، وكذلك يكون هذا النوع من الكلام خاصة، لأنه ينتقل من صيغة إلى صيغة، كالانتقال من خطاب إلى خطاب حاضر إلى غائب، أو من خطاب غائب إلى حاضر، أو من فعل ماض إلى فعل مستقبل، أو من مستقبل إلى ماض إلى أو غير ذلك»[3]

أمّا "السكاكي" فيعرف هذا النوع من الكلام؛ بأنه «نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة، لا يختص المسند إليه، ولا هذا القدر، بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل كل واحد منها إلى الآخر، ويسمى هذا النقل التفاتا عند علماء المعاني، والعرب يستكثرون منه ويرون الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب أدخل في القبول عند السامع وأحسن تطرية لنشاطه وأملأ باستدرار إصغائه»[4]؛ و"السكاكي" في عبارته يشير إلى البعد التداولي للالتفات، بقوله: « متى أختص موقعه بشيء من ذلك، كساه

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 40.

(2) أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ص: 191.

(3) ابن الأثير، المثل السائر، ج3، ص: 3.

(4) السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 296.

فضل بهاء ورونق، وأورث السامع زيادة هزة ونشاط، ووجد عنده من القبول أرفع منزلة ومحل، إن كان ممن يسمع ويعقل»[1]؛ وهنا يشير إلى نوع معين من السامعين والمتلقين حيث قال: " ممن يسمع ويعقل" ، حتى تحدث القبول لدى "السامع"، ويتأثر بها، لذا فقد ربط هذا الأخير ربطا دقيقا بين ظاهرة "الالتفات" وبين حالات "السامع" المتفاوتة؛ إذ إن "السامع" عندما يلقى عليه الكلام لا يبقى على حالة واحدة مطردة، وإنما بمعايشته لمقام وسياق الكلام، واندماجه في الحالة الشعورية التي يصدر عنها القول، يتحول من حال إلى حال.

ومن أبرز التخريجات البلاغية التي تكشف بعمق عن مدى اشتمال أسلوب الالتفات على طاقات تداولية، ما صدر عن " الزمخشري" (ت 532 هـ) حيث ربط هذا الأسلوب بالسامع، فقد ذكر "الزمخشري" أنّ امرئ القيس التفت في ثلاث التفات في ثلاثة أبيات:

تَطَاوَلَ لَّيْلُكِ بِالإِثْمَدِ وَنَامَ الخَلِي وَلَمْ تَرْقُدِ

وَبَاتَ وبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَة ذِي الحَائِرِ الأَرْمَدِ

وَذَلكَ مِنْ نَبإ جَاءَنِي وَخِبْرتَهُ عَن أَبِي الأَسْوَدِ [2]

ففي أبيات امرئ القيس ثلاثة التفاتات: من الخطاب إلى الغيبة إلى المتكلّم، و«تلك على عادة افتتانهم في الكلام وتصرفهم فيه، ولأن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب، كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع وإيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، وقد تختص مواقعه بفوائد أخرى يقتضيها النص بعينه في سياقه التلفظي[3] وذلك من عادة افتناهم في الكلام وتصرفهم فيه، ولأنّ الكلام إذا نُقل من

---

(1) المصدر السابق، ص: 299.

(2) امرؤ القيس، الديوان، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية (د–ط)، لبنان، 2002، ص: 53.

(3) ينظر: الزمخشري، الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د –ط)، (د–ت)، ج1، ص: 14.

أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن لنشاط السامع، إيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد. أمام هذا الطرح، يمكن الاستلزام أنّ قضية استخدام وتوظيف الالتفات إنّما تنطوي على دخم تداولي هائل مرتبط بالسامع، ويتم ذلك حين يدرك انتقال الخطاب من أسلوب إلى آخر ومن حال إلى حال؛ فالإتيان بإستراتيجية تنويعية واستثمارها في الخطاب من الأسباب المؤدية إلى تأثّر السّامع، حيث يختفي الضجر والملل عنده يأخذ به من نشاط إلى آخر، ومن وضع إلى وضع، مجددا في أحوال تلقيه له.[1]

التفت في البيت الأول من المتكلّم الذي يقتضيه المقام إلى الخطاب بقوله: ليلك، لم ترقد، ثم انتقل من الخطاب إلى الغيبة في البيت الثاني بقوله: بات، وباتت له، والالتفات الثالث تمثل في الانتقال من الغيبة إلى المتكلّم في البيت الثالث بقوله: جاءني، خبرته، ففي قوله تعالى:﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (2) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (3) مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [2]؛ نرى أن الالتفات وقع من ضمير الغائب المتمثل في الأسماء الظاهرة ، إلى ضمير المخاطب في قوله تعالى: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾، وهو تحول في النسق التعبيري يوافق حالة المتلقي الجماعي أثناء قراءة النص القرآني؛ فعند شروع المصلين في الصلاة يكونون متهيبين من عظمة الله وسلطانه، متضرعين بالحمد والثناء تقربًا إليه، فكان ضمير الغائب يناسب تلك المكان العظيمة التي تحجب عنهم محاضرته ومخاطبته، ولكن مع الاستمرار في الحمد والثناء على نعم الله، والإقرار بملكوته وقدرته، يزداد إقبالهم عليه، ويكونون قد تأهلوا لمخاطبته ومناجاته وإزاحة الحجب عنهم لأنّ العبد المنعم عليه بتلك النعم العظام الفائتة للحصر، إذا قدر أنه ماثل بين يدي مولاه، من حقه إذا أخذ في القراءة أن تكون قراءته على وجه يجد معها من نفسه شبه محرك إلى الإقبال على من يحمد، صائر في أثناء القراءة، إلى حالة شبيهة بإيجاب

---

[1] ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص: 185.

[2] سورة الفاتحة، الآية :1-2-3.

ذلك عند ختم الصفات[1]؛ فـ"السامع" يزداد إقبالا نحو مولاه مع ذكر كل صفة من تلك الصفات، فما أن يبلغ إلى قوله تعالى: ﴿مالك يوم الدين﴾، حتى يجد محركًا قويًا للإقبال عليه، ومخاطبته: إياك يا من هذه صفاته نعبد ونستعين، لا غيرك.[2]

وبذلك يكون لـ"الالتفات" أبعادا تداولية؛ إذ أنه يرتبط بحالة كل من "المتكلّم" و"السامع"، كما تظهر الحالة النفسية لـ"المتكلّم"

(1) السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 300.

(2) المصدر نفسه، ص: 301.

خاتمة :

نصل في ختام هذا الفصل إلى جملة من الملاحظات نوجزها في النقاط الآتية:

- يتمثل دور البلاغة العربية في كونها أداة للإفهام والتأثير في المتلقي وفق مقاصد المتكلم؛
- يشترط البلاغيون أن يكون لسامع كفاءة تأويلية بالإضافة لكفاءته اللغوية، وذلك لأنه إذا لم يستطيع فهم وتأويل كلام المتكلّم ووصوله إلى قصد المتكلّم فإن العملية الاتصالية لن تنجح؛
- يقوم أسلوب الاستفهام على تحديد موقف السامع من الخطاب ثم محاولة تغير اعتقاداته، فوضوح الكلام قائم على فهم السامع؛
- يلعب الالتفات دورًا مهما في تأدية المعنى الذي يتحرك في نفس المتكلم؛
- ربط الالتفات بحالة النفسية لدى السامع حيث غنها موجهة إلى جميع المتلقيين لا متلق بعينه؛
- يحقق الالتفات فائدتين أحدهما عامة وهي إمتاع المتلقي وجذب انتباهه بتلك التحولات التي لا يتوقعها في نسق التعبير والأخرى تتمثل فيما تشعه كل صورة من تلك الصور في موقعها من السياق التي ترد فيه من إيحاءات؛
- بذلك تظهر الأبعاد التداولية للبلاغة العربية في الاهتمام بكل من طرفي التواصل "المتكلّم والسامع" وإقناعه وإنجاح العملية التواصلية بين طرفي الخطاب.

وبمثل هذه المقاربات بين التراث العربي القديم والمناهج الحديثة سعينا إلى إبقاء الرابط بيننا وبين هذا التراث العظيم، فكان هدفنا: المحافظة على التراث مع مسايرة هذا التطور.

الفصل الثالث:

مراعاة السياق في البلاغة العربية

لقد شغل السياق اهتمام فرسان اللغة العرب وأرباب البلاغة منذ مئات السنين، حيث حفلت به حقول المعرفة اللغوية وأثار حفيظة المتعطشين من علمائنا العرب واستأثر على مساحة واسعة من جهودهم العلمية، حيث ما توانوا للبحث والتنقيب والإثراء له للحظة، فقد أفردوا له أبوابا جمة وأبحاثا عدة ولكن تحت مسمى "**المقام**"، بيد أنه سرعان ما تعالقت فيه أصالة التراث بالبحث اللغوي المعاصر. فكان السياق بذلك ملمحا جميلا يثير ويداعب فكر أئمة اللغة أصحاب البيان واعتبر واحدة من النظريات التي أثْرت وأثَّرت في الدرس اللغوي.

بدت ملامح السياق أولا عند البلاغيين وعُرف عندهم بـ"المقام" من خلال عبارتهم المشهورة **لكل مقام مقال**، حيث عنيوا بدراسة المعنى وتحديد الدلالة المقصودة من خلال الجمل والكلام الذي يتفوهون به، وبينوا أهميته، فالكلام لا يفهم مجردا فحسب بل يتجاوزه إلى سياق الحال (المقام)، إذ نجد تمام حسان يؤكد على أن: «البلاغين عند اعترافهم بفكرة المقام متقدمون ألف سنة تقريبا على زمانهم لأن الاعتراف بفكرتي المقام، والمقال باعتبارهما أساسيين متميزين من أسس تحليل المعنى»[1] لذا يتضح جليا من خلال التعريف أن البلاغيين كانوا السباقين في دراسة العلاقة والترابط الوثيق بين اللفظ و المعنى المندرج ضمنه، فاللفظ والكلام تؤثر فيه المعاني المتضمنة. وندرك أن الاستعمال اللغوي للكلمة لا يتحدد إلا بسياق ضمني يفهم من خلالها حيث يشير مرة أخرى تمام حسان في قوله: «لكل كلمة مع صاحبتها مقام»[2] بمعنى أن المقام هو من يحدد معاني الألفاظ وتركيب الكلام.

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994، ص: 337.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كما أن العلاقة بين المتكلم والملتقى تحكمها علاقة التأثير والتأثر، ولذلك يسعى المتكلم إلى اختيار اللغة المناسبة في مقام مناسب لإحداث ذلك التأثير وفي هذا الصدد نجد البلاغة القديمة قد ركزت على ما يسمى بفائدة المخاطب لأنه محور أساسي في عملية التخاطب، بل هو المستهدف به بالدرجة الأولى، ولذلك فإن البلاغة تلتقي مع التداولية التي هي في أبسط مفهوماتها استعمال اللغة في سياق معين، ويمكن أن نوضح ذلك في المخطط التالي:[1]

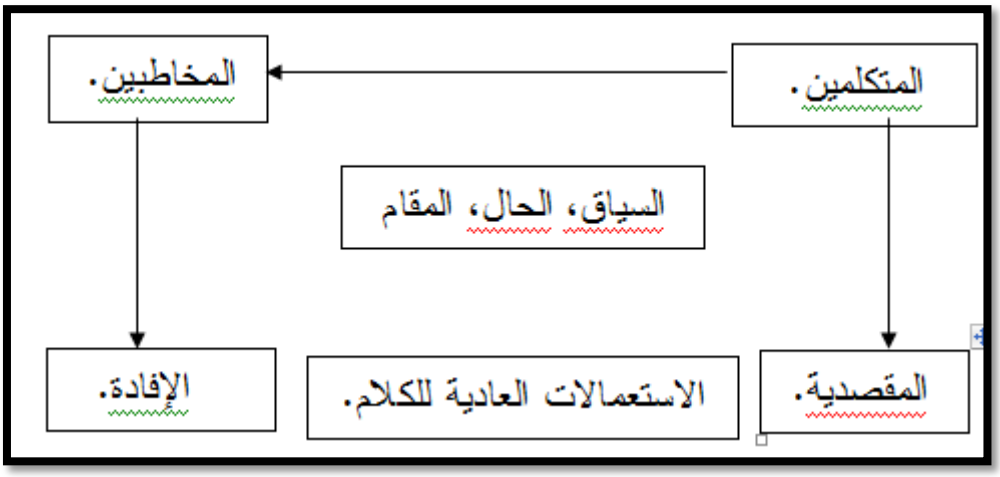

من خلال المخطط نجد أن المتكلم يقصد التأثير في المخاطب باستعمال اللغة في سياق معين هو ما تعبر عنه البلاغة العربية بإفادة المخاطب؛ فما يجب أن يحتفظ به من البلاغة التقليدية إنما هو فكرة المستمعين التي تنبثق من فهم طبيعة الخطاب فكل قول يوجه لمستمع وغالبا ما ننسى أن الشيء ذاته يحدث لكل مكتوب وبينما نتصور الخطاب بالنظر إلى المستمعين، فإن غياب القرناء ماديًا ربما يجعل الكاتب يظن أنه وحده في هذا العالم بالرغم من أن نصه في الواقع مشروط دائما بهؤلاء الذين يتوجه إليهم واعيًا أو بشكل غير واعٍ[2]. وبما أن السياق اكتسح مجال البحث اللغوي

---

[1] ينظر: سامية بن يامنة، الاتصال اللساني وآلياته التداولية في كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص: 30.

[2] صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص: 68.

وتعددت المباحث حوله ما توانى علماء اللغة التداوليون إلى الخوض في غماره لأجل إرساء معالمه من خلال أبحاثهم.

أما علماء البلاغة كما نعلم فكان لهم قصب السبق في هذا، فالسياق جذوره ممتدة لتراثنا البلاغي غير أنه لم تفرد له نظريات واكتفوا بتطبيقها أثناء الاستعمال فحسب، ومن هنا تراودنا فكرة الغوص أكثر في مجال البحث بين ثناياه، لأجل كشف بعض الجوانب الخفية من الزخم الهائل حول دراسة السياق الذي يعتبر وليد تراثنا البلاغي الغني بعلومه الشيقة وبهذا نطرح تساؤلات عدة حول الموضوع الجوهري في هذا المبحث الذي نحن بصدد معالجته؛ فما السياق؟ وما أنواعه؟ وما دوره في توضيح المعنى؟

I/ مراعاة السياق:

لقد أثرى علماؤنا الأفذاذ وأسلافنا الجهابذة تراثنا البلاغي بمصنفات ومؤلفات لا يشق لها غبار في إطار دراسة السياق إلا أنه لم يظهر كمصطلح واضح المعالم كما نراه الآن، بل كان صداهم يصدح بعبارتهم المألوفة والمعروفة **" لكل مقام مقال"** ومع تطور الدراسات اللغوية أضحى السياق يثير حفيظة الباحثيين؛ لأجل تقصي تعريف شامل حوله إلا أن الآراء تباينت وتعددت أمام هذا الزخم المعرفي الهائل حوله؛ فالسياق عنصر أساسي ومهم من عناصر الخطاب اللغوي كما أسلفنا.

1/ مفهوم السياق :

لغة:

ورد في لسان العرب لابن منظور: ساق الإبل يسوقها سوقا وسياقا هو سائق وسواق يشدد للمبالغة، قال الله تعالى:﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ(21) ﴾[1]، وقيل في التفسير سائق يسوقها إلى محشرها وشهيد يشهد عليها وعملها، وقد انساقت الإبل وتساوقت إذا تتابعت[2] أما ابن فارس فيقول: «السين والواو والقاف أصل واحد، وهو حدو الشيء، يقال ساقه يسوقه سوقا. والسيِّقة: ما استيق من الدواب. ويقال سقت إلى امرأتي صداقها، وأسقته. والسوق مشتق من هذا، لما يساق إليها من كل شيء، والجمع أسواق»[3] ونجد تعريفا آخر: «والمنساق التابع والقريب»[4]

أما تعريفه في المعاجم العربية الحديثة فقد ورد عند أحمد مختار عمر: «ساق الحديث بمعنى سرده، أورده بسهولة وسلاسة، وساق القصة قصها وساق الحديث إلى موضع معين وجهه إليك، يساق الحديث يوجه، ساق المهر إلى المرأة قدمه: حمله إليه، ساق إليه المال: أرسله قدمه بين يديه. والسياق مفرد جمعه سياقات مصدر ساق تعاقب سلسلة من الظاهرات في وحدة ونظام كتعاقب الظاهرات السيكولوجية والفيسيولوجية»[5]

---

[1] سورة ق الآية: 21.

[2]ابن منظور، لسان العرب، (ج12)،ص:32، مادة (س و ق).

[3]ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، القاهرة، دار الفكر (د.ت)، مادة سوق، ج3، ص: 117.

[4]الفيروزابادي، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية ط1، 1415 هـ، ج3، ص:335ـ 336.

[5] أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، المجلد 2، ط1، 2008، ص: 137.

من خلال ما تقدم من تعريفات يتضح لدينا أن معاني السياق تقوم على التتابع والتعاقب والقيادة والاتفاق.

اصطلاحاً:

اعتبر العلماء أنه من الصعوبة تحديد تعريف للسياق، فتباينت الآراء بشأنه وظهرت بذلك مؤلفات عدة وتعريفات شتى: «ولعل هذه الصعوبة هي التي جعلت الذين كتبوا في هذا الموضوع يغضون الطرف عن تعريف السياق وينتقلون إلى تبيين أهميته في دراسة المعنى، وإظهار وظائفه وعناصره»[1]وها هو محمود سعران يعرفه بأنه: «جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي أو للحالة الكلامية»[2]

كما نجد أن تمام حسان له رؤيته في تصوره للمعنى وسبل الوصول إليه قائلا: «والذي يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن الكلمة في المعجم لا تفهم إلا منعزلة عن السياق وهذا هو المقصود بوصفه الكلمات في المعجم بأنها "مفردات" على حين لا توصف بهذا الوصف وهي في النص وإن تعدد معنى الكلمة يرجع إلى صلاحيتها للدخول في أكثر من سياق ومن صلاحيتها للدخول في أكثر من سياق يأتي تعدد معناها واحتماله حالة الأفراد»[3]، أما عبده الراجحي فقد نص على أن السياق هو: «مجموع الظروف التي تحيط بالكلام»[4]

وقد أورد طه عبد الرحمن أن: «القول الطبيعي مجردا عن مقامه تصير محامله كثيرة ولا يتعين المقام، حتى أنه يصح الادعاء بأن الأصل في القول الطبيعي أن تتعدد

---

[1] إبراهيم أصبان، السياق بين علماء الشريعة والمدارس اللغوية الحديثة، مجلة الإحياء، ص: 54.

[2] محمود سعران، علم اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص: 311.

[3] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 324.

[4] عبد المنعم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007، ص: 82.

معانيه إلى أن يثبت بالدليل خلاف ذلك، وإن كذلك فقد وجب أن تكون صوره الممكنة متعددة وإن لا ينحصر تقويمها في قيمة واحدة»[1].

من خلال ما سبق من تعريفات للسياق ندرك أن اللغة كائن حي له تفاعلاته وظروفه التي تحيط به، وباعتبار أنها أقوال حية متحركة لا جمل جامدة محنطة غير خاضعة للظروف المحيطة بها.

أ/ أنـــــواع السياق:

إن المستقرئ للتراث البلاغي العربي يلقى اهتماما بالغا بالسياق اللغوي والسياق غير اللغوي ونستشف هذا من خلال مقولتهم المشهورة **" لكل مقام مقال"** ، حيث أقروا أن هناك ترابطا فعليا بين الكلام المركب (الشكل) والظروف التي تحصل أثناء لفظ العبارة (المعنى)، ومن هنا نجد أن الدارسين المحدثين أخذوا جانب السياق وأولوه العناية ومحصوه مستندين على امتداده عبر العصور والأزمنة آخذين عاملين بالشواهد التي استنبطوها من قدامى البلاغيين الذين أثروا الدراسات اللغوية وجعلوها مرتع ومهد كل دارس.

1 / فالسياق اللغوي:

هو«حصيلة استعمال الكلمة داخل نظام الجملة بحيث تكون متجاورة مع كلمات أخر، مما يكسبها معنىً خاصا محددا»[2] فهو يعني «ذلك المعنى الذي ورد لهذه الكلمة في المعجم، أي معنى الكلمة في الجملة أو العبارة، أو بمعنى آخر، المعنى الذي يفهم من الكلمة بين الكلمات السابقة واللاحقة لها في العبارة أو الجملة، ويتمثل

---

[1] طه عبد الرحمان،اللسان والميزان،ص:45.

[2] نجم الدين قادر كريم الزنكي، نظرية السياق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص: 82.

في العلاقات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بين هذه الكلمات على مستوى التركيب»[1]

يتبين لنا أن العلاقة التوافقية بين كلمات العبارة الواحدة أو العبارات المشكلة لنص ما تستند على علاقة داخلية تحكمها مجموع العلاقات الواردة للدلالة على المعنى المراد فهمــه فـهو: «تجسيد لتلك التتابعات اللغوية في شكل الخطاب، من وحدات صوتية وصفية ومعجمية وما بينهما من ترتيب وعلاقات تركيبية»[2]

أما **أولمان** فقد عرفه بقوله: «أنه الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما بكلمات أخرى معينة»[3] أما الآن سنعرج إلى النوع الثاني من أنواع السياق ألا وهو السياق غير اللغوي والذي بدوره له العديد من التسميات فمنها المقامي وسياق الحال...

2/ السياق المقامي:

وهو السياق غير اللغوي، الذي يؤدي دورا بارزا في توضيح المعنى وهذا لا يتم إلا من خلال الكشف عن الملابسات والظروف المحيطة به، وفهم كل المعاني المتضمنة داخل التعبير الوارد فهمه، حيث أنه: «يمثل الظروف والملابسات والمواقف التي تم فيها الحدث اللغوي وتتصل به، وهو ما أطلق عليه البعض المسرح اللغوي»[4] وقد اندرجت ضمن سياق المقام مجموعة من المستويات منها:

– السياق الظرفي: وهو الدال على محيط الفاعلين كالمكان والزمان وطبيعة التواصل

---

[1] عبد المنعم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، ص: 33.

[2] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 40.

[3] حسام البهنساوي، علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة، الناشر مكتبة زهراء الشرق، جامعة الفيوم، ط1، 2009، ص: 67.

[4] محمد محمد داوود، العربية وعلم اللغة الحديث، ص: 199.

– السياق الوضعي: هذا الأخير دلالته أن يكون هناك تناسب بين الخطاب الذي يسرد وينطق مع المحيط الذي يتم فيه هذا، حيث أن كل خطاب له علاقة توأمة بين محيطه

– السياق التفاعلي: يحدد صور التخاطب ونسق العلامات المصاحبة له.

ـ السياق المعرفي: أو (التضمني) يشمل مجموع المعتقدات والقيم المشتركة بين المتكلمين، إما قبليا (ماقبل البناء) أو بعديا (بعد البناء)[1]

3/ السياق العاطفي:

أو الانفعالي مثلما صرح به أحمد مختار عمر «فهو يحدد درجة القوة والضعف في الانفعال، مما يقتضي تأكيدا أو مبالغة أو اعتدالا»[2]

4/ سياق الموقف:

فيعني الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة[3]

قد أشار وأبرز لنا أحمد مختار عن السياق اللغوي وسياق الموقف مثالا بكلمة يرحم قائلا: يرحم في مقام تشميت العاطس، يرحمك الله (البدء بالفعل) أما في مقام الترحم بعد الموت: الله يرحمه (البدء بالاسم). فالأولى تعني طلب الرحمة في الدنيا والثانية طلب الرحمة في الآخرة، وقد دل سياق الموقف إلى جانب السياق اللغوي المتمثل في التقديم والتأخير[4]

---

[1] ينظر عماري محمد، مبادئ الدرس التداولي في التراث العربي ـ نظرية الخبر والإنشاء، أطروحة دكتوراه مخطوطة، 2016/ 2017، ص: 166.

[2] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مكتبة لسان العرب، القاهرة ص: 70.

[3] المرجع نفسه، ص: 71.

[4] ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

5/ السياق الثقافي:

يقتضي تحديد المحيط الثقافي أو الاجتماعي الذي يمكن أن تستخدم فيه الكلمة[1]

ب/ عناصر السياق:

يتحدد السياق بعناصر تضبطه وبمشاركة أطرافه لنسج وتركيب الخطاب، وهذا لتحقيق الغاية المراد التوصل إليها أثناءه، فقد أشار الشهري إلى عناصره كالآتي:

أ/ المرسِل:

هو الذات المحورية في إنتاج الخطاب، لأنه هو الذي يتلفظ به من أجل التعبير عن مقاصد معينة وبغض تحقيق هدف فيه.

ب/ المرسل إليه:

هو الطرف الآخر الذي يوجه إليه المرسل خطابه عمدا، فالمرسل إليه حاضر في ذهن المرسل عند إنتاج الخطاب، سواء أكان حضورا عينيا، أم استحضارا ذهنيا.

ج/ العناصر المشتركة:

لا يقتصر الأمر على دور كل من طرفي الخطاب بمعزل عن الطرف الآخر، أو بمعزل عن محيطهما، فهناك العلاقة بينهما والمعرفة المشتركة وغير ذلك من العناصر المؤثرة[2]

---

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

[2] ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 45 -48.

1/ المقـــــــام:

لقد أفرد البلاغيون دراساتهم وإسهاماتهم اللغوية للمقام بدقة شديدة وتمحيص للكشف عن حجب عبارة **لكل مقام مقال**؛ التي تبرز جمال الأسلوب، وأناقة التركيب، فكان حريا بنا توضيح فكرتي المقام والمقال الذي لمسناه من خلالها، وكما نعلم أنها أثارت وشغلت فكر واهتمام البلاغيين منذ أمد واستندوا عليها في التنظير والتطبيق.

فالمقام «هو حصيلة الظروف الواردة طبيعية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك في الوقت الذي تم فيه أداء المقال»[1]، وقد أشار البلاغيون إلى أن الألفاظ محدودة أما المعاني لا متناهية، حيث صرح السكاكي على ضرورة تنوع المقامات «لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على استخبار أو استنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار؛ جميع ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذي يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكل ذلك غير مقتضى الآخر»[2]. وهنا تصريح واضح أن الاختلاف يكون في المعاني التي تعتبر روح الكلمات والمفردات.

نجد في هذا المنحى أن العلماء المحدثين اصطلحوا على تسميته بالسياق وهو شائع الآن في دراساتهم وأبحاثهم، نجد تمام حسان قد دافع عن فكرته حول المقام وعن تباين الآراء مع رأيه في تحديد مفهومه بقوله: «لقد فهم البلاغيون المقام أو مقتضى الحال فهما سكونيا

---

[1] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 41.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 168.

قالبيا نمطيا مجردا»([1]). حيث اعتبر أن المقام يتماشى مع ظروف المتكلم وأحواله لصنع الخطاب؛ «فالذي أقصده بالمقام ليس إطارا ولا قالبا، وإنما هو جملة الموقف المتحرك الاجتماعي الذي يعتبر المتكلم جزءا منه، كما يعتبر السامع والكلام نفسه وغير ذلك مما له اتصال بالتكلم، وذلك أمر يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي، ليشمل كل جوانب عملية اتصال من الإنسان والمجتمع والتاريخ والجغرافيا والغايات والمقاصد، وعلى الرغم من هذا الفارق بين فهمي وفهم البلاغيين للمصطلح الواحد أجد لفظ المقام أصلح ما أعبر به عمّا أفهمه من المصطلح الحديث الذي يستعمله اللسانيون المحدثون»[(2)].

وقد عرف هاليداي haliday المقام على أنه: «البيئة التي تجعل الحياة تدب في النص، وإنه الظروف أو الملابسات ذات الصلة بكل ماهو خارج النص»[(3)]. كما أن المقام بحسب المنظومة اللسانية العربية ينطبق على: «مجموعة العناصر التي تتوافر في موقف خطابي معين وأهمها زمان التخاطب ومكانه وعلاقة المتكلم بالمخاطَب وخاصة الوضع التخابري القائم بينهما، أي مجموعة المعارف التي تشكل مخزون كل منهما أثناء عملية التخاطب»[(4)].

وقد وثَّق البلاغيون كذلك بأن المتكلم ينسج كلماته بحسب الحال والظروف المحيطة به مع موافقة ذلك لظروف المتلقي، حيث أورد الجاحظ تعريفا لبشر بن المعتمر قائلا: «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما ولكل حالة من ذلك

---

(1) تمام حسان، الأصول –دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب–، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص: 303.

(2) المرجع نفسه، ص: 304.

(3) عبد المنعم خليل، نظرية السياق، ص: 82.

(4) أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص: 172.

مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات»[1].

وقد أقرَّ السكاكي وأكّد على ضرورة امتلاك المتلقي الكفاءة لمعرفة ما يريده المتكلم ومراعاة لما تحمله الفكرة من صدق في التعبير، فهذه الكفاءة التداولية تجعله يعرف ما يناسب المقام من كلام «لما تقرر أن مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه على مقتضى الحال، وعلى لا انطباقه، وجب عليك أيها الحريص على ازدياد فضلك المتصب لاقتداح زناد عقلك المتفحص عن تفاصيل المزايا، التي بها يقع التفاضل، وينعقد بين البلغاء في شأنها التسابق والتناضل، أن ترجع إلى فكرك الصائب وذهنك الثاقب، وخاطرك اليقظان، وانتباهك العجيب الشان، ناظرا بنور عقلك وعين بصيرتك، في التصفح لمقتضيات الأحوال، في إيراد المسند إليه على كيفيات مختلفة وصور متنافية، حتى يتأتى بروزه عندك لكل منزلة في معرضها»[2] فهنا إشارة واضحة من السكاكي لتوافر شرط التأويل الحسن والدقة في اختيار الأنسب للتفكير في فهم ما يدور من ذهن السامع وترجمة ما يقوله المتكلم وكل هذا لا يتأتى إلا بكفاءة تأويلية تداولية.

إن الدور الكبير الذي يلعبه المقام في المنظومة اللغوية يؤكد لنا أن هناك وشائج قربى بين التصورين، إلا أن المنظومة البلاغية العربية لها قصب السبق بالنسبة للدراسات الحديثة في دراسته، أما الجدة والحداثة في الدراسة ما هو إلا متابعة الدرس اللساني اللغوي الممتدة جذوره امتداد تراثنا البلاغي الغني الزاخر بعلومه.

---

[1] الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص: 138-139.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 265.

1/ مراعاة السياق في أحكام الحذف:

يعتبر الحذف من السمات الجمالية في إنشاء التراكيب اللغوية، فهو من أهم المباحث التي استأثرت أرباب البلاغة ،الذين سخروا أنفسهم للبحث، فعقدوا له بنودا وأفردوا له أبوابا للدراسة والتقعيد. وكما أشرنا سابقا أن من البلاغيين الرواد في هذا المجال الجرجاني الذي أسهب في الحديث عنه واعتبره صبغة جمالية وفنا من فنون إنشاء الكلام؛ فالحذف ارتبط بالكلام البليغ ، فتجنبوا بذلك الإطناب وأوجزوا الألفاظ مما زاد قوة التعبير دون عناء. لذلك نجده مرتبطا بالإيجاز في العلوم البلاغية فهذا الأخير: «أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط»[1]، فالجملة تتكون من عنصرين أساسيين المسند والمسند إليه، وقد يلحق بهذين العنصرين ما يؤدي معاني أخرى مكملة لهما ووجدوا أن ثمة تراكيب لم تبن على الشكل المفترض لبنائها؛ لأن المعنى قد يقتضي حذف أحد الركنين الأساسيين أو واحد منهما، لتكملة معنى الجملة، ويكون ذلك لغرض يقصده المتكلم ويعرفه السامع بقرينة لفظية أو غير لفظية[2] فهنا تصريح واضح لوجوب وجود قرينة يفهم من جرائها المقصود من الكلام.

تتعدد صور المحذوفات وتختلف في الأهداف والغايات، المراد إيصالها للسامع ضمن دراسة المعاني المتضمنة والسياق الذي وردت فيه والظروف المحيطة بواسطة قرائن دالة عليه.

ومن أهم العناصر الإسنادية التي قد يتم فيها الحذف ـالمبتدأـ وقد يستحسن عدم الذكر أفضل من ذكره لأسباب بلاغية بحتة، تكون حينئذ بحاجة ماسة إلى السياق

---

[1] المصدر السابق، ص: 277.

[2] كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2006، ص: 334.

وحيثياته للمساهمة في فك شفراته وفهم معانيه، والنظر إلى التركيب الجاد الذي يسحر ويأسر من يسمع هذا الكلام. وبهذا يكون الحذف عنصرا جماليا دقيقا.

أ/ مقصدية حذف المبتدأ:

المحذوفات في اللغة العربية لها غاية بلاغية وسلامة إسنادية في تركيب الجمل اللغوية وصوغها صياغة سليمة وقوة تأثير منقطع النظير تمتلك سحر البيان في قوة إيصال المطلوب للسامع و إقناعه. ففي قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ(18)﴾[1] فقد حذف المبتدأ (الضمير) وتقديره "هم صم"، قصد تحقير المشركين ومن جانب آخر هي اغتنام فرصة إقبال المخاطبين والسامعين من المؤمنين من أجل تقرير صفات الكافرين وبيانها لهم؛ ليكونوا أبعد عما يؤدي بهم إليها[2]. ومن أمثلة الحذف كذلك ما ورد عن قول عبد الله بن الزبير يذكر غريما:

عَرَضْتُ عَلَىَ زَيْد لِيَأْخُذَ بَعضَ مَا يُحَاوِلُهُ قَبْلَ اِعْتِرَاض الشَوَاغِلِ

فَدَبَّ دَبِيبُ البَغْلِ يَأْلَمُ ظَهْرَهُ وَقَالَ: تَعْلّم، إِنّنِي غَيْرُ فَاعِل

تَثَاءبَ حَتىّ قُلتُ: دَاسِعٌ نَفْسَهُ وأَخْرَجَ أَنْيَابًا لَهُ كَالمُعَاوِلُ

فالشاهد في هذه الأبيات { داسع نفسه} وتقدير الكلام هو داسع نفسه، نجد الجرجاني هنا يبين سبب حذف المبتدأ «الأصل حتى قلت: هو داسع نفسه، أي حسبته من شدة التثاؤب، ومما به من الجهد، يقذف نفسه من جوفه، ويخرجها من صدره كما يدسع البعير جرّته. ثم إنك ترى نصبة الكلمة وهيئته تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ، وتباعده

---

[1] سورة البقرة، الآية 18.

[2] حيدر حسين عبيد، الحذف بين النحويين والبلاغيين دراسة تطبيقية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص: 89.

عن وهمك، وتجتهد ألا يدور في خلدك، ولا يعرض لخاطرك، وتراك كأنك تتوقاه توقّى الشيء تكره مكانه والثقيل تخشى هجومه»[1]؛ الجرجاني هنا يصرح بوجوب حذف المبتدأ، كراهة لوجوده، ثقلا للفظه هو إشارة واضحة إلى أن الحذف ها هنا حذف وجوب «تأمل هذه الأبيات كلها واستَقْرِها واحدا واحدا، وانظر إلى موقعها في نفسك، إلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بالحذف منها، ثم فليت النفس عما تجد وألطفت النظر فيما تحس به. ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر، وأن تخرجه إلى لفظك، وتوقعه في سمعك، فإنك تعلم أن الذي قلت كما قلت، وأن رب حذف هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد»[2]، ومن أمثلة الحذف كذلك نستشفه في الآية الكريمة: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ(117) ﴾[3] فالشاهد في هذه الآية الكريمة كلمة "بديع" والتقدير هنا: هو بديع السموات والأرض. فمن خلال سياق الآية الكريمة نلحظ أن الهدف من حذف المبتدأ ـالضمير"هو"ـ «اغتنام فرصة إقبال السامع من أجل أن يقرر في نفسه صفات الله تعالى، ويرسخ في قلبه تنزيهه سبحانه عن كل ما لا يليق به.

ومن حذف المبتدأ كذلك نجد قوله تعالى: ﴿فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنْ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ(220) ﴾[4]. الشاهد في الآية الكريمة "فإخوانكم" بتقدير المبتدأ "فهم إخوانكم"، فحذف المبتدأ هنا جاء بيانا لما تقدم وسبق حيث أن السامع مدرك أتم

---

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 151.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3] سورة البقرة ، الآية 117.

[4] سورة البقرة، الآية: 220.

الإدراك عن المقصود من الآية الكريمة وهنا الضمير راجع لليتامى، فالسامع لا يفهم المقصود إلا برجوعه للبداية وفي إطار سياق.

ب/ مقصدية حذف المفعول به:

القرآن الكريم المحكم في آياته المعجز بكلماته كان خير دليل وأكبر برهان على إبراز مكامن الجمال في الأداء اللغوي، وإيضاح المعنى بعد الإبهام، ففي قوله تعالى في سورة النحل: ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ(9) ﴾[1]. نجد حذف المفعول به بعد فعل المشيئة كان له أثره البالغ، ففي هذا الموضع نستطيع تقديره "ولو شاء هدايتكم لهداكم" فوضوح الصورة على أنه إبهام يعقبه إيضاح فجواب الشرط هنا أشد تأثيرا وأوقع في النفس؛ لأن السامع ها هنا لا يظفر بمعرفة المحذوف إلا بعد لهفته وتطلعه كما أننا نلحظ أن الشرط وجوابه والتعالق الحاصل بينهما وضح وفسر المعنى وهذا لا يتأتى إلا بفهم السياق الذي جرت فيه، فالتأويل وحسن التفسير للآية الكريمة يجعلنا نتدبر أن المفعول بعد فعل المشيئة وحرف الشرط لو لا يفهم معناه إلا مرتبطا بجواب شرطه. وفي موضع آخر نجد في الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً(35) ﴾[2] حذف المفعول به لاسم الفاعل الحافظات، ولأن أصله التعدية للمفعولية لم يذكر بسبب علم المخاطب به لذلك تم الاستغناء عنه.

---

[1] سورة النحل، الآية: 9.

[2] سورة الأحزاب، الآية: 35.

كما نعلم أن السياق لا يتضح مفهومه ولا تتسع رقعة فهمه إلا من خلال القرائن حيث تكون هذه الأخيرة إما متقدمة أو متأخرة وحسن التأويل وجودة الفكر وكفاءة الفهم لما يجري من ظروف تجعل الباحث المتعطش يسعى لتيسير العبارة بما يمتلك من كفاءة لحسن التأويل فهي بهذا ذات بعد تداولي بحت، نجد محلا آخر لحذف المفعول في قول العباس بن الأحنف:

إِلىَ الله أَشْكُو إِنّهُ مَوْضعُ الشَكْوَى فَقَدْ صَدَّ عَنِي بِالمَودَةِ منْ أَهْوَى

الشاعر هنا يشتكي صدود حبيبته عنه والقرينة على الحذف ها هنا ورد في الفعل صدَّ عني حيث يكون التقدير إلى الله أشكو صدود الحبيبة فنجد القرينة متأخرة فعلى السامع أن يتنبه ويؤول حسب القرينة الموجودة في النص.

كما ذكرنا آنفا أن الأمثلة تتعدد ولا تنحصر والمعاني تحتاج للحذاقة لحسن تأويلها من خلال سياق يحكمها ، ومن مواضع حذف المفعول به ما لمسناه في الآية الكريمة: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ فَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ(132) ﴾[1]. نلمس في الآية الكريمة حذفا لمفعول يعقوب ومن خلال سياق ضمن هذا التركيب المعجز نؤول ونقدر المفعول به إلى ووصى يعقوب بنيه.يزعم الباحث ها هنا إلى أن الحذف حصل لأمرين:

أولهما: إن المحذوف معلوم؛ لتقدم ذكره، وثانيهما: إن القرآن الكريم أراد أن يبين لنا أن الأبناء وقعوا بين وصية كل من سيدنا إبراهيم عليه السلام وسيدنا يعقوب عليه السلام،

[1] سورة البقرة، الآية: 132.

ويظهر ذلك جليا من خلال تأمل موضع كلمة بنيه، إذ تقع بين إبراهيم ويعقوب، وكلاهما نبي[1].

ظاهرة الحذف عادة ما نتوسم فيها صبغة الجمال وبراعة التصوير، لذا لا نجد الجرجاني إلا مصرحا عن حذف المفعول به بقوله: « ليس لنتائج هذا الحذف، أعني حذف المفعول، نهاية، فإنه طريق إلى ضروب من الصنعة، وإلى لطائف لا تحصى»[2].

2/ مراعاة السياق في أحكام التقديم والتأخير:

ظاهرة التقديم والتأخير تعد لمسة جمالية تمتاز بها اللغة العربية لما تتميز به من حسن الصياغة والتركيب اللغوي العجيب مع قوة المعاني البلاغية، وهذا ما صرح به ابن جني وأفرد له بابا وسمه بـــ«باب شجاعة العربية»[3].

فالتأليف هاهنا لا يرد عشوائيا في تركيب الكلام بل مقصودا لغاية بلاغية تقتضيها الظاهرة، بحيث «قد يعرض لبعض الكلم من المزايا ما يدعو إلى تقديمه، وإن كان حقه التأخير، فيكون من الحسن تغيير هذا النظام ليكون المقدم مشيرا إلى الغرض الذي يراد ومترجما عما يقصد منه»[4]. أما الجرجاني فقد شدد على أن المعاني تلعب الدور الكبير في تداخلها مع الكلام وهذا مؤداه بطبيعة الحال إلى السياق الذي وردت

---

(1) حيدر حسين عبيد، الحذف بين النحويين والبلاغيين –دراسة تطبيقية–، ص: 134.

(2) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 163.

(3) ابن جني ، الخصائص، الجزء الثاني، ص: 360.

(4) أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة ـالبيان والمعاني والبديع ـ دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ص: 100.

فيه العبارة لمعرفة الغرض «نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأن تقتفي نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس»[1].

فالاهتمام بتركيب الكلام وتتبع معانيه ومطابقتة لمقتضى الحال من السمات الجمالية البارزة في توضيح المعنى بغرض الإفادة وهذا ما أورده السكاكي بقوله: «هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[2].

كما نعلم أن أفذاذ البلاغة وأرباب البيان كانت عنايتهم بترتيب الكلام حسب مقتضياته وصاغوه حسب الأغراض والإفادة وبذاك أصبح لمسة بيانية بلاغية، فهو يؤدي إلى «إكساب الجملة صبغة جمالية تتصل بالمعنى وتصله بالمخاطب في غالب الأحيان، وبحالة المتكلم في القليل منها، بحيث يؤثر هذا الحال في أجزاء الجملة الاسمية والفعلية والخبرية والإنشائية في تنويعات على الصيغ التي وردت في النماذج الفنية الراقية »[3]. تهتم هذه الثنائية بدراسة البنية المشتملة على وظائف تداولية في إطار تركيب الكلام ومقتضيات المقام وهذا ما يتناسب مع مقولة لكل مقام مقال، فهناك تداخل منقطع النظير وهذا ما يؤكده الجرجاني في نظريته "نظرية النظم".

فثنائية التقديم والتأخير أحد الأساليب البلاغية التي تحمل رؤى ومعان متدفقة تضفي على النص رونقا جمالا، فالتنظير لهذه الثنائية يحتاج إلى عمق فكري وحنكة وكفاءة تداولية لإدراك الغرض الذي رتبت لأجله عناصر الجملة، «فتأخير المسند إليه هو اقتضاء المقام لتقديم المسند»[4] كما أن العناية البالغة بترتيب عناصر الجملة على

---

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 51.

[2] السكاكي، مفتاح العلوم ،ص: 161.

[3] محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص: 270-271.

[4] ينظر: الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 66.

نحو معين مرده واضح للعيان لما سيفهم ضمن سياق أسند لتلك الجملة وبها يفهم المعنى«فلم يكن إعادة ترتيب العناصر جزافا، بل كان استجابة تداولية لبعض العناصر السياقية؛ فكل ترتيب ينطوي على قصد معين»[1]

فالمقاصد تختلف بحسب اختلاف ترتيب عناصر الجملة، والمعنى نلمسه عند إحاطتنا للجملة بالظروف الحاصلة والملابسات الملموسة المتضمنة في إطارها حيث أن «العلاقة النحوية تظل كما هي في البنية الأساس، كما يحتفظ الخطاب بالدلالة ذاتها»[2]

فالمجيل للنظر يدرك أهمية التقديم تتم عن طريق السياق والظروف والملابسات المحيطة بالتركيب اللغوي، ومن هنا يتجلى لنا أن كل تركيب لغوي مختلف البنية له أهداف وأغراض محددة سنبينها فيما يلي ضمن هذه الثنائية:

1/ التخصيص:

وعلى سبيل ذلك تقديم الخبر عن المبتدأ في الآية الكريمة: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ(117) ﴾[3]، فهنا تم تقديم المسند الخبر (لله) على المسند إليه المبتدأ وهذا بغرض تأكيد أن الله لا يحمد سواه؛ لأنه خالق جميع المخلوقات وقد خصَّ له الحمد دون سواه، لأنه لا معبود إلاه وهذا لا يتأتى إلا بسياق وفهم لمتضمن الكلام الحاصل إذن هو يحوي صفة التأكيد.

---

[1] الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 141.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] سورة البقرة، الآية: 117.

2/ التشويق:

ويكثر هذا في المدح خاصة [1]

ثَلاَثَةٌ تُشْرِقُ الدُنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُحَا وَأَبُو إِسْحَاق وَالقَمْر

والأصل في التركيب هاهنا وجب أن يكون على النحو الآتي: شمس الضحا وأبو إسحاق والقمر ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها، فمن خلال سياق الجملة نلحظ أنه تم تقديم المسند (ثلاثة) لأجل تشويق المتلقي وتجعل أثره بالغا في نفسه منتظرا لما تحمله العبارة من قصد وغرض، فالسياق يلعب الدور الكبير في وضع الجملة ضمن سياق يؤوله حسب فهمه.

3/ التفاؤل:

التفاؤل بسماع ما يسر المخاطب[2] نلمس هذا في البيت الشعري التالي:

سُعَدتْ بِغَرَة وَجْهِكَ الأَيَامُ وَتَزَيَنتْ بِلِقَائِكَ الأَعْوَامُ.

كان حريا بالبيان أن ندرك أن التأخير هنا ورد لأجل قيمة بلاغية جميلة وهي التفاؤل بما هو آت، حيث أن تأخير كلمة الأيام وتقديم الجار والمجرور جعلت السامع متفائلا لما سيلقاه بعد حين من اللقيا وتقارب الأيام، فآلية التقديم والتأخير تجعل السامع على استعداد دائم لشد الانتباه وتأويل لما يحدث من مجريات الأحداث ووقع ذلك في النفس، وإثارة انتباهه وكل هذا لا نستشفه إلا من خلال تأويل وتقدير للكلام.

---

[1] أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص: 106.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4/ تقوية المعنى وتأكيده:

نلمس هذا في الآية الكريمة: ﴿ إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ (196) ﴾[1] نجد هنا تقديم الضمير هو على الفعل يتولى قصد إثبات وتأكيد أن لا عناية للصالحين إلا رعاية رب العالمين ولا عزة إلا به.

5/ كون المتقدم محط إنكار وتعجب:

وهذا ما نجده في الآية الكريمة: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِنْ لَمْ تَنتَهِ لأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيّاً(46) ﴾[2] وهنا نلمس تقديم الخبر عن المبتدأ، إذ أنه لم يقل أأنت راغب وهذا بين؛ لأن وضوح أهمية المتقدم بارزة وشدة الاهتمام والعناية به واضحة.

6/ التقديم قصد التحذير:

ورد المسند إليه مقدما في الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمْ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلاً وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ(268) ﴾[3] ففي الآية الكريمة قدم الشيطان (المسند إليه) لأنه يحذر المسلمين من الشيطان ولأنه سبب الفساد ونشر الفحشاء فيتضح من هنا أن الإفادة والغرض وتقوية العبارة جاء بسبب تقدم كلمة الشيطان، فالسياق ها هنا لعب الدور الكبير ولأن المقام يستدعي هذا التقديم.

إن البحث في التراكيب اللغوية وربطها بالفكرة الدلالية كان موقعه في النفس موقعا حسنا لما له الأثر البالغ فيه، والتشويق المفرط للغوص في ثنايا الثنائيات

---

[1] سورة الأعراف، الآية: 196.

[2] سورة مريم، الآية: 46.

[3] سورة البقرة، الآية: 268.

البلاغية، وهذا ما تستدعيه التداولية ونادت به، ومن هنا كان التعالق الوثيق بينهما لأن مؤداهما واحد هو صناعة الكلام مع الاعتماد على مقتضيات المقام.

3/ مراعاة السياق في أحكام التعريف والتنكير:

تعد ظاهرة التعريف والتنكير مظهرا لغويا يختص بدراسة الاسم بالاسم دون غيره، وهو من الأساليب الخاصة حيث يحوي دلالات متعددة وهو ميزة من مميزاتها.

ولمعرفة أكثر عن الموضوع نعرج إلى تعريف شامل لهذه الظاهرة، فنجد أن:

1/ النكـــرة :

يقع لفوائد؛ ويستعمل لمقاصد لا يمكن للتعريف أن يقوم بها لا من الوجهة اللغوية ولا من الوجهة البلاغية والدلالية... وكلها تستقى من السياق ومن مطابقته لمقتضى الحال والمقام، فالوظيفة التي يقوم الاسم النكرة بها سواء وقع مسنداً إليه أم مسنداً في الجملة أو النّص اللغوي لا يمكن أن يقوم بها الاسم المعرفة؛ فهي تنفرد بخصائص تنبثق من مفهوم التنكير ذاته ومن طبيعته الجمالية»[1]، فـ«النكرة تدل على معين من حيث ذاته لا من حيث هو معين، أي ليس في لفظ الكرة ما يشير إلى أن السامع يعرفه فليس في اللفظ دلالة على ملاحظة التعين، والمعرفة تدل على معين، أي إن في لفظ المعرفة ما يشير إلى أن السامع يعرفه، وإذا فإن النكرة يفهم منها ذات المعين فحسب ولا يفهم منها كونه معلوما للسامع. والتعين في المعرفة، إما أن يكون بنفس اللفظ، كما في الأعلام، وإما بقرينة خارجية، كما في غيره عن بقية المعارف»[2]. كما ورد تعريف اخر لهذا التركيب بقوله أن: المعرفة مادل على شيء

---

[1] حسين جمعة، جمالية الكلمة، منشورات كتاب العرب، دمشق، 2002، ص: 152.

[2] أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، ص: 112.

بعينه والنكرة ما دل على شيء لا بعينه[1]. من خلال ما سبق يتراءى لنا أن هناك توافقا فكريا وتركيبا إبداعيا جماليا للمعرفة لمسناه جراء إدراكنا لثنائية التعريف والتنكير التي أضفت روحا جديدة للنص.

فالنكرة بمفهومها العام هي: «اسم يطلق على القليل والكثير، أو على مفرد أو على أكثر ومعناه شائع في جنس أو أو نوع أو صنف أو نحو ذلك وهذا يصدق بالمثنى أو الجمع »[2]

2/ المعــرفة:

فيقصد بها «أنها اسم يدل على معيَّن مميز عن سائر الأفراد والجموع المشاركة له في الصفات العامة المشتركة، مثل زيد عالم لشخص معين، وهؤلاء اسم يشار به إلى جماعة معينة »[3]. و«هي تحديد الشيء بين المتكلم والسامع حتى يُعْرَف الكلام به، ويصير مدار الحديث والتفكير بينهما. وله أهداف تثير في المتلقي أفكاراً ومشاعر؛ مثلما يثير أسلوبه فيه إحساساً بروح الجمال ومتعته تبعاً لكل قسم من أقسامه»[4].

وأيضا ورد في كتاب جواهر البلاغة «اعلم أن كلا من المعرفة والنكرة يدل على معين وإلا امتنع الفهم، إلا أن الفرق بينهما أن النكرة يفهم منها ذات المعين فقط ولا يفهم منها كونه معلوما للسامع وأن المعرفة يفهم منها ذات المعين ويفهم منها كونه معلوما للسامع لدلالة اللفظ عل التعيين، والتعيين فيها إما بنفس اللفظ من غير احتياج إلى

---

[1] ابن الزملكاني، التبيان في علم البيان، تحقيق أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1964، ص: 50.

[2] عبد الرحمن حسن، البلاغة العربية أسسها وعلومها فنونها، دار القلم، بيروت، ج1، ط1، 1996 ، ص: 396.

[3] المرجع نفسه، ص: 397.

[4] حسين جمعة، جمالية الكلمة، ص: 119.

قرينة خارجية كما في العلم وإما بقرينة تكلم أو خطاب أو غيبة كما في الضمائر، وإما بقرينة إشارة حسية كما في الإشارة»[1].

وقد أشار محمد عبد المطلب: «أن سيبويه اعتبر أن النكرة أشد تمكنا من المعرفة، لأن الأشياء تكون نكرة في الأصل ثم تعرف، فهي الأول ثم يدخل عليها ما تعرَّف به»[2]، وهذا ما أكده أيضا في قوله: «التنكير يقع لفوائد؛ ويستعمل لمقاصد لا يمكن للتعريف أن يقوم بها لا من الوجهة اللغوية ولا من الوجهة البلاغية والدلالية وكلها تستقى من السياق ومن مطابقته لمقتضى الحال والمقام فالوظيفة التي يقوم الاسم النكرة بها سواء وقع مسنداً إليه أم مسنداً في الجملة أو النّص اللغوي لا يمكن أن يقوم بها الاسم المعرفة؛ فهي تنفرد بخصائص تنبثق من مفهوم التنكير ذاته... ومن طبيعته الجمالية»[3].

بين طيات ما قيل من أفواه أغلب البلاغيين والنحويين نلقى صدى كبيرا على أن النكرة أشد إبلاغا وتأثيرا لدى السامع، حيث أن التنكير يحمل معان لا يمكن للتعريف استحضارها وكل هذا يحكمه سياق وكفاءة التأويل لأجل اكتشاف دلالة المقصود والمعنى المطلوب وهذا ما أوضحه حسين جمعة في قوله: «التنكير يقع لفوائد؛ ويستعمل لمقاصد لا يمكن للتعريف أن يقوم بها لا من الوجهة اللغوية ولا من الوجهة البلاغية والدلالية وكلها تستقى من السياق ومن مطابقته لمقتضى الحال والمقام فالوظيفة التي يقوم الاسم النكرة بها سواء وقع مسنداً إليه أم مسنداً في الجملة أو النّص

---

[1] السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، دار ابن خلدون، الاسكندرية، مصر، ص: 100.

[2] محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، ص: 339.

[3] حسين جمعة، جمالية الكلمة، ص: 152.

اللغوي لا يمكن أن يقوم بها الاسم المعرفة؛ فهي تنفرد بخصائص تنبثق من مفهوم التنكير ذاته... ومن طبيعته الجمالية»[1].

بين ثنايا البحث عن الجملة والإسناد والعلاقة الوطيدة بينهما يدرك أي باحث ومحلل وجوب أن يكون المسند إليه معرفة «اعلم أن حق المسند إليه أن يكون معرفة، لأن المحكوم عليه ينبغي أن يكون معلوما ليكون الحكم مفيدا»[2]. أما المعارف عند حسين جمعة كالآتي:(الضمير، اسم العلم، اسم الإشارة، الاسم الموصول، المحلى بال التعريف، المعرف بالإضافة، المعرف بالنداء) [3]كما أن للنكرة ثلاثة أقسام يترتب عليها الكلام ومقتضيات الحال وجب الالتزام بها وهي:(ما يطلق على القليل والكثير، أو على مفرد أو أكثر ومعناه شائع في جنس أو نوع أو صنف مثل: (ماء ـ تراب ـ ريح)، ما يطلق على مفرد شائع دون تعيين وهذا القسم صالح لأن يراد به معنى الجنس أو النوع، ما يطلق على أكثر من مفرد ومعناه شائع في مثان أو جموع)[4]

إنّ السياق هو الذي يستدعي التعريف والتنكير، إذ إنه يهدف إلى أغراض معينة ويحددها فلا جرم من تنكير كلمة وتعريف كلمة لأجل غرض وهدف، فالسياق هو من يكشف عن المقاصد ودوره الكبير في تحديد المعنى لأن «ما يذكره علماء البلاغة من معان استفيدت من النكرة فإنها لم تفدها بطبيعتها، وإنما استفادتها من المقام الذي وردت فيه، فكأنما المقام هو الذي يصف النكرة ويحدد معناها»[5]. لا يخفى على ذي نظر أن البلاغيين كان لهم الدور الكبير في الكشف عن معاني الكلمات من خلال

---

(1) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(2) عبد الرحمن حسن، البلاغة العربية ـ أسسها و علومها فنونها، ص: 397.

(3) ينظر: حسين جمعة، جمالية الكلمة، ص: 120ـ139.

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص: 396.

(5) عبد الرحمن حسن، البلاغة العربية ـ أسسها وعلومها فنونها، ص: 397.

النظر إلى تركيب الكلام،حيث ضبطوا وقننوا وأولوا إلى ما يقتضيه يسير الكلام وجزالته، ومراعاتهم للأحوال والظروف لإرساء وضبط المعاني المراد إيصالها للسامعين، «فمقامات الكلام ترتبط هي الأخرى بطبيعة المتلقي، فمقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناءا على الاستخبار أو الإنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، وكل ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذي يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر»[1]. بناء على ما تقدم ندرك أن الكلام لا يفهم إلا ضمن سياقات، هذه الأخيرة التي اخترقت النظم الكلامي وجعلته محل تأويل وتدوير لإيصال الأفكار والمعاني والمفاهيم، لأن الناظر ينظر إلى الكلام ككتلة مترابطة ومنسقة كلماتها في الجملة الواحدة بينما الباحث الحاذق الذي يقرأ ما بين السطور يفسر ويؤول الكلام ضمن تعابير متضمنة داخل الكلام.

أولا: المقاصد البلاغية للتنكير:

إن الكشف عن الأغراض الذي يؤول إليها التنكير لايمكن ضبطها في مسائل محددة، إذ أن السياق وحده من يكشف المعنى والقصد المراد فهمه وفي هذا الصدد يؤكد لنا محمد عبد المطلب هذا في قوله: «دراسة سياق التنكير عامة تؤكد نتيجة هامة، وهي أن الحدث الكلامي له معنى، ومن ثمَّ فإن دراسة المعنى تبرز لنا طبيعة السياق واضحة جلية وذلك مرتبط بالشكل السطحي للأداء واتصاله بالمعنى الذي أفرزه العقل»[2].

---

[1] ينظر: محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية ص: 245.

[2] المرجع نفسه، ص: 342.

وكان حريا بالبيان أن نمثل لبعض الأغراض البلاغية والدواعي الجمالية للتنكير قصد توضيح الدلالات وقوة تأثير العبارات وضبط المعاني وإجلاء الغموض في فهمها وتيسير وصفها ضمن سياق يبرز تلك المعالم الجمالية الضمنية.

1ـ التخصيص:

كما ذكرنا آنفا أن دقة العبارة وسحر البيان وجمال الأسلوب توجب بقوة استحضار العقل وكفاءة التأويل وعمق الفكر وذكاء التحليل في تفسير واضح المعالم للقرآن الكريم المعجز ببيانه الملهم جزالة كلماته، فالناظر المتفحص للآية الكريمة: ولكم في القصاص حياة، يرى أن تنكير "حياة" أبلغ وأحسن لأنها بذلك تؤدي أدوارا جديدة تضفى معان قوية خلاف التعريف، فلو جاءت "حياة" معرفة ها هنا لدلت على أن حياة الإنسان مرتبطة بالقصاص أساسا وأنه لا حياة بدونه، فذلك لمن كان يُقتل لولا القصاص، «وذلك محال في صفة القاصد للقتل، فإنما يصح في وصفه ما هو كالضد لهذا وهو أن يقال: إنه كان لا يُخاف عليه القتل لولا القصاص وإن كان كذلك وجب التنكير»[1]، فكلمة "حياة" نكرة لها دلالة أقوى وأضفت معان كثيرة حيث يتجلى ذلك كون القصاص يجعل للإنسان حياة جديدة مستأنفة يستفيدها الأفراد من حكم القصاص وأن تنال يد القانون من يرتدع القتل فيقتل، فهذا الحكم العادل استزاد به المجتمع حياة بعض الأفراد، فقد «امتنع التعريف لئلا يفضي إلى إيهام أن الحياة من أصلها مستفادة بالقصاص»[2].

---

[1] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز، ص: 290.

[2] ابن الزملكاني، التبيان في علم البيان، ص: 52.

2ـ التعظيم والتحقير:

نجد ذلك واردا في قول الشاعر ابن أبي السمط:

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِ أَمْر يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ العُرْفِ حَاجِبُ

فالشاعر ها هنا يصف ممدوحه بأن له مانعا عظيما عن كل قبيح وليس له حاجب يمنعه من المساعدة وتقديم المعروف لمن يريده، فكلمة حاجب ذكرت في البيت مرتين، حيث وردت الأولى قصد التعظيم والثانية للتحقير؛ فالسكاكي يؤكد ويشير إلى أن «الفهم والذوق يقضيان كمال ارتفاع شأن حاجب الأول وكمال انحطاط حاجب الثاني »[1].وهو تأكيد وجود الصفتين من خلال استقراء البيت الشعري لكل ذي ذوق وتأويله بالكشف عن الملابسات التي تحيط به تنضوي ضمن دواخل كلماته التي صيغت لأجل إبراز جماليات التصوير الفني.

3ـ التكثير:

نجد أن الغرض البلاغي خرج إلى دلالى مفادها التكثير وإن دلت القرائن عليه حسُن في الكلام حذف الوصف الدال على الكثرة، والاكتفاء بدلالة التنكير مع قرينة الحال أو قرينة المقام [2].وهذا ما نجده في الآية الكريمة من قوله تعالى:«فإن كذّبوك فقد كُذِّب رسل من قبلك جاءوا بالبينات والزُّبر والكتاب المنير » فالشاهد ها هنا كلمة رسل والتقدير رسل كثيرون ، حيث وردت رسل نكرة ومن خلال السياق والقرينة نستشف أنهم رسل كثيرون سبقوا الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وقد كُذبوا من طرف أقوامهم.

---

[1] السكاكي، مفتاح العلوم ، ص: 109.

[2] عبد الرحمن حسن، البلاغة العربية أسسها وعلومها فنونها، ص:403.

ثانيا: المقاصد البلاغية للتعريف:

كما أوردنا وقلنا أن السياق هو الذي يستدعي التنكير و التعريف ، هذا الأخير الذي «تتكاثر سياقاته إلى حد تنضوي فيه كل صور المعرفة للمسند إليه أو المسند تحت نظام المعنى الذي يمتلكه المتكلم وليس المقصود هنا المعنى المعجمي ، وإنما المعنى المفاد من طبيعة الصياغة وخواص التركيب»[1]. فلا يخفى لذي نظر أن المقصود ها هنا الاهتمام البالغ بالمتكلم الذي يعتبر الركيزة لأجل إيصال الرسالة للمتلقي ولا يبرز هذا إلا بسياق معرفي وتأويل للظرف، وبما أن المعارف سبعة أقسام فهي مختلفة الدلالات حسب السياق الذي وردت فيه، حيث:«أن السياقات تستمد قوامها من الحصر النحوي لمسألة التعريف، بحيث يكون لكل نوعية من أنواع المعارف سياقها الذي يمتد ليسفر كل ما يصدر من تراكيب من خلال مقامات الكلام» [2].

1/ اسم العلـــــــــم:

إن للسياق أثر واضح في المعارف،حيث يحمل بين طياته العديد من المعاني والدلالات المتضمنة ولا تفهم إلا من خلال تأويل للسياق الذي وضع فيه، ومن بين الأغراض التي يخرج إليها اسم العلم ما يلي:

أ/ الإيجاز والاختصار:

كما أن العلم يختلف عن سائر المعارف، لأنه يعين مسماه بلا قرينة كما أنه يأتي مغنيا عن الصفات العديدة والألفاظ الكثيرة ونجد هذا واردا في البيت الشعري:

بِأَبِي وَأُمِي أَنْتَ يَا خَيْر الوَرَى وَصَلاَةُ رَبِي وَالسّلاَمِ مُعَطِرَا

---

[1] ينظر محمد عبد المطلب،البلاغة والأسلوبية ص 343.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الشاهد في هذا البيت العبارات العديدة الخاصة بالنبي المصطفى محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ وهو تلميح صريح واضح المعالم فُهم من خلال سياق المدح والناظر للبيت يدرك أن تعدد الصفات معلوم لدى السامع ونستطيع اختصارها باسم محمد أو المصطفى.

ب/ التعظيم:

ويكون في الألقاب الصالحة كلقب إسرائيل لسيدنا يعقوب عليه السلام، حيث أن لقب "إسرائيل" يقصد به عبد الله وصفوة الله وقد خوطب سيدنا يعقوب بهذا اللقب تعظيما له ورفعة وتذكيرا لقومه بأن العبودية لله وحده ونجد هذا في قوله تعالى:﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ (40) ﴾[1].أورد السيد أحمد الهاشمي أن «المسند إليه يؤتى به علما لإحضار معناه في ذهن السامع باسمه الخاص ليمتاز عما عداه » [2] كقوله تعالى:﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنْ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ(127) ﴾ [3].

2/ اسم الإشارة :«يؤتي بالمسند إليه اسم إشارة إذا تعين طريقا لإحضار المشار إليه في ذهن السامع، بأن يكون ظاهرا محسوسا، ولا يعرف المتكلم والسامع اسمه الخاص ولا معينا آخر كقولك أتتبع لي هذا، مشيرا إلى شيء لاتعرف له اسما ولا وصفا. أما إذا لم يتعين طريقا لذلك فيكون لأغراض أخرى»[4].

---

[1] سورة البقرة ، الآية:40.

[2] السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة ، ص: 102-103.

[3] سورة البقرة، الآية: 127.

[4] السيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، ص: 105.

3/ الاسم الموصول: اعتبره البلاغيون؛ أنه وصلته شيء واحد، فربطوا بين الدلالات التي تؤولها الصلة و تتضمنها أنها نفسها التي يؤديها الاسم الموصول ومن أمثلة ذلك استهجان التصريح بالاسم كقول الشاعر حسان بن ثابت:

فَإِنْ كُنْتَ قَدْ قُلْتَ الّذِي زَعَمْتُمْ فَلاَ رَفَعْتَ سَوْطِي إِلىَ أَنَامِلِي

وَإِنّ الّذِي قَدْ قِيلَ لَيْسَ بَلاَئِط بِهَا الدّهْرُ بَلْ قَوْلُ اِمْرِئ بِي مَاحِلُ

نلاحظ من خلال البيتين أن الشاعر لم يصرح بالكلام استهجانا له وكراهة له وعدم تقبله في نفسه والشاهد في البيتين "إن الذي قد قيل" حيث أن جملة الصلة فسرت ما أراده الشاعر.

4/ التشويـــــق:[1] إذا كان مضمون الصلة حكما غريبا كقول الشاعر:

وَالذِي حَارَتْ البّرِيَةُ فِيهِ حَيَوانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جِمَاد

إن تعريف الاسم يحمل دلالات عدة وأغراض شتى لا يمكن حصرها في جزئيات متناثرة وبسيطة، إذ أن الاحتمالات واردة ومتباينة ولا ينصفها إلا سياق وردت في إطاره بمختلف جنباته وتأويلاته المترامية لتوضيح وتبين مختلف الأهداف المسطرة من كل كلام وقول يتفوه به الشخص لإيصال رسالة مشفرة لذهن السامع.

4/ مراعاة السياق في أحكام الكنـــــاية :

الكناية من أهم مباحث علم البيان وهي ركن أساس من أركانه ولا جدل في ذلك، لأنها حظيت باهتمام واسع من قبل جهابذة البيان وأضحت قطب الرحى بينهم منذ أمد، واعتبرت من الأساليب الجمالية التي تضفي رونقا وجمالا للنص ولا يتأتى

[1] المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ذلك إلا بتحليله واستنتاج معناه وهذا ما تدعو إليه اللسانيات التداولية؛ فالكناية بمفهومها اللغوي تعني«أن تتكلم بشيء وتريد غيره وكنى عن الأمر بغيره لا يكنى كناية، وقد تكنى أي تستر، من كنَّى عنه إذا ورّى، أو من الكنية» [1] .

أما اصطلاحا فقد أورد السكاكي أنها«ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور إلى المتروك»[2]، وأردف الخطيب القزويني قوله «أنها لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه » [3].

من خلال ما سبق من تعريفات يتجلى لدينا أن هناك علاقة تلازمية بين اللفظ ومعناه أي أن اللفظ لا يوحي بالمعنى الثاني، فبذلك تنحرف الصياغة عن دلالتها الحرفية إلى دلالة مجازية معنوية، فالكناية تعتمد في مفهومها على التلميح دون التصريح، إذ هي ذو بعد تداولي بحت مرتبط بالاستعمال ضمن سياقات ومواقف تواصلية مختلفة .

وإذا وقفنا وقفة تأملية لوجدنا تعالقا فكريا وتقاطعا منهجيا بين الكناية والدرس التداولي الحديث، حيث أنها تعد مظهرا من مظاهر خرق قانون الكيف، إذ المنطوق به غير المفهوم عن التعبير الكنائي [4]. وهي تشتمل على آليات استلزامية منغمسة في جوهرها وتشكيلاتها، وهي ذات طابع تلميحي ظاهره مختلف عن معناه .

التمثيل البلاغي القديم له قصب السبق في تعريف الكناية والتعرض لها ونلحظ هذا في تعبيرهم المشهور محل الدراسة «طويل النجاد، يريدون طويل القامة. كثير رماد القدر،

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة (ك ن ى).

[2] السكاكي، مفتاح العلوم، ص: 219.

[3] الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص:301.

[4] ينظر: بن عيسى أزاييط، مداخلات لسانية مناهج ونماذج، ص: 68.

يعنون كثير القرى. وفي المرأة نؤوم الضحى، والمراد أنها مترفة أي مخدومة لها من يكفيها أمرها» [1]فمثلا العبارة المشهورة: كثير الرماد- كثرة إيقاد النار- الكرم فأصحاب الاتجاه التقليدي يرون أن اللفظ يقف عند معناه ولا يتجاوز بل تفهم العبارة على دلالة على الكرم والسخاء، بينما نجد الجرجاني يؤكد على خروج العبارة من معنى لفظها إلى معنى آخر يؤول إليها دلالة على تنبهه أن الغاية قد تختلف والهدف قد يكون أكثر اتضاحا إذا ربطت بسياقها الاجتماعي، وهذا توجه ذو بعد تداولي بحت، إذ اعتبروا أن اللفظ دون ربطه بالسياق يعد استدلالا فاشلا لا يؤدي إلى غاية ولا يولنا إلى هدف بيِّن فلا يخفى لذي نظر أن الجرجاني بإعجازه كان أكثر وعيا عندما ربط ـ الكناية ـ كلفظ بالغاية المرجو الوصول إليها من خلال خروج المعنى إلى معنى المعنى يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومىء به إليه ويجعله دليلا عليه[2].

وبهذا التصور يتضح لنا جليا أن الكناية تراعي تطلعات الإنسان وتعكس بذلك بيئته وثقافته ومحيطه، فالموضع ها هنا يبين لنا أن الجرجاني كان السباق في إحاطة الكناية وعنايتها بحسن التأويل والاستنتاج وإيصالها في إطار سياقي تستدعيه الجملة المراد دراستها.

---

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 66.

[2] المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

خاتمة:

نصل في الختام لهذا الفصل لجملة من التصورات والملاحظات نوجزها فيما يلي:

- السياق عنصر هام في تحديد الدلالات واستقراء العبارات للكشف عن الأغراض والغايات .
- تعدد التعريفات للسياق إن دل على شيء فإنه يدل على المكانة البارزة التي يكتسبها في توطيد العلاقة بين المتكلم والسامع، وإيصال الرسالة بينهما.
- ظاهرة الحذف من السمات الجمالية التي تكتسح عالم اللغة لما لها قوة التأثير وإبراز مكامن الجمال .
- تباين الآراء حول التقديم والتأخير يثري اللغة ويجعل المتلقي دائم التأويل للكشف عن الملابسات الداخلية والخارجية ضمن سياق محدد.
- التعريف والتنكير شغل علماء البلاغة فأولوا له اهتماما بارزا لأجل تحديد الأهداف والأغراض
- اهتمام الجرجاني بالكناية من خلال تنبهه أن الجمل ليست محنطة وتدرس كما هي لفظا فحسب بل تجاوزها من معنى النص إلى معنى المعنى.

الفصل الرابع:

مراعاة القصدية في البلاغة العربية

تعتبر المقاصد محركا فعليا في عميلة التواصل؛ إذ إنها من أهم العوامل التي تؤثر في استعمال اللغة، فهندسة الألفاظ لا تتم إلا بفهم مقاصدها وبوضوح مدلولاتها أثناء الخطاب، إذ قد يكون اللفظ مخالفا للقصد وتصبح بذلك أقواله هدرا لا اعتبار لها.

فالاهتمام بالسياق واضح للعيان؛ إذ من خلاله تتوضح الملابسات المحيطة بالكلام ويُدركُ بذلك القصد الذي يريده المتكلم، ويعبر من خلاله عن مكنوناته في إطار اللغة إذ:«إنَّ اللغة تحيل عليه لتحديد معنى الخطاب لذلك احتج صاحب المغني على أن القصد شرط في بلوغ الكلام تمامه معتمدا على ملاحظة أن الكلام في الشاهد يكون أمارة لما يريده المتكلم بحيث يكون دليلا على مقصود المتكلم وعلى أن المتكلم أراد أن يبلغ مراده بمقصوده»([1]) .

ومن هنا فالقصدية تعد مقوِّما أساس من مقومات صنع الخطاب ومن خلاله تتحقق الغاية الإبلاغية وهذا ما يتواءم مع الدرس التداولي الذي يسعى بدوره إلى الكشف عن عناصر الخطاب والتفاعل فيما بينها ولهذا فإن«القصد عموما مفهوم تداولي يرتبط أساسا باستعمال اللغة؛ يقول المسدي وهو يقدم لمسألة المواضعة في اللغة والقصد في التراث العربي:«القصد في كل لحظة من لحظات استعمال اللغة قصد لفائدة معينة طبقا لسنن المواضعة العامة في جهاز تلك اللغة مع تكريس مظهر من مظاهرها العملية في الممارسة»([2]) والجلي في الأمر أن القصد يسهم إسهاما كبيرا في توضيح المعنى والكشف عن غايته وهدفه الذي يصبو إليه.

([1]) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 182.

([2]) خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص: 169/16.

يرى عبد الهادي بن ظافر أن القصد نفسه المعنى حيث أشار إلى ذلك في كتابه بأن:«هناك من يعتبر أن المقاصد هي المعاني نفسها أو المعاني هي المقصودة ومنها، أن يكون الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود»([1])، وعليه فإن تباين المعاني واختلافها مؤداه حتما اختلاف المقاصد وعلاقتها بدلالة الخطاب الحرفية.

ولأن القصد أضحى مدار البحث واستلهم فكر الباحثين اللغوين وأقيمت بشأنه أبحاث عدة لما اكتساه من أهمية في الخطاب اللغوي، كان حريا بنا التعرف عليه عن كثب في صفحاتنا البحثية الآتية. فما معنى القصد وما علاقته بالمعنى؟ وما الدور الذي يؤديه في إنشاء الخطاب اللغوي؟ وكيف يقف المخاطَب عليه؟

1ـ القصـــد لغة واصطلاحا:

أ/ لغـــــــة:

أجمع اللغويون على أن القصد يقوم على أساس الجذر اللغوي، لمادة (ق ص د) حيث، ورد في المعاجم العربية بسياقاته المختلفة لتعدد المعاني المستقاة منه، نوجزها فيما يلي: إذ جاء في لسان العرب لابن منظور:«القصد استقامة الطريق. قصد يقصد قصدا فهو قاصد» ([2])، وهو نفس المعنى الذي جاءت به الآية الكريمة في قوله

([1]) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 195

([2])ابن منظور، لسان العرب، مج 3، مادة (ق ص د)، ص:353.

تعالى:﴿ وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَائِرٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ (9)﴾ ([1])؛أي على الله تبين الطريق المستقيم والدعاء إليه بالحجج والبراهين الواضحة.

وقيل أن: «القصد جمع القصيدة، كسفن جمع سفينة والاقتصاد: أن تضرب الشيء أو ترميه فيموت مكانه، والقصيدة: العصا، والقصد ينبت في الخريف إذ برد الليل من غير مطر ومعنى مقصد: مصدر ميمي: اتجاه، نقول: مقاصد، مقاصد، موضع القصد، مقصدي، الغاية »([2]) ويذكر: أن« قصد بـ القاف والصاد والدال أصول ثلاثة ، يدل أحدها على إتيان شيء.»([3]) ويرى صاحب الفروق أن:«هناك فرقا بين القصد والحج إذ يقول: أن الحج هو القصد على استقامة، ومن ثم سمى قصد البيت حجّا؛ لأن من يقصد زيارة البيت لا يعدل عنه إلى غيره. ومنه قيل: للطريق المستقيم: محجّة، والحجّة فعلة من ذلك، لأنه قصد إلى استقامة رد الفرع إلى الأصل »([4]) ..فالناظر للموضوع يرى أن القصدية لم تكن حكرا على مدرسة فكرية معينة بل كان اختلافها في الألفاظ والاستعمال لاغير، أما المفهوم العام فكان واحدا مشتركا بينها وهذا ما سنراه في تعريفها الاصطلاحي .

ب/ اصطلاحـــــا:

كما ذكرنا آنفا أن مفهوم القصدية كان مشتركا بين رواد اللغة على اختلاف تصوراتهم وأطيافهم ومشاربهم، قديمهم وحديثهم، إلا أن المفهوم اكتسح الدراسات

([1]) سورة النحل، الآية: 9.

([2]) أحمد مطلوب ، معجم المصطلحات البلاغية، ص: 164.

([3]) أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الخامس، ص: 95.

([4]) أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص: 126.

اللغوية الحديثة أكثر وانبنت أسسه كعلم قائم و اتضحت معالمه وانجلت بوضوح ركائزه.

نجد أولا: أن علماء العربية القدماء كان لهم قصب السبق في الدراسة للقصد حيث أنهم ربطوه بالمعنى،وهذا من خلال تعاريفهم وتصريحاتهم، فأبو هلال العسكري أشار إلى أنّ:«المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه، وقد يكون معنى الكلام في اللغة ما تعلق به القصد»([1])، أما ابن فارس يقول:« فأما المعنى فهو القصد والمراد، يقال عنيت الكلام كذا، أي قصدت وعمدت »([2]) كما تجدر الإشارة إلى أن عبد القاهر الجرجاني أولى الأهمية البالغة لقصد المتكلم وأن هذا الأخير من يحدد المعنى المراد الوصول إليه وهذا بتجاوز الدلالة الأولى وهي دلالة اللفظ على معناه فـ«إنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس،علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»([3]).

إن فهم المقاصد يحتاج إلى كفاءة تأويلية وقوة إدراكية للمتكلم وقدرته على ربط المعاني ببعضها في الخطاب الحاصل، فالجرجاني يشدد على المتكلم« أن يدق النظر و يغمض المسلك، في توخي المعاني التي عرفت، وأن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثان منها بأول، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعا واحدا، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه ها هنا في حال

([1]) المصدر السابق، ص: 33.

([2]) أحمد ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ، المكتبة السلفية، القاهرة، 1910، ص: 163.

([3]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 54

مايضع بيساره هناك، نعم وفي حال ما يبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين» ([1]).

من خلال ما تقدم من تعريفات ندرك أن فهم أي خطاب يوجِب فهم مقاصد المتكلم، حيث أن المتلقي يفك شفرات الألفاظ ويحلل معانيها ليصل إلى الهدف ومعرفته لا تكون إلا بالاختيار السليم والتأويل بحسب ما يريده المتكلم. ونجد كذلك الدراسات المعاصرة (التداولية) اهتمت بالقصد وبالأخص قصد المتكلم وهذا من خلال تعريفهم للتداولية على أنها :«فرع من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم، أو هو دراسة معنى المتكلم»([2]).

فالمقصدية إذن غايتها تواصلية ولا تتأتى إلا من خلال بنى الخطاب والمقاصد التي تتخلله وتتضمنه فتدرك وتفهم على أساسه ([3]).يشير أوستين إلى الدور الذي يلعبه المتكلم في إنتاج النص وأهمية المقاصد والأغراض التي تنجر من خلال العبارة الملفوظة والخطاب في نجاح الفعل الإنجازي بقوله: «مسألة الأغراض والمقاصد في التلفظ بالعبارة وما يحتف بها من سياق قرائن الأحوال هي مسألة لها خطرها وشأنها»([4]).

إن الأهمية التي أولاها البلاغيون للقصد بارزة وواضحة حيث أنهم اعتبروا «أن إنتاج الخطاب وفهم معناه مرهون بفهم المقاصد والأغراض التي يؤديها والصيغ والتراكيب التي تؤدي هذه الأغراض والمقاصد أصلا وفرعا وعليه لا بد أن يكون

([1]) المصدر السابق، ص: 93

([2]) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002، ص: 12.

([3]) آن روبول جاك موشلار، ترجمة: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص: 106

([4]) أوستين، نظرية أفعال الكلام، ترجمة عبد القادر قنيني، مطابع لإفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991، ص: 264

المتكلم على دراية تامة بالمواقف والآراء وأن يكون عليما بكل الظروف المحيطة به »([1])، فالسياق ها هنا عنصر هام لتوضيح دلالة الخطابات والعبارات الملفوظة وإبراز مقاصدها، إذ أوضح طه عبد الرحمن هذا في قوله: «دلالة العبارة هي استلزام القول للمعنى المقصود من سياقه.»([2]).

إن القصد من أهم الأسس و العناصر الهامة التي انبنت عليها التداولية ونظرية الفعل الكلامي، ومن المهتمين به غرايس الذي أشار إلى« أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، ويقصدون أكثر مما يقولون وقد يقصدون عكس ما يقولون، فيجعل كل همه إيضاح الاختلاف بين ما يقال وما يقصد»([3]). فالقصد ها هنا ما أراد المتكلم أن يبلغه للسامع من خلال التأويل الذهني بينما القول فيقصد به تركيب الخطاب حرفيا.

نجد غرايس أيضا قد ركز على نوايا القائل إذ صرح أن: «القائل إذا قصد شيئا ما من خلال جملة معينة، فذلك أن هذا القائل كان ينوي وهو يتلفظ بهذه الجملة إيقاع التأثير في مخاطِبه بفضل فهم هذا المخاطَب لنيته»([4])، كما أن اللغة شرط أساس وغاية لفهم قصد المتكلم وتوصيل أفكاره إلى المرسل إليه.

إن القصد يحيلنا إلى ذلك المبدأ التداولي، حيث أن طه عبد الرحمن اجتهد في البحث وسار سيرا حثيثا في الدراسات اللغوية ودرس التعالق الفكري واللغوي الحاصل بين التداولية والدرس التراثي القديم واشتق من هذا الأخير مبدأ أسماه بـــ مبدأ التصديق وصاغه بالعبارة التالية: لا تقل لغيرك قولا لا يصدقه فعلك. فهذا المبدأ

([1]) أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية ، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010، ص: 65.

([2]) ينظر طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 103.

([3]) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ،ص: 33.

([4]) آن روبول جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 53.

بحسب طه عبد الرحمن ينبني على عنصرين اثنين:أحدهما "نقل القول" الذي يتعلق بما أسميناه بالجانب التبليغي من المخاطبة، والثاني "تطبيق القول" الذي يتعلق بما أسميناه بالجانب التهذيبي منها ([1]).

ولا يخفى على ذي بصيرة أن جهود طه عبد الرحمن كبيرة جدا في خدمة اللغة وفنيات الخطاب فيها، إذ واصل البحث إلى أن صاغ مبدأ جديدا أسماه بـ مبدأ التصديق كما ذكرنا أعلاه وهذا يعتبر إضافة ولمسة جمالية للدرس اللغوي، وهذا أمر جلل لم يتفطن له جل الباحثين، وعليه فإن طه عبد الرحمن علم من أعلام اللغة الذي لا يشق له غبار في سماء البحث اللغوي الحديث.

2ـ أنواع المقاصد

إن المقاصد تختلف باختلاف مضامين الخطاب المراد فهمها، حيث تتخلله معان ودلالات لغوية يسعى المتكلم إيصالها للمتلقي؛ إذ أن هذا التنوع في المعاني يؤدي إلى تنوع المقاصد والمرامي التي يسعى إلى تحقيقها الخطاب؛ لذلك يحتاج إلى كفاءة لغوية تداولية لإبلاغ لرسالة ما.

المجيل للنظر حول المقاصد تتراءى له في الأفق أن هناك نوعان من المقاصد: مقاصد معانيها ضمنية غير مباشرة ولا تفهم إلا من خلال التأويل والتفسير، ومقاصد مباشرة مضمنة في ثنايا الخطاب وهذا ما أورده آن روبول في كتابه التداولية اليوم علم جديد في التواصل في قوله:« إن لصاحب خطاب ما إلى جانب مقاصده التواصلية الموضعية من كل قول ينتجه مقصدا تواصليا إجماليا يتعلق بمجموع خطابه»([2]).

([1]) طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص:249.

([2]) المرجع نفسه، ص: 206

وحري بالبيان فـ إنّ الخطاب كالقالب الذي تصب فيه شتى المعاني والدلالات، معان حرفية وأخرى ضمنية، مقاصد موضعية ومقاصد إجمالية وسنتطرق لها بالتفصيل فيما يلي([1]).

أ/ **مقاصد تواصلية موضعية:** ويقصد بها الأغراض المباشرة والمعاني المتضمنة من خلال الخطاب وتكون بأسلوب مباشر حيث يتطابق فيها المعنى الحرفي للغة مع قصد المرسل .

ب/ مقاصد تواصلية إجمالية: وهي معان غير مباشرة نستنتجها عن طريق المعاني الأولى، إنها أفعال الكلام غير المباشرة ما هي عند سورل والمقصود بها تلك الكيفية التي يعتمد عليها المرسل أو المتكلم ليقول شيئا في وقت يقصد فيه شيئا آخر، ومنه فإنه يرى أنها تصاحبها قوتان:

ـ قوة إنجازية حرفية أو الفعل اللغوي المباشر، إذ فيه تكون القوة الإنجازية مدلولا عليها بصيغة العبارة .

ـ قوة إنجازية متضمنة، أين يأتي القول في سياق معين حاملا لقوة إنجازية غير القوة الإنجازية التي يدل عليها مؤشر القوة الإنجازية.

نجد سورل قد عمق فكرة الأفعال الكلامية غير المباشرة فاعتبر بذلك من الرواد الأوائل الذين أسهموا إسهاما كبيرا في هذا المجال، إذ رأى أن هناك حالات كثيرة يكون فيها القول مخالفا عن المعنى الذي وردت فيه الجملة وهنا انحرف دلالي لا يتوضح إلا من خلال قصد موجه وهذا ما اشترطه سورل لأجل التمييز بين الخطابات والوصول إلى مقاصد المتكلم.

([1]) ينظر: فضيلة يونسي، استراتيجيات الخطاب في النشيد الوطني ـ دراسة تداولية ـ، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، بجاية، ص: 52 ـ53.

فأهمية المتكلم ومقصده بالنسبة لـ سورل جعلته يضيف أن الزيادة لا تكمن في المعنى الإنجازي الحرفي فحسب بل الزيادة تكون في قصد وظروف المتكلم وهذا ما أسماه سورل"معنى المتكلم"([1]). فالأهمية التي لقيها المتكلم أثناء العملية التخاطبية اتفق عليها جميع الباحثين وجعلوه مدارا للدرس والبحث وهو جوهر البحث التداولي لما له التأثير الكبير في أي خطاب.

كما أن غرايس: «قد أضاف بعدا قصديا لنظريات المعنى؛ وذلك من خلال طرحه مبدأ التعاون في الحوار، والتأكيد على أهمية قواعده في الاستلزام الحواري، إذ لا يحصل التواصل وإدراك القصد دون تفاعل تعاوني منسق» ([2]) .لذا شدد أوستين رائد نظرية الأفعال الكلامية التي أثارت انتباه الباحثين وكانت القاعدة التي تأسست من خلالها النظريات اللغوية الحديثة ومهدا لها على أنّ :« التسلسلات اللغوية تعبر عن أفعال، بل اعتبرها أنها الأفعال نفسها،فلم يعد بذلك جمل وصفية بحتة ذات معنى ثابت، ويلح أوستين كذلك على دور العرف الاجتماعي، أي التعاقدي لإنتاج اللغة من قبل المرسل في المجتمع»([3]) .

صفوة القول ومحصول الحديث فـ إن المتكلم هو قطب الرحى بين الدارسين ومقصديته هي جوهر كل خطاب، إذ لا يتم كشف الانحرافات الدلالية وإدراك المعاني إلا بتدبر المتكلم وحسن التأويل والتفسير يأتي منبثقا منه ومن خلال الظروف التي تحيط به.

([1]) ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،ص: 51.

([2]) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 44

([3]) ينظر: المرجع نفسه، ص: 43.

1/ مراعاة القصدية في أحكام الحذف:

يعد الحذف عند البلاغيين ملمحا جميلا وبسطة في الفصاحة وإذعان قوتها،إذ يعتبر عنصرا مهما وأساسيا في التفنن في أساليب التعبير و تقوية الكلام وزيادة معناه؛ إن حذف أي عنصر من التركيب اللغوي أو ذكره يرجع إلى إرادة المتكلم والغرض الذي يهدف إليه لإيصال مقصد كلامي أو غرض إبلاغي ما، ومن ثم تنبثق آلية الحذف وترجع إلى ما يوجد في ذهن المتكلم والظروف المحيطة به .وعليه فقد أدلى اللغويون بدلوهم لتوضيح الحذف ومواضعه عن كثب، إذ هو:«ظاهرة لغوية بارزة في اللغة العربية، ويؤدي البحث في أبنيته وصوره إلى الكشف عن أسرار النظم؛ إذ أن قيمة هذه الظاهرة اللغوية التي تستلزم الوقوف على دقائقها تتطلب قدرة خاصة لدى المفسر » .([1])

إن الاهتمام بغرض المتكلم وربطه مع الدلالة النفسية الكامنة في نفسه أو ذهنه يحدد لنا«أهمية القصد في عملية الإفهام والتواصل لا يتحقق إلا بوقوع المخاطب على قصد المتكلم من خلال التشكيل اللغوي الذي يضم عناصر منطوقة وأخرى غير منطوقة» ([2]) .فهذه إشارة بارزة إلى أن الحذف يرتبط ارتباطا كبيرا بالطريقة التي يتوخاها المتكلم لتبليغ مقصوده، وقد حذر ابن القيم عن إهمال المخاطِب قائلا: فإياك أن تهمل قصد المتكلم ونيته وعرفه فتجني عليه ([3]).فهنا إشارة واضحة إلى الاهتمام بمعنى المتكلم وقصده من خلال الحذف، هذا الأخير الذي يعتبر فنا قوليا وأسلوبا

([1]) حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، ص: 246.

([2]) ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

([3]) مزايتي مريم, التداولية: «نشأة المفاهيم والتصورات»، مجلة إشكالات، تصدر عن معهد الآداب واللغات بالمركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، العدد الثامن، ديسمبر ، 2015، ص: 281.

تركيبيا جماليا تخرج من بين ثناياه أغراض عدة ومعان مختلفة لتضفي روحا جديدة للنص، فتعدد أغراض الحذف واختلافها يستدعي منا البحث في حيثياته

أ/ مقصدية حذف المبتدأ:

إن الحذف يعتري التراكيب الإسنادية، إذ يصيب أحد الطرفين إما المسند أو المسند إليه، ولأن المبتدأ «من أكثر المحذوفات وقوعا في النصوص الأدبية » والتفاعل القائم بين أطراف الجملة الواحدة، فوشائج القربى بين المسند والمسند إليه تستدعي وتوجب استحضار القصدية؛ لأنها أساس تفسير المعنى وتقويته بين الطرفين فـــ« وجدوا تراكيب لم تراع في أجزائها هذا الشكل المفترض لبناء الجملة، لأن المعنى قد يقتضي حذف أحد ركني الجملة الأساسيين أو واحد مما يكمل معنى الجملة لغرض يقصده المتكلم، ويعرفه المخاطب بقرينة لفظية أو غير لفظية »([1]). فالقرائن ها هنا لها الأثر البالغ في إبراز المعنى وتقويته، نتاج ذلك تتمخض عنها مجموعة من الأغراض والأهداف:

1/ المدح: إن أضرب المدح كثيرة مواضعها عظيمة صفاتها، إذ نجد بهذا لصدد قول المتنبي في سيف الدولة معاتبا إياه:

ألاَ مَا لِسيفِ الدولةِ اليومَ عاتبًا فِداهُ الورَى أَمضَى السُّيوفِ مَضَاربا

فالشاهد في هذا البيت: أمضى السَّيوفِ وتقدير الكلام (هو أمضى السيوف)، فالشاعر«هنا في مقام استرضاء لممدوحه، والتقليل من غضبه عليه، لذا فهو لا يعطيه فرصة للتفكير بالسماح والعفو أو عدمه، ولكنه يحاول مباغتته بذكر صفاته العظيمة

([1]) كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص: 334.

مباشرة ليسارع إلى الدخول إلى قلبه والتقليل من ذلك الغضب شيئا فشيئا من خلال العزف على وتيرة صفات المدح المتلاحقة»[1].

فالحذف هنا ارتباطه وثيق جدا بقصد المتكلم والغرض الذي يود الوصول إليه وقد حدث هذا العدول الخطابي نتيجة حالة نفسية وغاية معنوية للمتكلم.

2/ الشوق : قد يخرج غرض المتكلم بقصده إلى أغراض كثيرة وهذا ما يتجسد مثلا في قول ابن كثير:

هِجَانُ اللونِ واضحة المحيَّا قطيعُ الصوتِ آنسةٌ كسول

الشاهد في هذا البيت : هجان اللون وتقدير الكلام: "هي هجان اللون"، إذ نجد أن المسند إليه محذوف؛ لأن المسند يحمل صفات الحبيبة ويعددها قصد إبرازها للمتلقي، لتحتل مكانة في ذهنه مثلما هي عند المتكلم وهذا كله نتاج شوقه وحبه الشديد لحبيبته، فهو بهذا يرسم صفاتٍ كثيرة لها. و قد استغنى عن المسند إليه إذ أن غايته أكبر وهي تمني الشاعر أن يطفئ ذلك التصوير الحسي نار الشوق، وبسرعة دون تراخ([2])، فمن خلال ما ورد فإن المعنى الذي يكتنف المتكلم جعله يعدل عن نظام وترتيب الجملة وبهذا العدول أراد الوصول إلى هدفه وغرضه الذي يسعى إليه.

ب/ مقصدية حذف المفعول به:

الحذف في اللغة يكمن في المركب الإسنادي الاسمي أو المركب الإسنادي الفعلي على حد سواء، الغاية فيه جمال الأسلوب وقوة التعبير في إيصال رسالة معينة وكما نعلم أن الحذف تنم عنه غايات وأهداف جمة لخدمة العبارة المطروحة في إطار

([1]) حيدر حسين عبيد، الحذف بين النحويين والبلاغيين، ص: 96

([2]) ينظر: المرجع نفسه، ص: 95 ـ96.

تداولي استعمالي. وقد اجتهد جهابذة البلاغة في توضيح الأغراض التي قد يخرج بها أي تعبير نذر منها:

1ـ القطع: وهو إسقاط جزء من الكلام أو كله، وبما أن اللغة تشجع على الإيجاز فقد بوّب له ابن جني بابا منفردا وسمه بـ باب الشجاعة، فالإيجاز إذن بالنسبة للبلاغيين أبلغ من الكلام وأرفع منه شأنا، لما يملكه من قوة معنى استحضار للذهن لأجل تبليغ رسالة إلى السامع يفهمها عن طريق حنكة تأويلية وبراعة تداولية ، ففي قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ (82)﴾[1] الشاهد في هذه الآية الكريمة: واسأل القريةَ، «والأصل واسأل أهل القرية، فالحكم لكلمة القرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر، والنصب فيها مجاز، لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو الأهل، والذي يستحقه في أصله هو الجر»[2] وأشار الجرجاني في أسراره هاهنا على أن الكلام إذا امتنع حمله على ظاهره، حتى يدعو إلى تقدير حذف أو إسقاط مذكور، كان على وجهين:

أحدهما: أن يكون امتناع تركه على ظاهره ، لأمر يرجع إلى غرض المتكلم([3]). وهنا يبرز لدينا أن الجرجاني مهتم بالمعنى والغرض الذي يهدف إليه المتكلم وهذا ما يتلاقى مع مبدأ سورل الذي يخص اهتماما بالغا بالمتكلم وقصده.

2ـ إرادة الخير: في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلاَّ اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرفَقاً (16) ﴾[4]، الشاهد ها هنا "ينشر لكم ربكم "، إذ أن المتعمن في الآية الكريمة يجد أن مفعول الفعل ينشر محذوف وتقديره ينشر لكم

([1]) سورة يوسف، الآية 82.

([2]) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 416.

([3]) المصدر نفسه، الصفحة نفسها: 422.

([4]) سورة الكهف، الآية 16.

ربكم الخير. فحذف الفعل في هذه الحالة على إرادة الخير؛ لأنه معلوم في المعنى ولأن الفعل من الله سبحانه وتعالى فهو الذي ينشر الخير، ودلالة قوله (من رحمته)، لأن الرحمة لا تكون إلا في الخير[1].

إن النوع من هذا الحذف (حذف المفعول به) جيء به لأمن اللبس والإبهام عن المقصدية التي من أجلها وثق وعقد الكلام. ونلتمس من خلال هذا أن هناك تقاربا وثيقا مع الدرس التداولي، إذ إن نظرية الاستلزام الحواري وخاصة مسلمة الجهة التي تنص على أمن اللبس والابتعاد عنه وتحري الترتيب والإيجاز[2].ويأتي حذف المفعول به قصد إثبات الفعل وهذا ما أشار إليه وأوضحه الجرجاني من خلال الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنْ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ (23) فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ (24)﴾[3]، فقد ورد الحذف في أربعة مواضع، إذ أننا ترابطا نجد إثباتا في كل حالة إذ «المعنى: وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم أو مواشيهم = وامرأتين تذودان غنمهما = وقالتا لا نسقي غنمنا = فسقا لهما غنمهما»[4]

وقد صرح عبد القاهر أن حذف المفعول به على هذا النحو فيه من حسن جمال التركيب في قوله: «لتعلم إن لم تجد لحذف المفعول في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدت، إلا لأن في حذفه وترك ذكره فائدة جليلة وأن الغرض لا يصح إلا على تركه»[5]

([1]) مجلة ديالي، القطع والحذف في القرآن الكريم ـ دراسة دلالية ـ، العدد الثاني والستون، ص: 6.

([2]) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 34.

([3]) سورة القصص، الآية : 23 /24.

([4]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 98.

([5]) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

فالحذف ها هنا يتوافق مع ما جاء به الدرس التداولي الحديث كافتراض مسبق، إذ «أن الافتراضات المسبقة لا يصرح بها المتكلمون، فهي تشكل خلفية التبليغ الضرورية لنجاح العملية التواصلية، فالمتكلم يوجه حديثه إلى السامع على أساس مما يفترض سلفا أنه معلوم له »[1]

2-/ مراعاة القصدية في أحكام التقديم والتأخير:

لقد أولى اللغويون جل اهتمامهم لتركيب الكلام ونظمه، وتيسيره وفهمه إذ اعتمدوا في تراكيبهم اللغوية على الرتبة والعمل بها في نظم كلامهم، إلا أن سعي أهل العربية والبلاغة بالأخص تحكمه أمور جمالية إقناعية قد لا تتوافر إلا من خلال ظاهرة التقديم والتأخير، هذه الأخيرة التي ألهمت نفرا غير قليل من البلاغيين ومن بينهم الجرجاني الذي اعتبر أنها: «باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف...»[2]، فالتقديم والتأخير أحد خصائص اللغة العربية وأحد دعائمها الجمالية وما الخرق في النظم والتركيب اللغوي إلا لتحقيق الفائدة والغرض وقوة التأثير وهذا ما جعل أرباب البلاغة يمعنون فكرهم ويطلقون العنان لكتاباتهم للكشف عن هذه الظاهرة المرتبطة بحال المخاطِب الذي يعتبر محور الدراسة ضمن هذا الانحراف الجمالي، إذ «ارتبط التقديم والتأخير في البلاغة العربية بأغراض المتكلم ومقاصده، وهو ما يجعله في صميم التداوليات الحديثة ومن بين هذه الأغراض التخصيص، والاهتمام بالمتقدم وتعجيل المسرة أو المساءة، والتحذير، والتعظيم، والتبجيل، وإفادة التبرك أو الاستلذاذ به»[3].

([1]) مزايتي مريم، التداولية: نشأة المفاهيم والتصورات، ص: 276.

([2]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 85.

([3]) دلال وشن، القصدية في الموروث اللساني العربي، أطروحة مخطوطة في علوم اللسان، جامعة محمد خيضر، السنة الجامعية 2015 -2016، ص: 244.

إن مراعاة التركيب اللغوي تستدعيه اعتبارات تداولية وتأويلات لغوية فـ: «إعادة ترتيب العناصر في التركيب اللغوي لا يعد جزافا، بل هو استجابة تداولية لبعض العناصر السياقية، إذ كل ترتيب ينطوي على قصد معين، وهذا هو عين نظرية الجرجاني، حيث أن العلاقة النحوية تظل كما هي في البنية الأساس أما الخطاب فيحتفظ بالدلالة نفسها»[1]

يتبين لدينا أن إعادة ترتيب التركيب اللغوي لم يرد عشوائيا، بل ورد استجابة لقواعد تداولية يحكمها قصد يريده المتكلم ويبتغيه. فـ«الألفاظ قوالب المعاني، فيجب أن يكون ترتيبها الوضعي بحسب ترتيبها الطبعي، ومن البين أن رتبة المسند إليه التقديم؛ لأنه المحكوم عليه، ورتبة المسند التأخير، إذ هو المحكوم به»[2]. وعليه فإن العلاقة بين اللفظ والمعنى تعتمد على الرتبة نحويا، أما بلاغيا فيحكمها معناها الدلالي الذي يترتب على وضع عناصر التركيب، قد تخرج ظاهرة التقديم والتأخير إلى أغراض بلاغية عديدة يتوخاها المتكلم ويستقصدها بهدف تقوية المعنى وإثارته في نفس المتلقي ونذكر منها:

1/ التخصيص: يأتي التقديم في أحوال عديدة قصد زيادة المعنى وتحسين اللفظ، فـ به تقوى العبارة ويكون لها وقع في نفس السامع، وهذا ما تسعى إليه البلاغة، إذ هو غايتها القصوى[3]، ونلفي هذا في القرآن الكريم، ففي قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (22) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (23)﴾[4] في الآية الكريمة نجد تقديم الجار والمجرور 'إلى ربها' على ناظرة التي حقها التقديم ولكن الموضع ها هنا يخص أن الرؤية لا تكون إلا لله

([1]) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص: 141.

([2]) أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة ـ البيان والمعاني والبديع ـ، ص: 100.

([3])المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

([4]) سورة القيامة، الأية: 22 ـ 23.

تعالى وبخاصة المؤمنون الموعودون بهذه الرؤية إذ هي غايتهم يوم لقاء الله رب العالمين. ونجده كذلك في الآية الكريمة من قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (5)﴾[1]، أي أن العبادة لا تكون إلا لله والاستعانة لا تتم إلا به. فمجيل النظر يرى من خلال هذه الآيات الكريمة الأثر البالغ في نفس السامع وتمكنها منه ولا جرم في ذلك، إذ أن القصد الذي يسعى إليه المتكلم هو جعل السامع مستقرئا متذوقا جمال التنسيق وترابط المفردات.

2/ الإقرار بالفعل: نجد ذلك من خلال الاستفهام التقريري، إذ قد يخرج الغرض حد الإقرار بالقيام بفعل ما وفي هذا الشأن نوضح ذلك في قوله تعالى حكاية عن قول نمرود: ﴿قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ (62) ﴾[2]، فالمتكلم ها هنا لا يعلم من الفاعل ويشك فيه، إذ أن غرضه من الاستفهام هو إقرار المخاطب أنه الفاعل، ولأن الفعل لا شك فيه بدلالة أنك تقول ذلك والفعل ظاهر موجود[3].

3/ الإنكار: نجده في الاستفهام الإنكاري حيث ورد عن إمرئ القيس قوله:

أَيَقتُلني والمَشْرَفِيُّ مُضاجِعي ومَسْنُونةٌ زُرقٌ كأَنيَابِ أغوَالِ

فالفعل المضارع يقتلني المسبوق بهمزة في هذه الحال دال على الاستقبال، إذ أن قصد المتكلم هو إنكار لفعل القتل وهذا تكذيب منه لإنسان تهدده بالقتل، وإنكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه[4].

([1]) سورة الفاتحة، الآية: 5.

([2]) سورة الأنبياء، الآية: 62.

([3]) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 113.

([4]) صورية بوصوار، «مقاصد التقديم والتأخير في دلائل الإعجاز»، مجلة كلية الآداب، ديسمبر 2014، ص: 92

4/ العناية والاهتمام: إن العناية بالمتقدم له أثر بالغ وبارز من خلال صياغة الجملة والتركيب، إذ لا جرم في ذلك العدول الترتيبي لما له قوة التأثير وجمالية الأسلوب وبراعة فنية، نجد في سورة الإسراء قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاهُمَا فَلا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيماً (23) ﴾[1]. اهتماما بالوالدين وأنهما الأولى بالإحسان من أي طرف آخر، فالمكانة والمنزلة التي يحتلها الوالدان كبيرة وعظيمة عند الله، لذلك أوجب لهما الإحسان لأنهما الأحق به.

5/ التفاؤل بما يسر المخاطب:[2] إذ التقديم ها هنا والعدول التركيبي يقتضيه التفاؤل لما يسمعه المخاطب من عبارة تبهج وتسعد بها النفس ونجد هذا في قول الشاعر:

سُعِدت بِغُرَّةِ وَجهكَ الأيَّامُ وتَزيَّنَت بلقائِك الأعوامُ

فالشاعر ها هنا وظف فعلين يبعثان أملا وتفاؤلا في نفس المخاطب وهذا ما يجعله متحمسا متفائلا لما يسمع متلهفا منتظرا لما سيأتي.

6/ تقوية الحكم وتقريره لدى السامع[3]:

ففي قوله تعالى:﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لا يُشْرِكُونَ (59)﴾ [4] إقرار في النفس على أن الجزاء لأهل الخير خلاف من أشرك وكفر والفعل المنفي أثبت الحكم لما تقدم .

([1]) سورة الإسراء، الآية :23.

([2]) أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة ـ البيان و المعاني والبديع ـ، ص: 106.

([3]) المرجع نفسه، ص: 103.

([4]) سورة المؤمنون، الآية :59.

7/ التنبــيه([1]): قد يكون معنى المتكلم ومقصده الذي يسعى إليه هو تنبيه السامع وهذا ما توضحه الآية الكريمة في قوله تعالى:﴿ قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ (24) ﴾ ([2]) ففي الآية الكريمة تنبيه واضح للسامع من غفلة أن يدرك أن الحياة قائمة أبدية على وجه الأرض، بل هناك يوم فناء لا محالة فيها .

إن اختلاف الدلالات والمعاني نتاجها أغراض مختلفة يسعى لتحقيقها المتكلم، إذ يعتبر هذا الأخير الركيزة الأساس في صياغة الجملة وما العدول في التركيب إلا لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها المتكلم.

3/ مراعاة القصديــة في أحكام ثنائية الخبر والإنشاء :

إن البلاغيين عند تعرضهم لثنائية الخبر والإنشاء درسوا معاني الكلام وأسهبوا في الحديث عنها مفصلة، وحاولوا تحديد براثن القوة الكامنة في الأساليب وجعلوا لها روحا جديدة أضفت للغة رونقها وبهاءها، فقد سعى البلاغيون وبعلاقة توأمة صبوا جهدهم وربطوا بين عناصر الخطاب، وحدوده، انطلاقا من الدلالات والمرجعيات القارة بين متكلم يسعى بمقصوده لإيضاح فكرته والذود عنها وبين متلقٍ يفكك شفرات ما يسمع وما يقال في إطار سياقات يربطها بواقع الكلام، وبين هذا وذاك تخبط أرباب البيان وأهل البلاغة الكرام بتقسيم الكلام وأبرزوا بذلك ثنائيات دقيقة تظهر للعيان، والبون بينهما أصبح صفقة جمالية وإضافة رونقية حسية للغة ومن بين هذه الثنائيات، الثنائية محل الدراسة ألا وهي الخبر والإنشاء. والتساؤل المطروح ما الخبر؟ وما الإنشاء؟ وما العلاقة القائمة بينها؟. هذا ما سنتعرض له فيما سيأتي:

([1]) أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة ـ البيان و المعاني والبديع ـ، ص: 106.

([2]) سورة الأعراف، الآية: 24.

أولا/ الخبر: عُرِّف الخبر على أنه: «الكلام المخبر به، وقد يقال بمعنى الإخبار كما في قولهم: الصدق: هو الخبر عن الشيء على ما هو به ، بدليل تعديته بعن، فلا دور ، وهو الخبر منحصر في الصادق والكاذب» ([1]).

أ/ أغراض الخبر.

إن الخبر الحقيقي هو الذي يلقى لأحد الغرضين بحسب قصدية المتكلم في إفادته للمتلقي ونذكرهما كالآتي: ([2]).

1. **فائدة الخبر:** هو الغرض الأساسي من إلقاء أسلوب الخبر، وذلك أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب نفس الحكم، مثل"زيد قائم"لمن لا يعلم أنه قائم، وهذا هو الأصل في الخبر إلا إذا أريد به لازم لفائدة أو خرج إلى غرض مجازي غرض مباشر.

2. **لازم فائدة الخبر:** هو الغرض الثاني من أغراض الخبر الأصلية، وذلك أن يكون المخبر عالما بالحكم كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك: زيد عندك وسيتم توضيح الغرضين يحسب قصدية المتكلم في المخطط التالي:

([1]) الحسن بن عثمان الحسين المفتي، خلاصة المعاني، تحقيق عبد القادر حسين، الناشرون، العرب، المملكة العربية السعودية، ص123.

([2]) ينظر: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الجزء الثالث ص: 103.

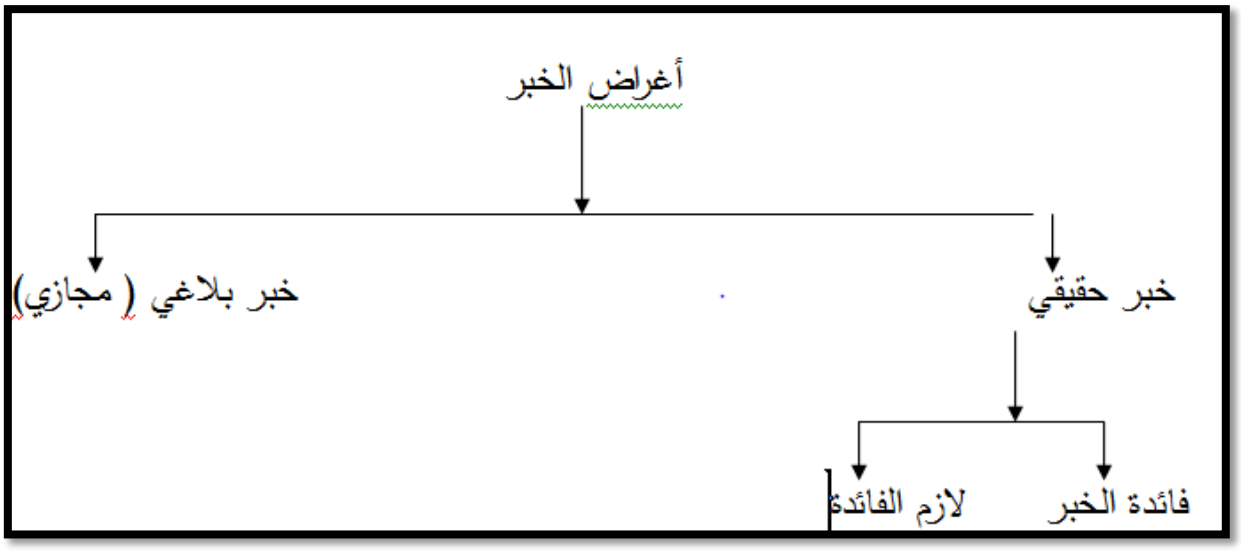

إن قصدية المتكلم لها أثرها البالغ في الحكم على الخبر وخروجه من معناه الأصلي وحقيقته إلى معنى وغرض يود أن يصل إليه، إذ قد تتعدد الصور والرؤى حول مبحث الخبر لأن معيار الصدق والكذب عنصر قار بين طياته والاحتمالية فيه واردة إلى أقصى حد، إذ تتمخض من خلاله أغراض مباشرة أخرى، وبهذا الصدد هناك شواهد يعتد بها لأجل إرساء وتثبيت ما تقدم من تعريفات، وقد يخرج الخبر إلى أغراض عدة يسعى من ورائها المتكلم إيصال حقيقة مختلفة لما وجدت عليه صياغة الجمل ونذكر من بينها:([1]).

1. الأمر: ففي قوله تعالى:﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلاَّ وُسْعَهَا لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلادَكُمْ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (233)﴾ ([2]).

([1]) ينظر:خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصلية في الدرس اللغوي، ص:110ـ 111.

([2]) سورة البقرة، الآية:233.

فالمتأمل للآية الكريمة يرى أن الآية أسلوبها خبري ولكن نلمس فيها ملمحا إنشائيا ألا وهو الأمر، فالله سبحانه وتعالى يشير إلى لزومية إتمام الرضاع للأولاد مدة عامين ويتوجب العمل بما أنزله الله سبحانه وتعالى.

2. الوعيد: نجده في قوله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ (53)﴾ ([1]). فالله سبحانه وتعالى يهدد ويتوعد المشركين.

3. التعظيم: في قوله تعالى :﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ (159)﴾ ([2]).

قد يخرج كذلك الخبر إلى أغراض أخرى نذكرها فيما يلي :

4. إظهار الضعف: نستحضر في هذا الصدد قول الشاعر:

إنَّ الثَمانين وبَلَغتها لقد أحوجَت سَمعي إلى تَرجمان

إذ أن الغرض الذي يريد الشاعر إيصاله ليس كبر وشيخوخة هذا الرجل وإنما يريد أن يظهر لنا ضعفه وعدم قدرته ووهنه عند بلوغه الثمانين.

5 .التحسر والأسى: يظهر هذا في قول الشاعر ابن الرومي:

طواه الردى عني فأضحى مزاره بعيدا على قرب قريبا على بعد

فالشاعر ها هنا لم يرد إفادتنا بموت أحد أقاربه وإنما الغرض الحاصل ها هنا هو تحسره من الفقد وأساه لما آل إليه الوضع من فقد وعدم رؤيته بالرغم من قرب قبره إلا أن البعد وفراق جسده قد أرقه وأتعبه.

([1])سورة فصلت، الآية: 53.

([2]) سورة الصافات، الآية:159.

6 ـالفخر: في قول جرير معتدا بنفسه:

أنا ابن فوارس يوم الغبيط وما تعرف العوذ أمهارها

وراية ملك كظل العقاب ضربنا على الرأس جبارها

فالشاعر يبرز شجاعته وقوته وفروسيته أيام الوغى وأنه لا يخشى شيئا بل سيعلي شأنه ومرتبته أكثر .

2ـ الإنشاء: يعتبر الإنشاء قسيم الخبر، فيكون معناه، إلقاء الكلام الإنشائي بقرينة قياسا على قسيمه، والمراد هنا هو الثاني، أي وهو فعل المتكلم الذي هو إلقاء الكلام الإنشائي بقرينة تقسيمه إلى الطلب وغير الطلب ([1]).

وقد اتفق جمهور علماء اللغة على تجزئة الإنشاء إلى طلبي وغير طلبي فـ «الإنشاء الطلبي هو ما ستلزم مطلوبا ليس حاصلا وقت الطلب، أما الإنشاء غير الطلبي فهو ما يستلزم مطلوبا ليس حاصلا وقت الطلب »([2])

تتمثل أنواع الإنشاء الطلبي في خمسة أنواع، وكل نوع تتفرع منه أغراض بلاغية مستقاة، ضمن سياق يحكمها وقصد متكلم وهذا ما سنوضحه في الخطاطتين التاليتين:

([1]) المرجع نفسه، ص:225.

([2]) ينظر: علي محمود حجي الصراف، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصر، كلية الآداب، جامعة الكويت، طَ، 2010، ص 102.

أنواع الإنشاء الطلبي([1]).

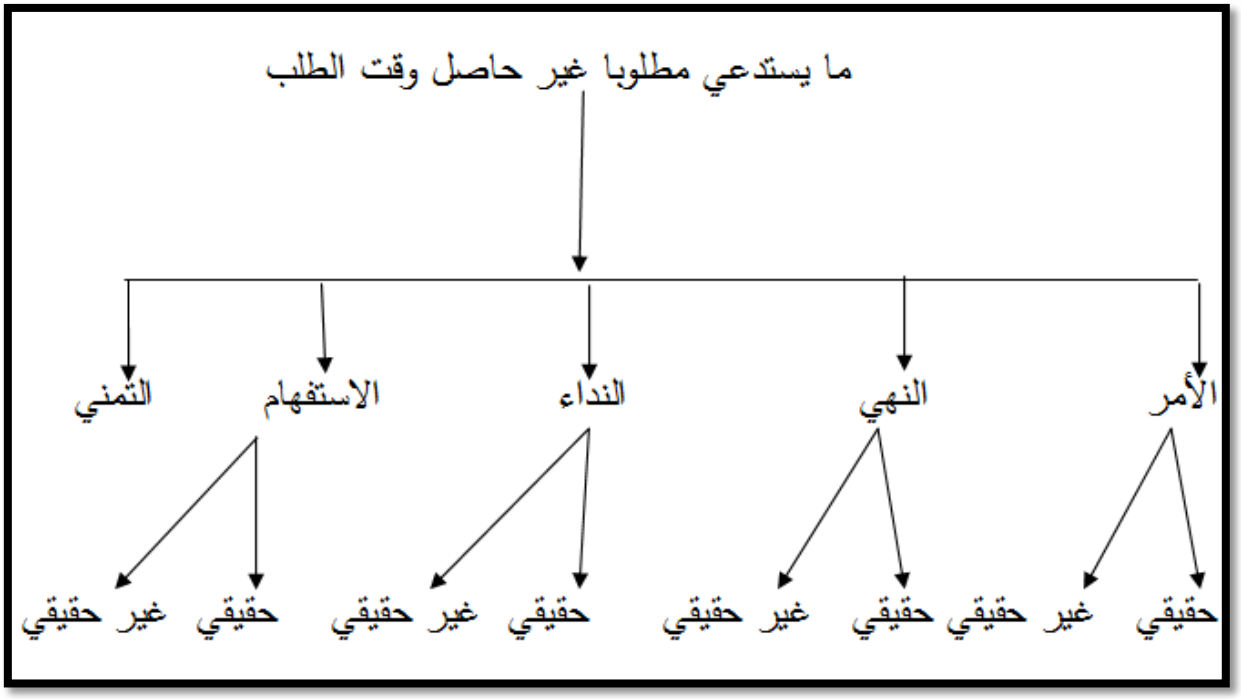

أما الخطاطة الثانية فتخص الإنشاء غير الطلبي(مالا يستدعي مطلوبا غيرحاصل وقت الطلب) ([2])

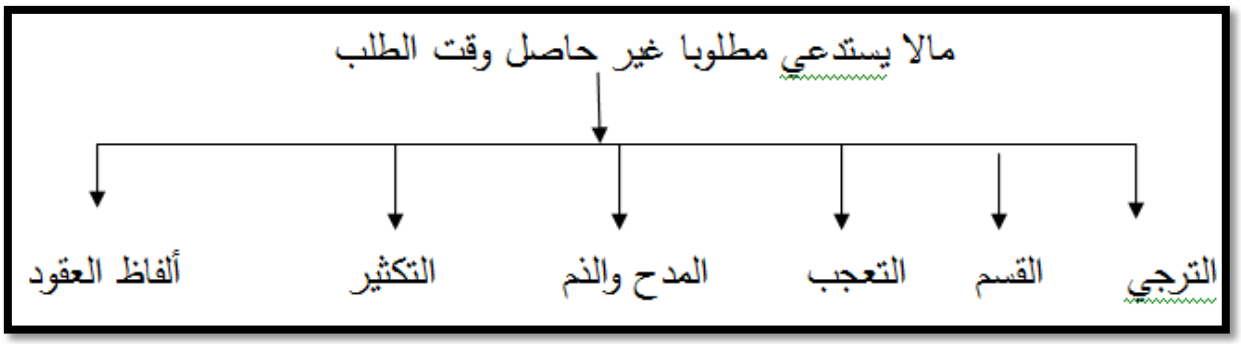

([1])مسعود صحراوي، التداولية، ص: 117.

([2]) الحسن بن عثمان الحسين المفتي، خلاصة المعاني، ص: 123.

أ/ أغراض الإنشاء البلاغية:

تتعدد الأغراض البلاغية كما قلنا سابقا حسب قصد المتكلم والسياق الذي جرت فيه الظروف وأحاطت به، إذ قد يخرج الأسلوب الإنشائي إلى أغراض محددة ومختلفة سنسعى لذكر بعضها في هذه العجالة: ([1]).

1ـ التكثير: نجده في قوله تعالى:﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ (4)﴾([2]). فها هنا تعداد للأقوام التي أفناها الله جراء غطرستها وكفرها.

2ـالاستفهام التقريري : في قوله تعالى﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ (172)﴾ ([3])

3ـ التوبيخ: نجده في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ (2)﴾ ([4]). فهنا ترشدنا الآية الكريمة على دلالة توبيخ الله تعالى للمتخاذلين. فما عرفنا أن الأغراض البلاغية تتعدد باختلاف مقاصد المتكلمين والأوضاع التي يتماشى معها السياق إذ «قد يخرج الأمر والنهي والنداء وغيرها إلى أغراض بلاغية فصلتها كتب المتقدمين والمتأخرين نحو أغراض، النصح والإرشاد، الكراهة والدعاء، اليأس، الالتماس، التهديد والتعجيز... »([5]).

([1]) ينظر:خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصلية في الدرس اللغوي، ص: 111.

([2]) سورة الأعراف، الآية: 4.

([3]) سورة الأعراف، الآية:172.

([4]) سورة الصف، الآية: 2.

([5]) .ينظر:خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية ، ص: 111

ترمي بنا أجداف البحث وبسرعة بديهة نحو رؤى وتصورات حول التعالق الحاصل بين الدراسة البلاغية التراثية والدراسات التداولية المعاصرة، إذ أنهما تسعيان لدراسة الظاهرة اللغوية بمختلف أشكالها وصورها، فـ نجد هذا التخريج متمثلا بين نظرية أفعال الكلام المعاصرة والخبر والإنشاء مبحث تقليدي قديم، وهذا ما صرح به مسعود صحراوي في قوله: «تندرج ظاهرة اللغوية الأفعال الكلامية تحديدا ضمن الظاهرة الأسلوبية المعنونة بالخبر والإنشاء وما يتعلق بها من قضايا وفروع وتطبيقات ولذلك تعتبر نظرية الخبر والإنشاء عند العرب ـ من الجانب المعرفي العام ـ مكافئة لـ: مفهوم الأفعال الكلامية عند المعاصرين» [1]

تتفق نظرية الخبر والإنشاء والأفعال الكلامية في معايير دقيقة تحدد الكلام ونوعه ومن تلك المعايير معيار الصدق والكذب إن الكلام عند أهل البيان يكون إما خبرا أو إنشاء، إذ تتسع الهوة أثناء المزاوجة بين الأسلوبين ومن ثم تتمخض ولادة ملمح جديد وبناء معنى للسياق، لتبرز بذلك رؤى عديدة وأساليب جديدة يكون لها أثر في نفس السامع وقوة برهان لدى المتكلم، فالقزويني أشار إلى هذه الثنائية بقوله: «أن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إما يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أو لا يكون لها خارج. الأول خبر والثاني إنشاء»[2] فناضح النظر ها هنا يدرك تمام الإدراك أن الكلام لا يخرج من أمرين إما خبر أو إنشاء وما سنوضحه الآن هو ذلك التمايز والاختلاف بين هذين الأخيرين (الخبر والإنشاء) في المخطط التالي:

([1]) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 49.

([2]) الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص: 24.

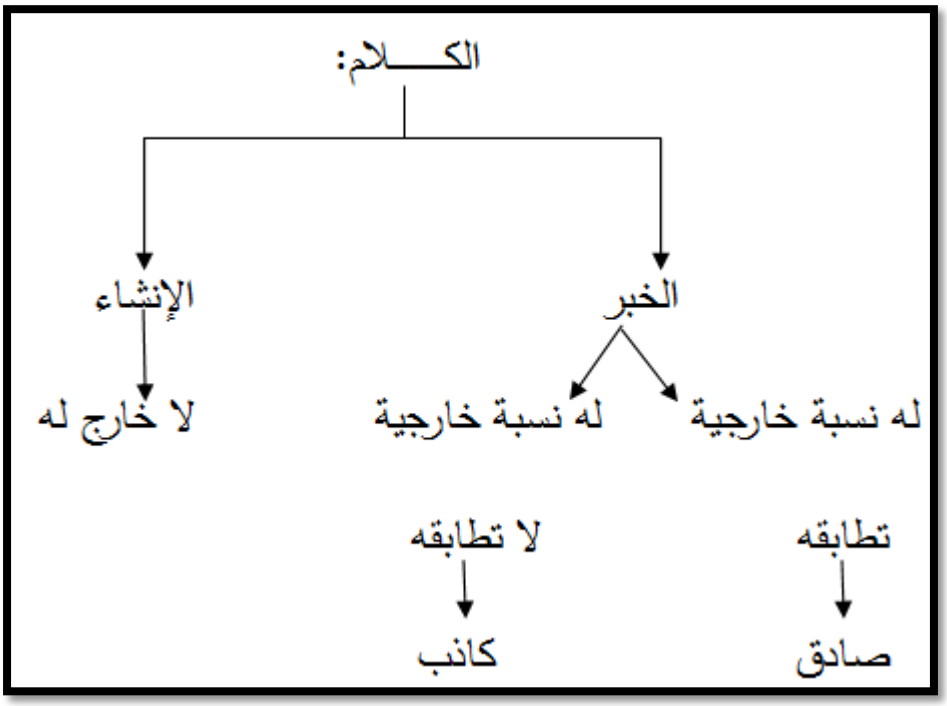

تمييز القزويني بين الخبــر والإنشاء([1])

ونجد هذا ثابتا كذلك عند السعد التفتازاني في قوله: «وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد إلى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الإنشاء، أو أن تكون نسبته بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه وهو الخبر»[(2)] في عرف البلاغيين ومنهجهم مايزوا بين ثنائية الخبر والإنشاء وجعلوا لها الأهمية البارزة وسعوا

([1]) سليم حمدان، المنحى التداولي في التراث البلاغي العربي، أطروحة مخطوطة ، السنة الجامعية 2015ـ 2016، ص: 198.

([2]) أحمد محمد عبد الله بن سلمان، المزاوجة بين الخبر والإنشاء في النظم القرآني، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في البلاغة العربية، 2006م، ص 13.

جاهدين لاكتشاف مكامن التشابه والاختلاف إذ اعتمدوا مجموعة من المعايير ميزوا على أساسها الخبر والإنشاء نذكر منها:[1]

1. معيار قبول الصدق والكذب: وهو التمييز الأشهر، فالخبر ما يقبل الصدق أو الكذب، والإنشاء ما لا يقبل الصدق أو الكذب.

2. معيار مطابقة النسبة الخارجية: إذ أن الخبر هو الكلام التام المفيد، أو الخطاب التواصلي الذي لنسبته الكلامية نسبة خارجية، والإنشاء ليس له تلك النسبة.

3. معيار إيجاد النسبة الخارجية: إن كان قصد الدلالة على أن تلك النسبة حصلت بين المسند والمسند إليه في الواقع فذلك الكلام خبر، وإن كان القصد منه الدلالة على أن اللفظ وجدت به تلك النسبة فالكلام إنشاء.

4. معيار قصد المتكلم: اتخذ البلاغيون قصد المتكلم قرينة مساعدة، حيث يصبح لكلام خبرا إذا انضم إلى اللفظ قصد المتكلم الإخبار به، وإنشاءا إذا انضم إلى اللفظ قصد إيجاد النسبة الخارجية .

5 معيار عدد النسب: يقصد به أن الخبر ثلاث نسب: نسبة كلامية، ونسة ذهنية، ونسبة خارجية، أما الإنشاء فله نسبتان: كلامية وذهنية[2].

4/ مراعاة القصدية في أحكام الاستعـــارة

شغلت الاستعارة اهتمام الدارسين وحظيت بمنزلة مرموقة في الدراسات اللغوية القديم منها والحديث، إذ أن نتاج الاهتمام بها نابع لجوهرها وقيمتها الفنية البيانية وتشعب دراستها في عدة مواضع ومواقف تعبيرية مختلفة، وهي بذلك تعد تجاوزا

([1]) ينظر: علي محمود حجي الصراف، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصر، ص 101.

([2]) المرجع نفسه، ص: 102.

باللغة من حيث معناها الأصلي إلى المعنى المخالف لها وبتجاوزها المعنى الحرفي إلى المعنى الضمني تضفي سياقات جديدة ومعان كثيرة وهذا راجع إلى القصد الذي يحيل إليه السياق.

فالاستعارة عند أرباب البلاغة والبيان المقصود بها: «أن تريد تشبيه الشيء بالشيء فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى الاسم المشبه به فتعيره المشبه تجريه عليه»[1]. أما أبو هلال العسكري فقد عرفها على أنها: «نقل العبارة من موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرض، وذلك الغرض، إما أن يكون شرح المعنى وفضل الإبانه عنه، أو تأكيده والمبالغة فيه أو الإشارة إليه بالقليل أو تحسين الذي يبرز فيه»[2].

وأورد السكاكي أيضا تعريفا للاستعارة إذ هي: «أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به»[3]،لقد أدلى الجرجاني ثانية من خلال أسراره قائلا: «اعلم أن الاستعارة في الجملة أن يكون للفظ أصل في الوضع اللغوي معروف تدل الشواهد على أنه اختص في حين وُضع»[4]، فالاستعارة مجملا هي: «لفظ استعمل في غير المعنى الذي وضع له لعلاقة المشابهة بين المعنيين مع وجود قرينة تمنع من أن يكون المراد هو المعنى الأصلي »[5].

تومئ هذه التعريفات على أن الاستعارة ضرب من التشبيه، إذ هي ترتكز وتعتمد على المقارنه بين شيئين قصد إيجاد جامع بينهما.

([1]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجا، ص: 67.

([2]) أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص:268

([3]) القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 150

([4]) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 30.

([5]) محمد عبد المنعم خفاجي، عبد العزيز شرف، البلاغة العربية بين التقليد والتجديد، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992، ص: 152.

أما بعض الدارسين المحدثين جعلوا الغاية من مصطلح النقل الذي اعتمده الجرجاني في تعريفه للاستعارة، تأديته وظيفة فنية عن طريق ما يسمى الانحراف الدلالي الذي يعد الخصيصة المميزة للصور المجازية عامة، فالنقل يعني أننا مع كل استعارة إزاء معنيين:

أحدهما: أصلي وُضعت له، وعرِّفت به.

وثانيهما: مجازي انتقلت إليه الكلمة[1].

إن البلاغيين في تحديدهم وتمييزهم بين معنى الجملة والمعنى السياقي في معالجة الاستعارة يجعلنا نمعن النظر في الدراسات الحديثة والتعالق الحاصل بين الدرس القديم والحديث إذ أننا نجد مطابقة فعلية وبرؤية تداولية هذا الترابط الوثيق بين تقارب المصطلحات والبنى.

استطرد عبد الله الحرّامي تعريفها قائلا: «أما النظرة الأخرى للاستعارة فلا نعتبرها أكثر من زخرفة لغوية تقود في نهاية المطاف إلى إساءة إدراك العالم الواقعي الذي لا يمكن إدراكه إلا عن طريق استخدام اللغة العادية لا المجازية فأرسطو- وهو رائد هذه النظرة - يوصي باستخدام اللغة الحرفية التي تبدي حقائق الواقع معراة أي كما هي حقيقة، فاللغة المباشرة الواضحة هي وحدها القادرة على النفاذ إلى حقيقة الكون وهو ما يجعل الاستعارة فاشلة في تفسير جوهر الأشياء»[2].

فـ "سورل" ميَّز بين المعنى الحرفي والمعنى التداولي بتركيزه على معنى المتكلم، إذ أن مشكلة الاستعارة عنده جزء من مشكلة لغوية عامة هي تفسير الكيفية التي ينعزل

([1]) ليلى كادة، المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية، ص: 378

([2]) عبد الله الحرّامي، دراسات في الاستعارة المفهومية، مؤسسة عمان للصحافة والأنباء والنشر، 3 محرم، 1423هـ ـ 2002م ، ص: 16.

فيها معنى المتكلم عن معنى الجملة أو الكلمة، أو بعبارة أخرى كيف تقول شيئا وتعني شيئا آخر؟ فلهذا اعتمد على المعنى الحرفي بشكل أساسي للتوصل إلى المعنى الاستعاري[1].

فالاستعارة عند سورل إذن لاتُعنى بمعنى الجملة إطلاقا وإنما مرتبطة ارتباطا كليا بمعنى المتكلم، إذن من خلال ذلك يتضح لدينا أن فهم الاستعارة وتأويلها يرجع إلى قصد المتكلم الذي يملك زمام الأمور، من شدة الانتباه وسرعة البديهة وحسن التأويل في التعليل والتوضيح لما تؤول إليه الاستعارة فلا جرم أن يقول المتكلم شيئا ويعني شيئا آخر، فهو في هذه الحالة يؤدي فعلا قصديا.

إذن الاكتفاء بالمتكلم وقصده دون المتلقي يجعل هذا الأخير في غنى عن التأويل والتفسير، لأن المؤول والنص والتفاعل بينهما كفيل بالوعي والفهم وهذا ما دعا إليه سورل من خلال التأويل الاستعاري فلم يتوقف مداد البلاغيين عند توضيح مفهوم الاستعارة فحسب، بل شغلوا فكرهم واجتهدوا في دراسة زوايا مختلفة وجوانب عدة مما تتعلق بها، فحددوا بذلك أركانها ووضعوا لها أقساما تختلف باختلاف الاعتبارات الموضوعة للتقسيم. وكان شيخ البلاغة الجرجاني السباق في التقسيم لها والتأسيس لها كمبحث مستقل منفرد بالدراسة، وسنلخص إجمالا ما جاء به الجرجاني من تقسيم في الخطاطة التالية:

([1])ينظر: عيد بلبع، الرؤية التداولية للاستعارة، علامات، مجلة ثقافية محكمة، جامعة المنوفية ، مصر، العدد 23، ص 99

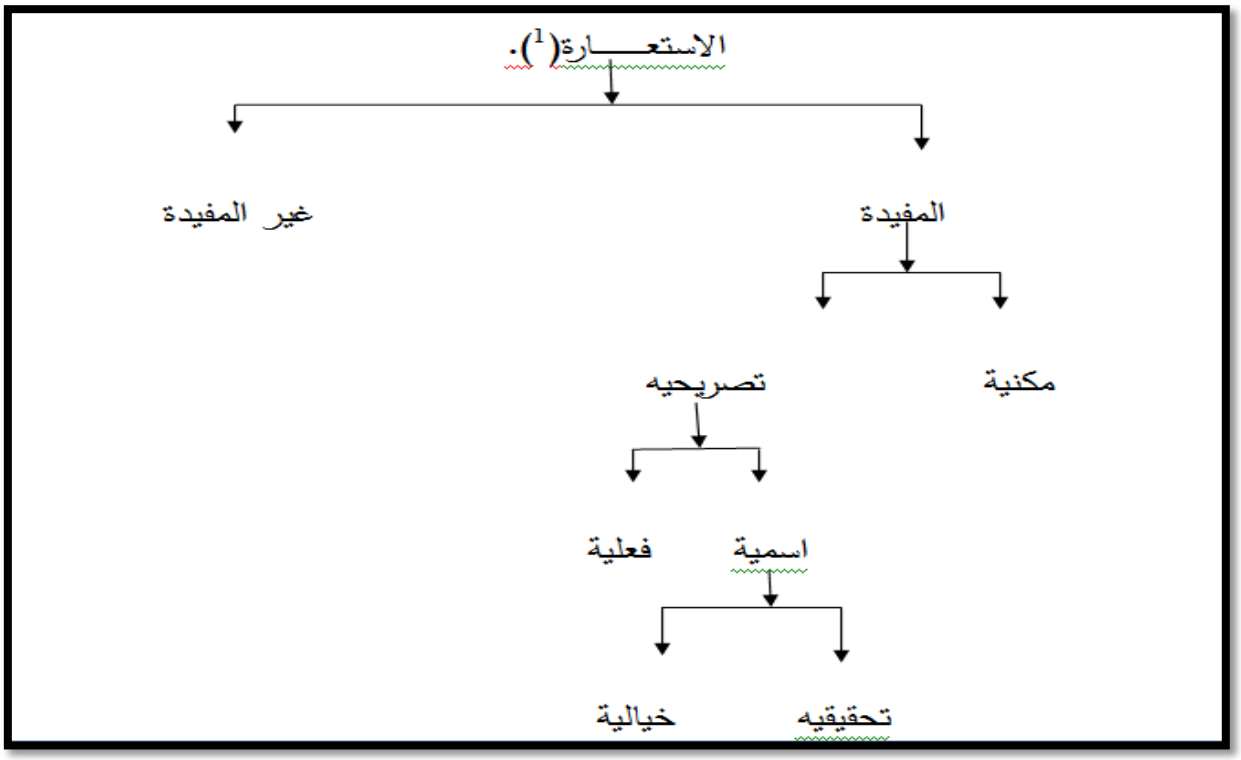

من خلال ما سبق ندرك أن أقسام الاستعارة لدى عبد القاهر قوامها منهج وصفي يعتمد الذوق والتحليل([1]). توالت الدراسات والأبحاث البلاغية بعد الجرجاني وبالأخص الاستعارة، هذه الأخيرة التي ألهمت وسحرت أفئدة البلاغيين لما تملكه من سلاسة الصياغة ودقة العبارة وجزالة الأسلوب وقوة المعنى، فأصبحت بذلك مرتعا للبحث، ومن بين العلماء الأفذاذ الذين ما توانو للبحث ولا لمرة في مبحث الاستعارة السكاكي الذي وضع لها تقسيما آخر مختلفا بعض الشيء عما جاء به عبد القاهر الجرجاني.

تتسع رقعة البحث للاستعارة من خلال أمثلة حية صاغها البلاغيون، لتثبيت معالمها وإرساء قواعدها التي انبنت عليها، فالجرجاني في إعجازه يبرز أمثلة حول الاستعارة والتمثيل لها.حيث يقول: (زيد أسد)، ألا ترى إذا قلت: رأيت أسدا ، فقد

([1]) المرجع السابق، ص 386.

ادّعيت في إنسان أنه أسد، وجعلته إياه ([1]) والقول هنا يوضح أن المعنى معنى حرفي فحسب، أما إن كان في ذهن المتكلم وتأويله أن يجعل شبها بين زيد والأسد في القوة والبطش والعنفوان، فهذا خروج عن المألوف وهو من قبيل التأويل الاستعاري، حيث أن الهدف هو الصفات المشتركة بين الأسد وزيد وليس كلفظين مجردين.وهذا خرق للمبادئ التي جاء به جاء بها غرايس. هذا الأخير الذي تبنى القصدية أثناء التواصل.

إن تعالق فكر وتصور الجرجاني للاستعارة مع الفكر التداولي المعاصر يتعلق بالمعنى، إذ أن البنيات الذهنية تعتبر تفريعا للبنيات المعرفية مما يؤدي إلى تفاوت في الدلالات. فعند قولنا: لقيت شمسا فمن المعلوم أن اللقاء يكون للشخص ولا يكون للشمس، إذ المقصود من الشمس ها هنا انسان بهي الطلعة حسن المظهر، فبهذا التصور نجد أن الدلالة الحرفية انحرفت إلى دلالة مجازية أو معنى مستلزم، فالمتكلم تفوه بشيء بينما قصده يومئ إلى شيء آخر.

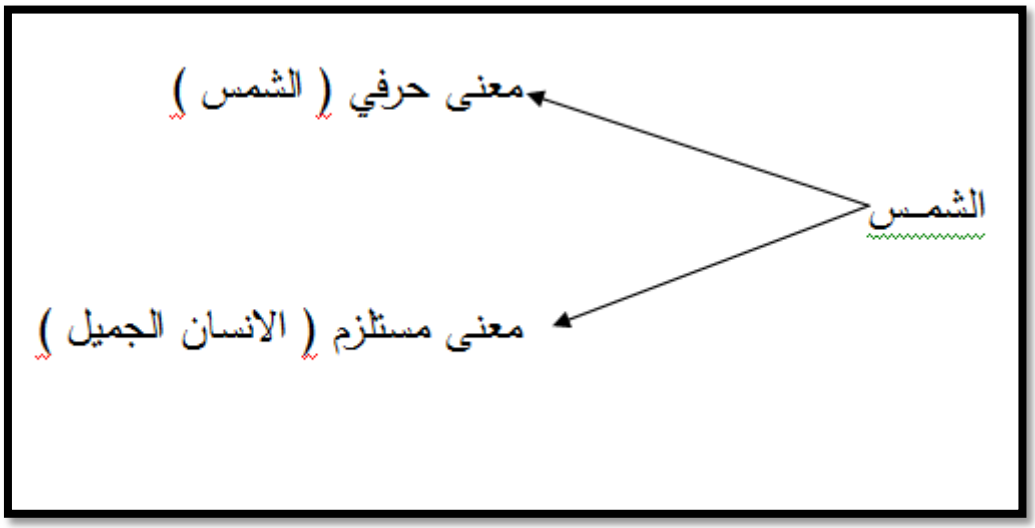

كما أشرنا سابقا أن المعنى المستلزم جاء نتاج انحراف الدلالة الحرفية قصد التأثير في المتلقي وإضفاء روح جمالية للعبارة أو النص وهذا ما يبرزه الجرجاني في تعريفه للاستعارة بقوله: «ومن الفضيلة الجامعة فيها أنها تبرز هذا البيان أبدا في

([1]) ينظر:عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 67.

صورة مستجدة تزيد قدره نبلا، وتوجب له بعد الفضل فضلا، وإن لتجد اللفظة الواحدة قد اكتست بها فوائد، حتى تراها مكررة في مواضع، ولها في كل واحد من تلك المواضع شأن مفرد، وشرف منفرد، وفضيلة مرموقة، وخلابة مرموقة»([1]).

صفوة القول ومجمل الحديث: أن مبحث الاستعارة وتقسيماتها المتباينة بين البلاغيين يجعلنا ندرك ونتيقن المكانة البارزة التي أخذتها الاستعارة واهتمام البلاغيين بها أيّم اهتمام ممّا جعل البحث يستمر عبر الأزمة والعصور لأجل إرساء مكامن الجمال المنضوية بين طيات الأساليب اللغوية المختلفة .

([1]) المصدر السابق، ص: 42

خاتمة:

نتوصل من خلال دردشتنا البحثية في الفصل الرابع إلى جملة من النقاط نعرضها كالآتي:

- القصد يشكل قطب الرحى وصلب الدراسة للأفعال الكلامية واللغوية .
- مقاصد المتكلمين هي من تحدد معاني ورؤى العبارات والجمل.
- ارتباط الكلام بمقاصد المتكلمين له الأثر البالغ في مسار الدراسات التراثية والحديثة
- إبراز مكامن الجمال وبروز الأسلوب اجتهد سعى إليه البلاغيون ونظَّر له المحدثون في دراساتهم الحديثة .
- المجاز هو إعمال للذهن قصد الوصول إلى المعنى الأساس بطريقة جمالية تسحر السامع.

الخاتمة

توصلنا من خلال دراستنا إلى جملة من الملاحظات والنتائج، يمكن حصرها في الآتي:

- إنّ البلاغة العربية بمختلف علومها "البيان والمعاني والبديع" تتجه بآلياتها وقضاياها نحو أفق تداولي صريح لا غبار عليه على أساس أن علم المعاني يسلط عنايته حول دراسة طرائق الكلام، أما البيان والبديع فهما قسمان مرتبطان بجوهر التواصل وذلك بفضل عنايتهما بالجانب الجمالي للألفاظ لغرض التأثير في نفوس السامعين.
- علم البلاغة يحمل في طياته بذور التداولية فكل من البلاغة العربية والتداولية يعتمدان على طرفي الخطاب من متكلّم وسامع، فقد حاولت البلاغة أن تمد المتكلّم بكل الوسائل البلاغية والتعبيرية للوصول إلي غرضه والتأثير في هذا المتلقي، كما سعت لضمان أن يكون فصيحا ناجحا.
- ركزت البلاغة العربية عنايتها على إظهار أطراف العملية التواصلية والعلاقة القائمة بينهم، الأمر الذي أفضى إلى سيلان الأفق البلاغي العربي في مجرى الأهداف التي سطرتها الدراسة التداولية المعاصرة وهي تتعاطى مع اللغة في إطار عملها التواصلي.
- اهتم البلاغيون العرب من أمثال الجرجاني وغيرهم بأقطاب العملية التواصلية، فأسسوا قواعدهم على مبادئ تداولية.
- لقد أوضحت القواعد البلاغية دور المتكلم وغرضه في إيصال المعاني والأفكار للسامع بكل وضوح وبيان.
- يتقاطع ما جاء به البلاغيون مع أجل إنجاح العملية التواصلية هو ما جاءت به التداولية.
- أكد البلاغيون على أنّ ظاهرة التقديم والتأخير لها علاقة وطيدة بقصد المتكلّم، لأنه ينقل المعاني إلى المخاطبين وفق ترتيبها في ذهن السامع ليتجنب اللبس في الكلام.
- يتجلى البعد التداولي للمجاز من خلال مقاصد المتخاطبين التي لا يجسدها الوضع الحقيقي للغة، بل لابد من مراعاة سياقات التعبير ومقاصد المتكلمين.

- يشترط البلاغيون أن يكون السامع ذا كفاءة تأويلية بالإضافة للكفاءة لغوية، وذلك لأنه إذا لم يستطيع فهم وتأويل كلام المتكلّم ووصوله إلى قصد المتكلّم فإن العملية الاتصالية لن تنجح.
- يحقق الالتفات فائدتين إحداهما عامة وهي إمتاع المتلقي وجذب انتباهه بتلك التحولات التي لا يتوقعها في نسق التعبير والأخرى تتمثل فيما تشعه كل صورة من تلك الصور في موقعها من السياق التي ترد فيه من إيحاءات.
- تظهر الأبعاد التداولية للبلاغة العربية في الاهتمام بكل من طرفي التواصل" المتكلّم والسامع " من أجل إنجاح العملية التواصلية بين طرفي الخطاب.
- يعتبر السياق عنصر هام في تحديد الدلالات واستقراء العبارات للكشف عن الأغراض والغايات.
- التعريف والتنكير شغل علماء البلاغة فأولوا له اهتماما بارزا لأجل تحديد الأهداف والأغراض.
- المخاطَب هو المحور الأساسي في العملية التواصلية، فهو الذي يدفع المتكلم إلى استعمال أساليب مختلفة في صياغة كلامه.
- ظاهرة الحذف باب واسع يعتمد جله على معرفة ودراية المخاطَب وما يدور حوله من كلام.
- السياق هو الذي يحدد الإطار العام للحدث الكلامي بين طرفي الخطاب، ويسهم في عملية الفهم والإفهام لتحقيق، العملية التواصلية.

هي جملة النتائج المتوصل إليها وفي الختام نقول أنّنا بذلنا ما في وسعنا من جهد فإن وفقنا فهذا فضل من الله ورحمته، وإن لم نوفق فحسبنا أنّنا بذلنا ما في وسعنا.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم

المصادر والمراجع:

1) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط5، 1984.
2) إبرير سمية، مفاهيم لسانيات النص وتحليل الخطاب في دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني دراسة في ضوء علم المصطلح ماجستر، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2011.
3) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تق: احمد الحوض وبدوي طبانة، دار نهضة، مصر، (د–ط)، (د–ت).
4) ابن الأنباري، أسرار العربية، تح : محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1997.
5) ابن الزملكاني، التبيان في علم البيان، تحقيق أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1964.
6) ابن جني، الخصائص، تح: محمد على النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، (ج1)،(ط2)،1952.
7) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تح: إبراهيم شمس الدين، كتاب ناشرون، بيروت، لبنان، (ط1)، 2010.
8) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، القاهرة، دار الفكر (د.ت).
9) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، دار الاعتصام، ط1، 1979.
10) ابن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله على الكبير وآخرون، دار المعارف ،القاهرة، مصر، (د–ط)، (د–ت)، مج:13.
11) ابن وهب، البرهان في وجوه البيان، تحقيق: حفني محمد شريف، مكتبة الشباب، مصر،(د–ط) ،(د–ت).
12) أبو هلال العسكري، الصناعتين، الكتابة والشعر، تحقيق محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، (د ـ ط)، بيروت، 1986
13) أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.

14)أحمد المتوكل، الخطاب وخصائص اللغة العربية، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010.
15)أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار البيضاء المغرب، (ط1) 1985.
16)أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، المكتبة العصرية صيدا، بيروت (د ط)، (د ت).
17)أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزء الخامس.
18)أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، المجلد 2، ط1، 2008.
19)أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة ـالبيان والمعاني والبديع ـ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
20)أحمد مطلوب ، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، (د– ط)، 1983.
21)إدريس مقبول، الأفق التداولي نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، (د ط)،2011.
22)الأزهر الزناد، دروس في البلاغة العربية، المركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1992
23)اسعد خلف العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، دار الحامد للنشر والتوزيع، (ط1)،2011.
24)الآمدي، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تح: أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 1، (د–ت).
25)امرؤ القيس،الديوان،ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية(د–ط)، لبنان، 2002.
26)آن روبول جاك موشلار، ترجمة: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2003
27)أوستين، ترجمة عبد القادر قنيني، نظرية أفعال الكلام، مطابع لإفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991
28)بان الخفاجي، مراعاة المخاطب في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط1) 2008.
29)بشير إبرير، دلائل اكتساب اللغة في التراث اللساني العربي، منشورات مخبر اللسانيات كلية الآداب، قسم اللغة العربية، جامعة باجي مختار، 2007.

30)بن صالح مهدي لخفاجي، المتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية في كتاب سيبويه، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، كلية التربية، عدد97.

31)بنعيسى أزابيط: المعنى المضمر في الخطاب اللغوي العربي " البنية والقيمة التنجيزية " مقاربة تداولية لسانية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، (د–ط)1996.

32)تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000.

33)تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994.

34)الجاحظ، البيان والتبيين، تح:عبد السلام هارون، دار الفكر، (ج1)، (ط2)، (د–ت).

35)جاك موشلار، آن روبول، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغموش، محمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2003.

36)الجرجاني الشريف، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة القاهرة، مصر، (د ط)، (د ت).

37)الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، (ط1)،2002.

38)جورج يول، جورج براون، تحليل الخطاب، تر: محمد لطفي الزليطي، منير التريكي، دار النشر والمطابع، 1997.

39)حافظ إسماعيل علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، اربد، الأردن، (د ط)، 2011.

40)حسام البهنساوي، علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة، الناشر مكتبة زهراء الشرق، جامعة الفيوم، ط1، 2009.

41)حسن طبل، علم المعاني في موروثنا البلاغي تأصيل وتقييم ،مكتبة الإيمان بالمنصورة، القاهرة، ط2، 2004.

42)حسين عودة هشام، المجاز والتداولية، مجلة آداب ذي قار، البصرة، العراق، العدد 5، المجلد 2، فبراير، 2012.

43)حيدر حسين عبيد، الحذف بين النحويين والبلاغيين ـ دراسة تطبيقية ـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

44)الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة ـ المعاني والبيان والبديع، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2003.

45)خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر، (ط1)،2009.

46)خليفة بوجادي، نحو منظور تداولي لدراسة البلاغة العربية، مشروع لربط البلاغة بالاتصال، جامعة سطيف، الجزائر.

47)دلال ولشن، القصدية في الموروث اللساني العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم اللسان، السنة الجامعية 2015 ـ2016.

48)الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979.

49)الزمخشري، الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د –ط)، (د–ت).

50)سعيد حسن البحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقات بين البنية والدلالة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، (ط1) 2005.

51)السكاكي، مفتاح العلوم، تح:عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط1)،2000.

52)سليم حمدان، المنحى التداولي في التراث البلاغي العربي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في اللغويات، السنة الجامعية 2016/2015.

53)السهيلي، نتائج الفكر، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992.

54)سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، (ط1)، (د ت).

55)السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تقديم: محمد شريف سكر، مراجعة: مصطفى القصاص، دار إحياء العلوم، بيروت، 1987 ، ج2.

56)شكري الطوانيسي، المقام في البلاغة العربية دراسة تداولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب الكويت، عالم الفكر، العدد 1، مجلد 42، 2015.

57)صالح بن غرم الله بن زياد، البلاغة العربية من حيث هي موقف تلق إستراتيجية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، العدد 91، 2005.

58)صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، (رسالة دكتوراه)، جامعة محمد خيضر ، بسكرة.

59)صورية بوصوار، مقاصد التقديم والتأخير في دلائل الإعجاز، مقال، ديسمبر 2014

60)طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، دار البيضاء، المركز الثقافي العربي، (ط1)،1998.

61)عبد الحميد السّيد، دراسات في اللسانية العربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (ط1)، 2004.

62)عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، سلسلة علوم اللسان عند العرب3،(د–ط)(د–ت).

63)عبد الرحمن حسن، البلاغة العربية ـ أسسها وعلومها فنونها، دار القلم بيروت ج1، ط1، 1996.

64)عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار الأفاق العربية، القاهرة، مصر، ط 1، 2006.

65)عبد القادر حسين، اثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، 1998.

66)عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه أبو الفهر محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

67)عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز في علم المعاني، اعتنى به: محمد على زينو، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، (ط1)، 2005.

68)عبد المنعم خليل، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007.

69)عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، (ط1)،2004.

70)عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د–ط) 1979.

71)العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تد: محمد عبد السلام شهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ط1) ،1995.

72)علي الجارم ومصطفى أمين، البلاغة الواضحة ، دار قباء الحديثة، القاهرة ، ط1، 2011.

73)علي محمود حجي الصراف، الأفعال الانجازية في العربية المعاصر، كلية الآداب، جامعة الكويت، طَ، 2010.

74)عماري محمد، مبادئ الدرس التداولي في التراث العربي ـ نظرية الخبر والإنشاء ـ، رسالة دكتوراه، 2016/ 2017.

75)عيد بلبع، الرؤية التداولية للاستعارة، علامات، مجلة ثقافية محكمة، جامعة المنوفية، مصر، العدد 23 .

76)فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط 1، 1981.

77)فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها علم المعاني، دار النفائس، عمان، الأردن، (ط2)،2008.

78)الفيروزابادي، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية ط1، 1415 هـ، ج3.

79)قالط العنزي، التداولية في التفكير البلاغي، عالم الكتب الحديث، اربد ، الأردن، ط1، 2014.

80)القزوينى، تلخيص المفتاح في المعاني والبيان والبديع، تح: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، (ط1)، 2002.

81)القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، (ط3)،2007.

82)كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، ط1، 1427 ـ 2006م.

83)ليلى كادة، المكون التداولي في النظرية اللسانية العربية ظاهرة الاستلزام التخاطبي أنموذجا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2011.

84)محمد أبو زهرة، الخطابة أصولها، تاريخها في أزهى عصورها عند العرب، دار الفكر العربي، القاهرة، (د–ط)، (د–ت).

85)محمد أبو على بركات، البلاغة العربية في ضوء الأسلوبية ونظرية السياق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، (ط1) 2003.

86)محمد حسين أبو موسى، دلالات التراكيب دراسة بلاغية، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، (ط4)، 2008.

87)محمد حسين علي الصغير، أصول البيان في ضوء القرآن الكريم، دار المِؤرخ العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1999.

88)محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل إلى المعنى النحوي والدلالي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1 2000.

89)محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلي انسجام الخطاب، مركز الثقافي العربي، (ط1)،1991.

90)محمد سالح صالح، الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (ط1)، 2006.

91)محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، دار نوبار للطباعة، القاهرة، مصر، (ط1)، 1995

92)محمد عبد المنعم خفاجي، عبد العزيز شرف، البلاغة العربية بين التقليد والتجديد، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992.

93)محمد محمد يونس على، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 2007.

94)محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري إستراتجية التناص، دار البيضاء، المغرب، (ط1)، 1985.

95)محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د–ط)، 2002.

96)محمود سعران، علم اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

97)مختار عطية، التقديم والتأخير ومباحث التراكيب بين البلاغة والأسلوبية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، (د– ط)، 2005.

98)مختار عطية، علم المعاني ودلالات الأمر في القرآن الكريم، دراسة بلاغية، دار الوفاء، مصر، 2003.

99)مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة للنشر، بيروت، لبنان، (ط1)،2005.

100) نجم الدين قادر كريم الزنكي، نظرية السياق ،دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان.

101) هناء محمود شهاب، الأبعاد التداولية عند الخطيب القزويني، التقديم والتأخير في كتاب الإيضاح أنموذجا مؤسسة السّياب للطباعة والنشر، لندن، بريطانيا، (ط1)، 2012.

102) الوارث الحسن، أصول الكلام في علم المعاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 2012.

103) يوسف أبو العدوس، مدخل إلي البلاغة العربية علم المعاني علم البيان، علم البديع، دار المسيرة، عمان، الأردن، (ط1)،2007.

فهرس الأبيات الشعرية

فهرس الأبيات الشعرية

البيت الشعري	قائل البيت	بحر البيت	الصفحة
وعلمت أنَّى يَوم ذَا ك	عمرو بن معد يكرب الزبيدي	مجزوء الكامل	17
أَنتَقُلتَ عَليلٌ قال : كَيفَ	مجهول القائل	مجزوء الكامل	32
وَلَوْ شِئْتَ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبكَيْتهُ	أبو يعقوب الخريمي	الطويل	57
تَطَاوَلَ لَّيْلُكِ بِالإِثْمَدِ	امرؤ القيس بن حجر	المتقارب	76
عَرَضْتُ عَلىَ زَيْد لِيَأْخُذَ بَعضَ ما	عبد الله بن الزبير	الخفيف	94
إِلىَ الله أَشْكُو إِنّهُ مَوْضعُ الشَكْوَى	العباس بن الأحنف	الخفيف	97
ثَلاَثَةٌ تُشْرِقُ الدُنْيَا بِبَهْجَتِهَا	محمد بن وهيب	البسيط	101
سُعَدتْ بِغَرَة وَجْهِكَ الأَيَام	أبو منصور الثعالبي	الكامل	101
لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِ أَمْر يَشِينُهُ	ابن أبي السمط	الطويل	109
بِأَبِي وَأُمِي أَنْتَ يَا خَيْر الوَرَى	صلاح عبد الله	الكامل	110
فَإِنْ كُنْتَ قَدْ قُلْتَ الّذِي زَعَمْتُم	حسان بن ثابت	المنسرح	112
وَالذِي حَارَتْ البّرِيَةُ فِيه	أبو العلاء المعري	الرمل	112
ألاَ مَا لِسيفِ الدولةِ اليومَ عاتبًا	المتنبي	الطويل	127
هِجَانُ اللونِ واضحة المحيَّا	ابن الرومي	الوافر	128
أَيَقتُلني والمَشْرَفِيُّ مُضاجِعي	امرؤ القيس	الطويل	133
إنَّ الثَمانين وبَلَغتها	عوف بن ملحم	السريع	138
طواه الردى عني فأضحى مزاره	ابن الرومي	الطويل	138
أنا ابن فوارس يوم الغبيط	جرير	المتقارب	139

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة.....(أ، ب، ج، د)

الفصل الأول: مراعاة المخاطِب في البلاغة العربية

1/ مراعاة المخاطب في أحكام الحذف.....14

2/ مراعاة المخاطب في أحكام التقديم والتأخير.....21

3/ مراعاة المخاطب في أحكام الفصل والوصل.....30

4/ مراعاة المخاطب في أحكام الحقيقة والمجاز.....35

الفصل الثاني:مراعاة المخاطَب في البلاغة العربية

1/ مراعاة المخاطب في أحكام الحذف.....56

2/ مراعاة المخاطب في أحكام التقديم والتأخير.....63

3/ مراعاة المخاطب في أحكام الأساليب الإنشائية.....69

4/ مراعاة المخاطب في أحكام الالتفات.....75

الفصل الثالث: مراعاة السياق في البلاغة العربية

1/ مراعاة السياق في أحكام الحذف.....93

2/ مراعاة السياق في أحكام التقديم والتأخير.....98

3/ مراعاة السياق في أحكام التعريف والتنكير.....103

4/ مراعاة السياق في أحكام الكناية.....112

الفصل الرابع:مراعاة القصدية في البلاغة العربية

1/ مراعاة القصدية في أحكام الحذف 126

2/ مراعاة القصدية في أحكام التقديم والتأخير.....131

3/ مراعاة القصدية في أحكام الخبر والإنشاء.....135

4/ مراعاة القصدية في أحكام الاستعارة.....144

الخاتمة.....153

قائمة المصادر والمراجع.....157

فهرس الأبيات الشعرية.....165

فهرس الموضوعات.....167

الملخص.

ملخص البحث

ملخص:

تسعى هذه الدراسة لوضع تصور لمجموع مقومات بناء الفعل التواصلي، وذلك من خلال مناقشة الجوانب المختلفة للنظرية البلاغية والعمل على وصف ما يلج في كنف الدرس التداولي المعاصر.

لذا فقد عُني الدرس البلاغي بالجانب التداولي عناية كبيرة، فكانت العناية بأقطاب العملية التواصلية واضحة المعالم، وبين القسمة البلاغية والتداولية اشتركا التياران في بناء أسس التواصل؛ فكان الاهتمام منصبا حول المتكلم باعتباره محرِّكا لعملية التواصل، وتراعي أحوال السامع أثناء قيامه بالخطاب إلى جانب هذا، الظروف المحيطة بالفعل التواصلي من أجل الوقوف على مقاصد المتكلمين.

فجّل الدراسات العربية على اختلاف تخصصاتها اهتمت بالفعل التواصلي والمتمثلة في: (المخاطِب والمخاطَب والمقاصد، والسياق الذي يجري فيه الحدث **الكلامي**).

Abstract:

This studyaims to conceptualize the fundamentals of the communicative actthroughdiscussing the differentsides of the Rhetoricaltheory and describing what is embedded in the modern pragramtics lesson. The rhetorical lesson focused on the pragmatic aspect thoroughly. So, the focus on the bases of the communicative process was very clear. Both rhetoric and pragmatic trends shared communication elements construction. To know the speakers' purpose, the interest was in the speaker as he/she is considered as the motor of the communication process. Furthermore, they consider the status of the listener during discourse. In addition, they focused on surrounding circumstances and the context of the communicative act.

Most of the Arabic studies in different specialties were interested in the communicative act including: the speaker, the listener, the purpose and the context of the speech.